سلسلة الصوتيات ٤

عبد الحميد زاهيد



حركات العربية

دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي

تقديم: د. التهامي الراجي الهاشمي

حركات العربية

دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي

اســم الكــتــاب : حركات العربيــة

المــؤلـــف : عبد الحميــد زاهيــد

البريد الإلكتــروني : Zahid02061966@hotmail.com

تصميم الغـــلاف : حيــدرة مولاي الحســن

الطــبــعــة : الأولــــى أكتوبر 2005

رقــم الإيداع القانوني : 2111 / 2005

الطــبـــع : المطبعة والوراقــة الوطنية – زنقة أبــو عبيدة – الحي المحمدي – مراكش

الهاتف : 91 25 30 044 / 74 37 30 044

سلسلة الصوت ٤

تقديم : د. التهامي الراجي الهاشمي

حركات العربية

دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي

عبد الحميد زاهيد

الإهداء

إلى الذين لفظوا أنفاسهم شهداء.

كلمة شكر وتقدير

وفاء لأخلاق العلم وشيم أهله أتوجه بالشكر العميق إلى من له يد بيضاء على هذا البحث، إلى الأستاذ الفاضل عبد الله رشدي الذي واكب معي هذا العمل منذ كان فكرة، حتى استوى منجزا، إليه من أعماق قلبي تحية احترام وتقدير وامتنان.

فقد كرس وقتا طويلا لمراجعة هذا الكتاب وإعادة تقويمه، وواضب على تصحيحه وتصويبه حتى استقام على هذه الصورة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للسادة الأساتذة : أحمد كروم، عبد العالي المجذوب، محمد مراح، محمد رزقي، ومحمد أمنوزي على تفضلهم مشكورين بقراءة هذا العمل.

سلسلة الصوت

تعتذر سلسلة الصوت إلى قرائها الأفاضل عن هذا الانقطاع القسري الذي دام أربع سنوات ونيف، لتعود مجددا بعددها الرابع تحت عنوان "حركات العربية" دراسة صوتية في التراث الصوتي الاسلامي العربي ؛ آملة أن يسد هذا الموضوع ثغرة من الثغرات التي يعاني منها الدرس الصوتي العربي الحديث.

كما تعد السلسلة قرائها الأفاضل أنها ماضية في هذا الدرب الذي يسعى إلى إعادة كتابة التراث الصوتي في مختلف الحقول المعرفية بعين حديثة، ترنو إلى جعل هذا التراث تراثا معاصرا لا تراثا موروثا. تراثا تبرز فيه وجوه السبق، وتصحح أخطاؤه، وتقوم هفواته، وتصفى شوائبه ليتصل الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد أشرف الأنبياء و المرسلين

و على آله و صحبه و سلم تسليما.

تقديـــــم

كتاب "حركات العربية" دراسة صوتية، للأستاذ الجليل الدكتور عبد الحميد زاهيد هو حلقة أخرى من حلقات الدرس الصوتي العربي، يضاف لسلسلة الحلقات التي راكمها الباحث في حقل الأبحاث الصوتية.

يروم هذا الكتاب الجديد رصد حركات العربية في التراث الصوتي ممثلا في مدونة غنية من المصادر، تتقاطع فيها المعرفة الصوتية بحقول و مجالات معرفية مختلفة مع محاولة التدبر في هذا التراث من منظور معطيات الدرس الصوتي الحديث لإبراز روعة الانسجام الصوتي عند العرب.

فهل وفق عبد الحميد زاهيد في إنجاز هذا المطلب؟ وهل بلغ بهذا المشروع غايته و مداه؟

لقد حاول الباحث على امتداد فصول الكتاب الخمسة، أن يقارب الإشكالات و الموضوعات المختلفة التي يثيرها البحث في حركات العربية. هكذا جاء الفصل الأول من الدراسة خالصا لبحث علم الأصوات عند القدماء، لقد كانوا على بينة من حقيقة الصوت وماهيته وكيفية حدوثه وانتشاره، وميزوا بين أحواله المختلفة. كما ميزوا بين الحروف والحركات واقترحوا بعض الأسامي المجازية للأصوات.

وجاء الفصل الثاني من الدراسة خاصا لحركات العربية. قارب فيه الباحث العلاقة التي تحكم الحركات بحروف المد عند القدماء، والفرق بين الألف والهمزة، والأعضاء المنتجة للحركات.

وانصرف الفصل الثالث من الدراسة ليؤكد عمق النظرة الصوتية العربية القديمة للحركات، وبين أنها تجاوزت النظرة الوظيفية الفونولوجية السطحية لتضاهي الدرس الصوتي الحديث في رصده لتحققات الحركات الصوتية.

ويعرض الفصل الرابع من الكتاب للمدة الزمنية، باعتبارها مكونا أساسا من المكونات الأكستيكية للحركات، وقد جاءت جهود القدماء جليلة في هذا الباب، فقد ميزوا بين المدة الذاتية، والموضوعية، والاختزال الحركي. وهذه أحوال ثلاث تعتري الحركة الواحدة في سياقات مختلفة.

وجاء الفصل الخامس والأخير من الكتاب تقويميا للحركات في الدرس الصوتي القديم. وقد أثبت الباحث من خلاله معرفة العرب بالمقطع، خلافا لما نفاه كثير من المستشرقين. وكان سنده في ذلك نصوص التراث الصوتي. ولما كان القدماء ينطلقون في مقاربتهم للحركات من الخط، فإن ذاك حجب عنهم كثيرا من الحقائق الصوتية. ولا يقلل هذا -مع ذلك- من جهودهم في هذا الباب.

ولعل ما يستوقفك و أنت تقرأ كتاب "حركات العربية" هو هذا المنهج الذي ارتضاه عبد الحميد زاهيد في مقاربته لموضوعه، منهج يقوم على الوصف والتحليل والتأويل. و هو يسمح بقراءة معطيات صوتية متناثرة في بطون المصادر، وعرضها على ثاقب الفكر الصوتي الحديث. وقد مكن هذا المنهج صاحبه من اعتلاء قبة، أشبه ما تكون بقبة النابغة الذبياني الجلدية. أو كذاك البرج العالي، يطل فيه من على الحركات بين القديم والحديث، أهله لذلك حسن إلمامه بنصوص التراث، واختباره معطيات وحقائق الدرس الصوتي الحديث، فكان من ثمرات ذاكم الاطلاع جملة من الخلاصات والنتائج الجادة، التي يضيق المقام بسردها. وللقارئ الكريم أن يلتمسها في هذا الكتاب.

لقد تمردت هذه الدراسة على جملة من الآراء الجاهزة، وقلبت مجموعة من الحقائق الصوتية رأسا على عقب، تأتى ذلك لصاحبها بفضل رفضه الانصياع للجاهز من الأحكام والأخذ بالمتواتر الذي يعوزه الدليل. وكان عدته في ذلك قراءة النصوص قراءة متأملة و فاحصة، ومحاولة استنطاقها ومساءلتها لتفصح عما تختزنه من دلالات، لا يتحقق إدراكها من القراءة الأولية.

وإذ يأمل عبد الحميد زاهيد أن يسير قدما على هذا النهج من البحث العلمي الرصين في دراسات صوتية قادمة، فإننا نأمل أن تكلل جهوده بالنجاح والتوفيق، وما ذلك على الله بعزيز.

الرباط في 12 رمضان 1426 الموافق ل 15 أكتوبر 2005.

مقدمة

يسعى هذا البحث إلى رصد حركات العربية كما تجلت في تراثنا الصوتي، ومحاولة قراءتها قراءة صوتية حديثة تعتمد على معطيات الدرس الصوتي الحديث.

فجاءت مواد هذا البحث موزعة على خمسة فصول، تناول الفصل الأول علم الأصوات عند القدماء؛ فقد كانوا على بينة من الصوت، وماهيته، وكيفية حدوثه وانتشاره، وحدته وثقله. كما ميزوا بين الحروف والحركات، بل ذهبوا أبعد من ذلك حين اقترحوا تسمياتْ مجازية للأصوات.

أما الفصل الثاني فخصصناه لحركات العربية؛ وبحثنا فيه العلاقة التي تحكم الحركات بحروف المد عند القدماء، والفرق بين الهمزة والألف والأعضاء المنتجة للحركات. كما خصصنا مبحثا في هذا الفصل لوضوح الحركات، وهي صفة صوتية في الحركات سبق القدماء إلى اكتشافها، وأقرها الدرس الصوتي الحديث.

وجاء الفصل الثالث في جملته ليؤكد عمق النظرة الصوتية العربية القديمة للحركات، وأنها لم تقتصر فقط على النظرة الوظيفية الفونولوجية السطحية، بل تجاوزت ذلك -مضاهية بذلك الدرس الصوتي الحديث- إلى التحليل الصوتي الذي يرصد التحققات الصوتية للحركات. وقد عرفت هذه الظاهرة حديثا بالألفونات،

وعند القدماء بالفروع. وقد تجلت ظاهرة الفروع عندهم في الإمالة والتفخيم والإشمام.

أما الفصل الرابع، فيعرض للمدة الزمنية كمكون من المكونات الأكستيكية للحركات. وقد برع القدماء في رصد هذا المكون وتميزوا بالسبق فيه حين ميزوا بين ثلاث مدد : المدة الذاتية، الموضوعية، والاختزال الحركي. وكلها أحوال تعتري الحركة في سياقات متعددة.

ويأتي الفصل الخامس مقوما نظرة القدماء للحركات متسائلين : هل نظرة القدماء إلى الحركات هجائية أم مقطعية ؟ وماهي علاقة الحرف بالحركة في الرتبة؟ وهل السكون حركة ؟ وإلى أي حد استطاع عامل الخط أن يحجب الكثير من الحقائق عن القدماء من أجل رؤية صوتية أوضح للحركات.

الفصل الأول
علم الأصوات في التراث الإسلامي العربي

1.1- الصوت.

- الجهاز المصوت.

- ماهية الصوت.

-انتشار الصوت.

- حدة الصوت وثقله.

-الصوت والحرف.

2.1 -الحروف والحركات.

3.1-مخارج الحروف.

4.1- التسميات المجازية للأصوات.

1.1 الصوت.

لقيت دراسة الصوت اهتماما بالغا من قبل القدماء. فقد اهتم اللغويون وأصحاب المعاجم أمثال (ابن منظور وابن دريد)، والمفسرون كـ(الفخر الرازي)، والمهتمون بالقراءات، كـ(الداني والقسطلاني وابن الجزري). والنحاة، أمثال (سبويه وابن جني)، والفلاسفة كـ(ابن سينا والفارابي)، والصوفية كـ(ابن عربي وإخوان الصفاء) بدراسة الصوت، فتعددت مناحي أبحاثهم، ابتداء من الناحية النطقية مرورا بالمستوى الوظيفي وانتهاء بطبيعته الفزيائية. ولم تكن دراستهم للصوت دراسة عابرة، بل نابعة من نظرة عميقة إلى الموضوع. وهذا ما حذا بابن جني إلى جعل دراسة الصوت علما مستقلا بذاته، سماه علم الأصوات، وذلك في معرض حديثه عن الشبه القائم بين الحلق والفم من جهة، والناي من جهة أخرى، حيث قال : «وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق. ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم»(1). بل ذهب القدماء إلى أبعد من ذلك حيث نظروا إلى علم الأصوات نظرة إبستمولوجية، وذلك في تقاطعه مع علوم أخرى. عبر عن ذلك ابن جني في النص السابق حيث فتح آفاق التفاعل بين علم الأصوات والموسيقى لما فيهما معا من صنعة الأصوات والنغم. ويتجلى هذا التقاطع أيضا عند الفخر الرازي، حين ربط فهم علم الأصوات بفهم علم التشريح: «الصوت يحصل بسبب استدخال النفس أو بسبب إخراجه،

---

(1) سر صناعة الاعراب: 1/9 .

وعند هذا تحتاج هذه المباحث إلى معرفة أحوال القلب والرئة ومعرفة الحجاب الذي هو المبدأ الأول لحركة الصوت. ومعرفة العضلات المحركة للبطن والحنجرة، واللسان، والشفتين... وهذه المباحث لا تتم دلالتها إلا عند الوقوف على علم التشريح».(2) فعلم التشريح له علاقة بعلم الأصوات، لأنه يساعد على فهم طبيعة الصوت. ولهذا نجد الكتب الصوتية الحديثة تخصص الفصل الأول للحديث عن الجهاز المصوت، ومكوناته والأعضاء التي تساهم في إنجاز الصوت.

ويستوقفنا في هذا النص قوله (الصوت يحصل بسبب استدخال النفس أو بسبب إخراجه)، إذ أدرك الرازي أن عملية التصويت تحصل في حالتي الشهيق والزفير، وهذا ما نجده في علم الأصوات الحديث، من أن معظم الأصوات تنتج في حالة الزفير(إخراج النفس).

وهناك بعض الأصوات تنتج في حالة الشهيق (إدخال النفس)، كما في لغة ZOULOU ، ولكنها قليلة . وتسمى هذه الحروف بـ (الشفطية Clicks).

وقد فند القدماء أن يكون مصدر الصوت شيئا آخر عدا الهواء المنبعث من الرئة، يقول الحسن بن أحمد الكاتب : «أما ما يتخيله كثير من الناس من أن الصوت يرتفع مرة، ويستفل أخرى. ويتوهمون لذلك التخيل أنه قد خرج مرة من الرأس ومرة من الصدر وفيما بين ذلك ، وأن تلك أسباب حدة الصوت وثقله. فليس بحق»(3) .

---

(2) التفسير الكبير: 1/21ـ 22.

(3) كمال أدب الغناء: 44.

أما الفارابي في كتابه "إحصاء العلوم"، فإنه يدرج علم الأصوات تحت علم قوانين الألفاظ المفردة ،وذلك في قوله : «وعلم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولا في الحروف المعجمة عن عددها، ومن أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت، وعن المصوت بها، وعما يتركب منها في ذلك اللسان وعما لا يتركب، وعن أقل ما يتركب منها حتى يحدث عنها لفظة دالة. وكم أكثر ما يتركب، وعن الحروف الثابتة التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث، واشتقاق وغير ذلك. وعن الحروف التي بها يكون تغاير الألفاظ اللواحق، وعن الحروف التي تندغم عندما تتلاقى»(4).

فعلم قوانين الألفاظ المفردة عند الفارابي هو علما الصرف والأصوات ، فالأول يبحث في بنية الكلمة معزولة عن التركيب، والثاني يبحث في مكونات هذه البنية من الناحية المادية والوظيفية، وهو ما يعرف في علم اللغة الحديث ب Phonologie& Phonétique.

الجهاز المصوت.

تعرض القدماء لوصف الجهاز المصوت وأعضائه، فأكدوا الدور الذي تقوم به الرئة والحنجرة والحلق والشفتان واللسان في إنتاج الأصوات. وشبه غير واحد منهم مثل ابن جني والفرغاني الجهاز الصوتي للإنسان بالمزمار. يقول الفرغاني: «والأصوات الحيوانية والإنسانية منها خاصة أشبه شئ بالأصوات الزمرية [المزمارية] لشبه الحلوق بالمزامير. فالحلق كأنه مزمار مخلوق، والمزمار كأنه حلق

---

(4) إحصاء العلوم: 44.

مصنوع. والناطق بالحرف إذا نطق بتسريب الهواء المحتقن في رئته وما حواليها من التجاويف فنفثه جملة الى خارج، كان كالزامر إذا زمر بتسريب الهواء الداخل في المنفخ الخارج من الثقب المقابل له ... واختلاف مخارج الحروف بوجه ما اختلاف الثقب والتعدد في آلات النطق، وهي الحنك واللسان وأجزاؤه والأسنان والشفتان والخيشوم واللهاة والحنجرة»(5). فالثقب في المزمار بمثابة المخارج في الجهاز المصوت. واختلاف الأنامل على الثقب يؤدي الى اختلاف النغمة. كذلك اختلاف حبس أو تضييق الهواء من مخرج الى مخرج يؤدي الى اختلاف الأصوات. ولا نوافق على ما ذهب إليه الحسن بن أحمد الكاتب من استحالة معرفة ما يجري في الجهاز المصوت وذلك في قوله : «وتحديد الأماكن التي يقرعها الهواء المندفع من الصدر، ومعرفة ما بينها من القرب و البعد غير ممكن»(6). فقد أمكن ذلك بفضل المختبرات الصوتية الحديثة التي تتيح لنا التصوير المباشر لعملية التصويت.

ماهية الصوت:

عرف ابن جني الصوت بأنه «عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها... ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرسا ما. فإن انتقلت منه راجعا عنه أومتجاوزا له، ثم قطعت ، أحسست عند ذلك

---

(5) المستوفى في النحو: 221/2.

(6) كمال أدب الغناء: 43.

صدى غير الصدى الأول. وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعت بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت الى القاف سمعت غيره. وإن جزت الى الجيم سمعت غير ذينك الأولين»(7).

فالصوت عنده عرض يخرج مع النفس، لأن النفس هو مادته الخام. فالإنسان قد يتنفس دون أن يحدث أصواتا. وأثناء عملية التصويت يتحول النفس الى صوت. وهذه الأصوات بدورها تتشكل في حروف. وذلك عندما تعرض للصوت مقاطع تحبسه عن الاستمرار. ويضيف القسطلاني أن «الصوت هو الحاصل من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة الدافعة. فيتموج، فيصدم الهواء الساكن. فيحدث الصوت من قرع الهواء بالهواء المندفع من الرئة»(8). فالصوت إذن مادته الهواء المنبعث من الرئة، ولولاه ما استطاع الإنسان أن ينتج أصواتا. لأنه مصدر الطاقة. ثم بفعل الضغط Préssion sous-glottique يندفع الهواء الى باقي الأعضاء المصوتة فتحدث الأصوات. وقد أدرك القدماء مدى العلاقة القائمة بين الصوت والهواء، وأن طول الصوت وقصره مرتبطان بكمية الهواء. يقول الشيخ الرئيس : «سبب قصر الصوت قصر النفس. ويجب أن يتدرج في تطويل النفس بأن يعتاد حصر النفس ويتدرج في الرياضة والصعود والهبوط في الروابي والدرج والإحصار المحوج الى التنفس ليتدرج الى تطويل النفس»(9). فالدربة والرياضة يعينان على اكتساب النفس الطويل، «ومن أراد أن يكون له صوت طويل يمكث في

---

(7) سر صناعة الإعراب: 6/1.

(8) لطائف الإشارات: 183/1.

(9) القانون في الطب: 2 /227.

الهواء، فليعتمد ذلك ويجتهد في جمع الهواء، حتى يكون إرساله بحسب ما اجتمع فيه فيدرك بذلك ما يريد»(10). ويركز ابن سينا على ماهية الصوت، وأنه يعرف عن طريق العلم الطبيعي، وأن الصوت شيئ واللفظ شيئ آخر، حيث لا يجوز «أن يقال بدل اللفظ الصوت، فأقول إن هذا باطل. فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت، فإن الصوت مادة لا جنس... وأما أن الصوت مادة فتحققه في العلم الطبيعي»(11).

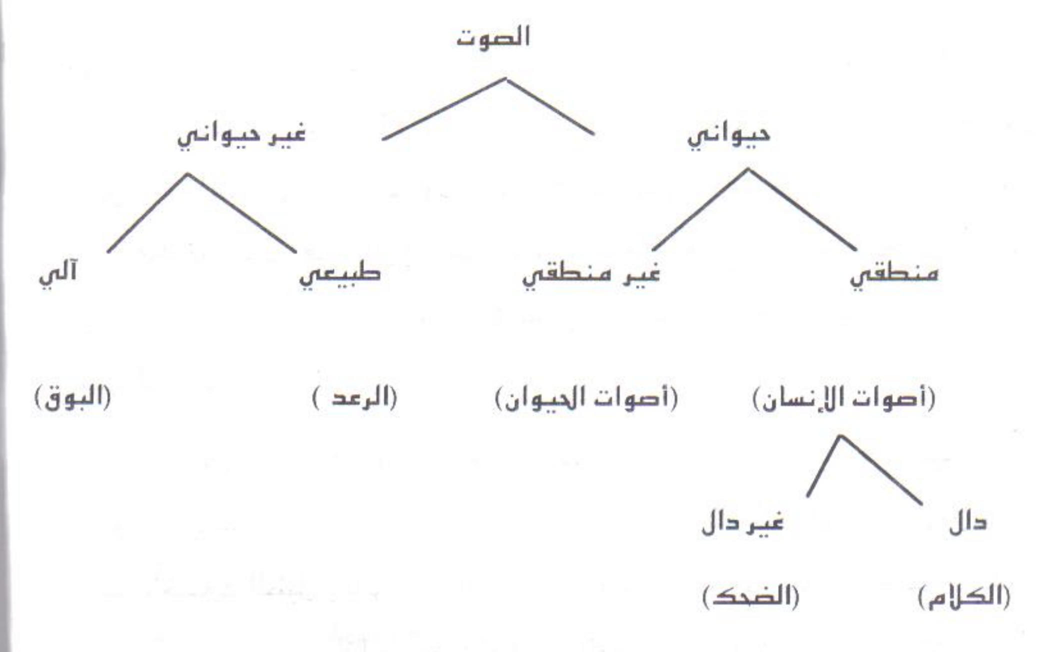
ميز إخوان الصفاء بين نوعين من الأصوات «حيوانية وغير حيوانية. وغير الحيوانية أيضا نوعان: طبيعية وآلية. فالطبيعية هي كصوت الحجر... والرعد... والآلية كصوت الطبل والبوق... والحيوانية نوعان: منطقية وغير منطقية. فغير المنطقية هي أصوات الناس. وهي نوعان دالة وغير دالة، فغير الدالة كالضحك والبكاء والصياح. وبالجملة، كل صوت لا هجاء فيه. وأما الدالة فهي الكلام والأقاويل التي لها هجاء»(12). يتناول هذا النص الصوت بشكل عام مشيرا إلى أن اختلاف الأصوات يرجع الى اختلاف الجسم المصوت Corps vibrant فليس الجهاز الصوتي للإنسان هو المنتج للصوت وحده، بل نجد أجساما مصوتة أخرى تنتج أصواتا مختلفة الأجراس. وفي ما يلي ترسيمة توضح اختلاف هذه الأصناف كما وردت عند إخوان الصفاء.

---

(10) رسائل إخوان الصفاء: 104/3.

(11) العبارة: 8 – 9.

(12) رسائل إخوان الصفاء: 188/1-189.



ولا يمكن تسمية أصوات الحيوانات بالأصوات المنطقية «لأن النطق لايكون الا في صوت يخرج من مخرج يمكن تقطيعه بالحروف... فهذا فرق بين الصوت والنطق»(13).

وقد يطلق على الصوت في تراثنا العربي أيضا النغم، ويبدو ذلك جليا من خلال كلام الفارابي: «وبعض هذه الفصول يوجد في النغم الإنسانية خاصة، وبعضها يعم نغم جميع الأجسام ذوات النغم، وبعضها يوجد في نغم الحيوان وحده»(14).

---

(13) رسائل إخوان الصفاء: 3 / 101.

(14) الموسيقى الكبير: 1065.

انتشار الصوت: Propagation du son

يصف ابن سينا المراحل التي يقطعها الصوت على المستوى النطقي قائلا: «الصوت فاعله العضل التي عند الحنجرة... ويدفع الهواء المخرج وقرعه وآلته الحنجرة والجسم الشبيه بلسان المزمار. وهي الآلة الأولى الحقيقية، وسائر الآلات بواعث ومعينات. وباعث مادته الحجاب وعضل الصدر. ومؤدى مادته الرئة. ومادته الهواء الذي يموج عند الحنجرة»(15). فالحنجرة هي أساس الصوت والمكان الذي يتولد فيه. وليست الحنجرة فقط هي المنتجة للصوت، بل إن الهواء يتابع مسيرته إلى باقي التجاويف الأخرى حتى يكتمل. وهذا ما يفسره لنا الحسن بن أحمد الكاتب في قوله «والتصويت الإنساني يحدث بسلوك الهواء في الحلوق، وقرعه لقعرات أجزائها وأجزاء سائر الأعضاء التي يسلك منها مثل أجزاء الفم والأنف. وهذا الهواء هو الذي يجذبه الإنسان إلى رئتيه، وداخل صدره من خارج ليروح به عن القلب، ثم يدفعه منها إذا سخن إلى خارج. فإذا دفع الإنسان هواء النفس إلى خارج جملة واحدة و ترفق، لم يحصل له صوت محسوس. وإذا حصر هذا الهواء في رئتيه وما حواليها من أسفل الحلق، وسرب أجزاءه إلى خارج شيئا شيئا على اتصال. وزحم به مقعرات الحلق وصدم أجزاءه، حدثت حينئذ نغم، بمنزلة ما يحدث في المزامير بسلوك الهواء. فإذا ضيق مسلكه كانت النغمة أحد، وإذا وسعه كانت أثقل»(16). يوضح لنا النص كيفية حدوث التصويت الإنساني، متتبعا رحلة

---

(15) القانون: 2 /225.

(16) كمال أدب الغناء: 42-43. وراجع أيضا الموسيقى الكبير: 1166.

الهواء من الرئة وحتى مغادرته الجهاز الصوتي. ولا أبالغ إذا قلت إن النص يشرح عملية التصويت الإنساني شرحا علميا يضاهي ما هو موجود في الصوتيات الحديثة ؛ فالحسن بن أحمد الكاتب ميز بين هوائين: هواء التنفس، وهواء التصويت. فهواء التنفس يخرج من غير حصر Préssion وهواء التصويت يخرج بحصر. ثم إن هواء التصويت في مسلكه يقرع مقعرات الحلق وأجزاء الفم والأنف حتى تحصل الأصوات. فهذه المقعرات التي أشار إليها الحسن بن أحمد الكاتب هي ما تسمى في علم الأصوات ب (حجرات الرنين) Résonateurs. فالصوت يولد في الحنجرة كما ذكر ابن سينا، ويكتمل في هذه المقعرات كما ذكر الحسن بن أحمد الكاتب. أما قوله : إن النغمة الحادة تكون بتضييق المسلك، والثقيلة تكون بتوسيعه، فلا أظن ذلك صحيحا . لأن الحدة والثقل مرتبطان بالحبال الصوتية وضغط الهواء. وهذا ما سنشرحه لا حقا.

ونجد الفارابي أيضا قد تعرض لحجرات الرنين بتفصيل ، وذلك في قوله: «وظاهر أن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقه، أو بشيء من أجزاء فيه وباطن أنفه أو شفتيه. فإن هذه الأعضاء المقروعة بهواء النفس، والقارع أولا هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة، وتجويف الحلق أولا فأولا إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين. ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغط اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود. وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء أصل الفم. فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة»(17).

---

(17) الحروف: 136.

فعملية التصويت لا بد لها من الهواء مصدراً للطاقة، ولا بد للهواء من القوة التي تسربه من الرئة وإلا كان زفيرا، ولا بد له من حجرات الرنين التي يكتمل فيها جرس الصوت. وحصيلة كل ذلك كما قال الفارابي: (تصويتات متوالية كثيرة محدودة). أي أن كل لغة تملك عددا من الفونيمات المحدودة التي تتولد عنها متواليات صوتية غير محدودة. هذا عن كيفية حدوث الصوت الإنساني. أما عن سببه فيقول ابن سينا: «أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة وبقوة وبسرعة من أي سبب كان»(18). ويقول الحسن بن أحمد الكاتب: «حدوث الصوت من القرع، والقرع هو مماسة الجسم الصلب جسما آخر صلبا مزاحما له عن حركة. فمتى نبا الهواء من القارع والمقروع مجتمعا متصل الأجزاء، حدث الصوت حينئذ»(19).

ويعرف ابن سينا القلع بأنه «تقريب جرم ما إلى جرم مقاوم لمزاحمته تقريبا تتبعه مماسة عنيفة لسرعة حركة التقريب وقوتها»(20). ويضيف ابن سينا أن الصوت قد يحدث أيضا عن القلع، وهو «تبعيد جرم ما عن جرم آخر مماس له ينطبق أحدهما على الآخر تبعيا، ينقلع عن مماسته انقلاعا عنيفا لسرعة حركة التبعيد، وهذا يتبعه صوت من غير أن يكون هناك قرع»(21). ويلخص الفرغاني أسباب حدوث الصوت في قوله: «ثم إن سبب التموج قد يكون قرعا لجسم كثيف بجسم كثيف كما في صوت المطارق يضرب بها الحديد. وقد يكون قلعا لجسم من

---

(18) أسباب حدوث الحروف: 4.

(19) كمال أدب الغناء: 42.

(20) أسباب حدوث الحروف: 4.

(21) نفسه: 4.

جسم رطب، تكون فيه كثافة مع لزوجة كما في قلع الرجل من الطين... وقد يكون تسريبا للهواء الكثير المجتمع في مسلك ضيق يتخلص منه متموجا دفعة، فيصوت كما في المزامير. وللأصوات فصول وعوارض بها تنقسم، فيتميزبعضها من بعض كالحدة والثقل والجهر والمخافتة... وأسبابها هي الهيئات التي تكون لتلك التموجات»(22).

هذا عن سبب حدوث الصوت، أما انتشاره فإنه «يحدث في الهواء من تصادم الأجرام. وذلك أن الهواء لشدة لطافته وخفة جوهره وسرعة حركة أجزائه يتخلل الأجسام كلها. فإذا صدم جسم جسما آخر انسل ذلك الهواء من بينها وتدافع وتموج إلى جميع الجهات، وحدث من حركته شكل كروي... وكلما اتسع ذلك الشكل ضعفت حركته وتموجه إلى أن يسكن ويضمحل. فمن كان حاضرا من الناس وسائر الحيوانات الذي له أذن بالقرب من ذلك المكان، فيتموج ذلك الهواء بحركته يدخل في أذنيه إلى صماخيه في مؤخر الدماغ. ويتموج أيضا ذلك الهواء الذي هناك فتحس عند ذلك القوة السامعة بتلك الحركة»(23). يشرح إخوان الصفاء في هذا النص كيفية انتشار الصوت في وسط تتمتع أجزاؤه بالمرونة Elastique. كما يشير أيضا إلى خاصية صوتية تعرف في علم الأصوات ب Amortissement du son، لأن الموجة الصوتية عندما تتخلل أجزاء الهواء تضعف حركتها إلى أن تسكن وتضمحل.

---

(22) المستوفى في النحو: 2 /220.

(23) رسائل إخوان الصفاء: 1 /189.

كما نجد الماء أيضا وسطا ينتقل عبره الصوت كما في قول ابن سينا : «وكذلك الماء والهواء لهما معنى يشتركان فيه من حيث يحدث فيهما الصوت».(24) ونشير إلى أن هاته الأوساط التي ذكرها القدماء هي نفسها التي نجدها في كتب الصوتيات الحديثة.

ويوضح إخوان الصفاء عملية انتشار الصوت بقولهم: «ومثال ذلك إذا رميت في الماء الهادئ الواقف في مكان واسع حجرا، فيحدث من ذلك الماء دائرة في موضع وقع الحجر. فلا تزال تتسع فوق سطح الماء وتتموج إلى سائر الجهات. وكلما اتسعت ضعفت حركتها حتى تتلاشى وتذهب»(25). فانتشار الصوت في أجزاء الهواء شبيه بانتشار تلك الدوائر في الماء وتكاثرها من جراء رمي الحجر فيه. ولكن مآلهما معا هو التلاشي Amortissement .

ويعقد الحسن بن أحمد الكاتب مقارنة يشرح فيها انتشار الصوت في الهواء وتكاثر الدوائر في الماء عند رمي الحجر قائلا: «وهذا الهواء إنما يتحرك بما تحركه حركة كرته حتى يصل إلى السمع، كما يعرض في سطح الماء القائم إذا كان ساكنا وألقي فيه شئ من الأجسام فأحدث فيه موجا يبتدئ من الموضع الذي فيه سقط ذلك الشئ بمنزلة الحركة التي تبتدئ من المركز. ويستدير ذلك الموج كما يستدير الهواء في حركته على مثال الكرة. ويتزيد مما ينبعث من الدوائر. ويعظم حتى ينتهي إلى السمع كما ينتهي موج الماء إلى حافته، إذا كان له قوة يبلغ بها.

---

(24) النفس: ص75.

(25) رسائل إخوان الصفاء: 3 /103. راجع أيضا، كشاف اصطلاحات الفنون: 811/2. والسماع الطبيعي: 264-265.

فإن ضعفت قبل ذلك، ساوى السطح الذي كان تحرك فيه»(26). فالهواء ينبعث من الرئة، ويقرع أحد أعضاء الجهاز الصوتي، ويتشكل في حجرات الرنين ثم ينتشر في أجزاء الهواء. لكن، ماذا يحصل بعد الانتشار؟ كيف يدرك المستمع الصوت ؟ وكيف يستقبله؟ يجيب التهانوي قائلا:« الصوت كيفية قائمة بالهواء تحدث بسبب تموجه بالقرع أو القطع [القلع]. يحملها الهواء إلى الصماخ، فيسمع الصوت لوصوله إلى السامعة لا لتعلق حاسة السمع بذلك الصوت. يعني الإحساس بالصوت يتوقف على أن يصل الهواء الحامل له إلى الصماخ. لا بمعنى أن هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويوصله إلى السامعة. بل بمعنى أن ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت، يتموج ويتكيف بالصوت أيضا. وهكذا إلى أن يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فتدركه السامعة. وإنما قلنا أن الإحساس، لأن من وضع فمه في طرف أنبوبة طويلة ووقع طرفه الآخر في صماخ إنسان وتكلم فيه بصوت عال، سمعه ذلك الإنسان دون غيره. وما هو إلا لحصر أنبوبة الهواء الحاملة للصوت، ومنعها من الانتشار والوصول إلى صماخ الغير»(27). فالموجة الصوتية تتخلل أجزاء الهواء، فتنتقل من جزء إلى جزء آخر حتى تصل إلى صماخ الأذن، فيحصل السمع. ويصف الحسن بن أحمد كيفية حدوث السمع قائلا:«فأما كيف يتأتى إلى السمع، فإن الهواء الذي ينبو من المقروع هو الذي يحمل الصوت فيحرك بمثل حركته الجزء الذي يليه. فيقبل الصوت الذي كان قبله الأول، ويحرك الثاني ثالثا يليه، فيقبله ما قبله الثاني والثالث رابعا يليه. فلا يزال كذلك على هذا

---

(26) كمال أدب الغناء: 44.

(27) كشاف اصطلاحات الفنون: 2 /812.

التداول من واحد إلى واحد إلى أن يتصل بالصماخ. ويكون ذلك هو الجزء الذي يلاقي السمع فيسمع»(28). ويحدد ابن سينا العضو المستقبل للصوت في قوله : «ثم ذلك التموج يتأدى إلى الهواء الراكد في الصماخ فيموجه فتحس به العصبة المفروشة في سطحه»(29).

بهذا يكون تراثنا العربي قد تتبع رحلة الصوت من الجهاز النطقي مرورا بالوسط الذي ينتشر فيه، ووصولا إلى الجهاز السمعي. والمراحل الثلاثة هي ما يعرف في علم الأصوات الحديث بعلم الأصوات النطقي La phonétique Articulatoire، وعلم الأصوات الأكستيكي La phonétique Acoustique، وعلم الأصوات الإدراكي La phonétique Pérceptive.

الحدة والثقل:

الحدة والثقل صفتان من صفات الصوت. نقول عن الصو ت إنه حاد إذا كان قويا. ونقول عنه إنه ثقيل إذا كان ضعيفا. والحدة والثقل في علم الأصوات الحديث مرتبطان بالحبال الصوتية Cordes vocales، حيث ينتج عنهما ما يعرف بالتردد الأساسي Fréquence fondamentale، أي عدد ذبذبات الحبال الصوتية في الثانية الواحدة. ويرمز لها ب (cps). فكلما كان تردد الحبال أكثر كان الصوت حادا، وكلما كان تردد الحبال أقل كان الصوت ثقيلا. وحدة الصوت وثقله رهينان بطبيعة الحبال الصوتية. فالقوانين التي تحكم الحدة والثقل هي: قانون الطول Longueur والسمك Epaisseur والوزن Poids. فكلما كان الحبل قصيرا

---

(28) كمال أدب الغناء: 42.

(29) أسباب حدوث الحروف: 5. راجع أيضا، المستوفى في النحو: 2 /220.

ورقيقا وخفيفا كان تردده أكبر، فيترتب عنه صوت حاد. وكلما كان الحبل طويلا وغليظا وثقيلا كان تردده أقل، فينتج عنه صوت ثقيل. وهذا هو السر في حدة صوت المرأة والطفل، وغلظ صوت الرجل.

لكن كيف تصور القدماء حدة الصوت وثقله ؟ يميز ابن سينا بين حالتين في تموج الصوت : التموج في نفسه والتموج من جهة الهيئات. «وأما حال التموج في نفسه من جهة اتصال أجزائه وتماسها أو بسطها ونحتها فيفعل الحدة والثقل. أما الحدة فيفعلها الأولان. وأما الثقل فيفعله الثانيان. وأما حال التموج من جهة الهيئات التي تستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فتفعله الحروف»(30). فطبيعة الموجة الصوتية في ذاتها هي التي تفعل الحدة والثقل، وأما الأماكن التي تصطدم بها في الجهاز الصوتي فإنها تفعل الحروف. ولكنِ ما هي الأسباب التي تجعل الموجة الصوتية تتغير في ذاتها؟ يجيب ابن سينا قائلا : «للثقل أسباب وللحدة أسباب. فأسباب الثقل إذا حصلت كانت هذه طول الوتر، وغلظه واسترخاؤه، وسعة الثقب في المزامير، وبعدها في المنفخ، ورخاوة المقروع وتخلخله، وخشونته. وللحدة أضداد هذه»(31). يبدو جليا أن ابن سينا أدرك أن الطول والسمك يتحكمان في حدة الصوت وثقله. ويضيف الحسن بن أحمد شارحا أسباب الحدة والثقل «وأسباب الحدة والثقل في النغم الإنسانية هي الخفة والثقل المسموعة في المزامير، لأن الحلوق وكأنها مزامير طبيعية، والمزامير كأنها حلوق صناعية»(32). ويشرح الحسن بن أحمد قانون السمك Epaisseur بوضوح

---

(30) أسباب حدوث الحروف : 6.

(31) رسائل الشيخ الرئيس: 286-287.

(32) كمال أدب الغناء: 41.

قائلا: «والأوتار المستحصفة (الرفيعة الصلبة) تفعل الحدة، والمتخلخلة تفعل اللين. والرقاق تفعل الحدة والسرعة، أعني سرعة الحركة. والغلاظ تفعل اللين والإبطاء»(33). كما يشير إلى قانون الطول في قوله:« وأما أسباب الحدة والثقل، وهي تابعة لطول الوتر، فمتى طالت ثقلت النغمة ولانت. ومتى قصرت خفت واحتدت وصلبت»(34). وينبه أيضا إلى علاقة كمية الهواء بالحدة والثقل« وبكثرة الهواء وبقلته وإبطائه وسرعته يكون الصوت عظيما ذاهبا وصغيرا ضعيفا وغليظا وحديدا »(35).

يقول إخوان الصفاء عن أصوات الحيوانات : «وأما أصوات الحيوانات ذوات الرئة واختلاف أنواعها وفنون نغماتها، فهي بحسب طول أعناقها وقصرها، وسعة حلاقيمها، وتركيب حناجرها، وشدة استنشاقها الهواء، وقوة إرسال أنفاسها من أفواهها ومناخرها»(36). ويضيفون« وكلما اتسع الحلقوم وانفرج الفكان، وعظمت الرئة، زاد ذلك الحيوان على قدر قوته وضعفه»(37). والأذن مرهفة جدا لإدراك هذه التغيرات. فتغير الموجة الصوتية في ذاتها بناء على تغير مكوناتها الفيزيائية يجعل الأذن تميز بين الصوت الحاد والثقيل. ولقد أدرك ابن سينا علاقة المستوى النطقي بالمستوى الإدراكي في قوله : «فلذلك السمع أيضا يدرك المضادة التي بين الصوت الثقيل والحاد، ويدرك المضادة التي بين الصوت الخافت والجهير، والصلب والأملس، والمتخلخل والمتكاثف»(38).

---

(33) كمال أدب الغناء: 109.

(34) نفسه: 134.

(35) نفسه: 44.

(36) رسائل إخوان الصفاء: 1 /191.

(37) نفسه: 3/101-102.

(38) النفس: 75.

الصوت والحرف:

ميز القدماء بين الصوت والحرف ف «الصوت مصدر صات الشيء يصوت صوتا فهو صائت، وصوت تصويتا فهو مصوت، وهو عام غير مختص يقال: سمعت صوت الرجل وصوت الحمار. قال الله تعالى (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير)..(سورة لقمان. آية 19). وأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه أن «ح-ر-ف» أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته. من ذلك حرف الشيء، إنما هو حده وناحيته... ومن هنا سميت حروف المعجم حروفا. وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه»(39). ويقول ابن جني أيضا عن الصوت: «إنه عرض يخرج مع النفس»، وكأننا هنا إزاء ثلاثة مصطلحات رئيسة: (النفس-الصوت-الحرف). فالنفس هو الهواء، أي المادة التي يتشكل منها الصوت. فبإمكان هذا الهواء أن يبقى هواء كما هو الحال في الشهيق والزفير. وبإمكانه أن يتحول إلى صوت. والصوت بدوره يتشكل فيصبح حرفا. والحرف هو منتهى الشيء وطرفه، فالصوت عندما يصل إلى نقطة معينة في الجهاز الصوتي (المخرج)، يتشكل في هيئة حرف « ... الحرف هيئة للصوت، عارضة له يتميز فيه عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع»(40). وقد أوضح الفرغاني أن الحرف أعم من الصوت وذلك في قوله:«إن الحرف لا شك أنه صوت، وليس كل صوت حرفا»(41). فالحرف مادته الصوت، والصوت مادته النفس.

---

(39) سر صناعة الإعراب: 1/9-14.

(40) أسباب حدوث الحروف: 6.

(41) المستوفى في النحو: 2/219.

ويضيف التهانوي مميزا بين الصوت والحرف «اعلم أن ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فهو صوت، وإن اشتمل ولم يفد معنى فهو لفظ، وإن أفاد معنى فهو قول، فإن كان مفردا فكلمة. أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة. أو أفاد فكلام»(42).

يبدو جليا مما تقدم أن العرب كانوا على إلمام في دراستهم الصوتية بماهية الصوت، والجهاز المنتج له، وطريقة انتشاره في الهواء، وكيفية استقباله من طرف المستمع. كما تعرضوا لخصائص الصوت من حدة وثقل وقوة وضعف. وعندهم أن الصوت شيء والحرف شيء آخر. واعتبروا أن مرحلة التصويت تالية في الزمن لمرحلة الإشارة. يقول الفارابي : «وإذا احتاج أن يعرف غيره ما في ضميره أو مقصوده بضميره، استعمل الإشارة أولا في الدلالة على ما كان يريد ممن يلتمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته. ثم استعمل بعد ذلك التصويت. وأول التصويتات النداء. فإنه بهذا ينتبه من يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم لا سواه ... ثم من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة يدل بواحد منها على واحد واحد مما يدل عليه بالإشارة إليه وإلى محسوساته. فيجعل لكل مشار إليه محدود تصويتا ما محدودا لا يستعمل ذلك التصويت في غيره»(43). وقد تعرض ابن جني لهذه القضية بتفصيل في الخصائص وذلك في معالجته لأصل اللغة.

---

(42) كشاف اصطلاحات الفنون: 2 /812.

(43) الحروف: 135-136.

2.1 : الحروف والحركات.

تعتبر الصوامت Consonnes والصوائت Voyelles العنصرين المكونين للسلسلة الصوتية. فالصوت إما صامت أو صائت. وقد تعرض القدماء إلى هذين المكونين، فسموهما تارة بالحروف والحركات، وتارة بالمصوتات والصوامت. إلا أن نظرتهم إلى الحركات لا تخلو من هفوات، وسنبرز ذلك في حينه.

ميز القدماء تمييزا واضحا بين الحروف والحركات، يقول الفخر الرازي : «الحروف إما مصوتة، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين. ولا يمكن الابتداء بها. أو صامتة وهي ما عداها. أما المصوتة، فلا شك أنه من الهيئات العارضة للصوت. وأما الصوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء، وهي لا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله. وهي بالنسبة الى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط، والآن بالنسبة إلى الزمان... وتسميتها بالحروف حسنة، لأن الحرف هو الطرف، وهذه الحروف أطراف الأصوات ومباديها. ومن الصوامت ما يمكن تمديدها بحسب الظواهر. ثم هذه على قسمين: منها ما الظن الغالب أنها آنية الوجود في نفس الأمر، وإن كانت زمانية بحسب الحس مثل الحاء والخاء، فإن الظن أن هذه جاءت آنية متوالية لكل واحد منها آنية الوجود في نفس الأمر لكن الحس لا يشعر بامتياز بعضها عن بعض. فيظنها حرفا واحدا زمانيا. ومنها ما الظن الغالب كونها زمانية في الحقيقة كالسين والشين، فإنها هيئات عارضة للصوت مستمرة باستمراره»(44).

---

(44) التفسير الكبير : 1/35.

يميز النص بين المصوتات والصوامت. المصوتات هي الألف والواو والياء، ولا يمكن الابتداء بها، لأن استئناف (Attaque) المقطع في اللغة العربية لا يكون صائتا. أما الحركات عند الفخر الرازي فهي : الفتحة والضمة والكسرة. وقد قسم الصوامت إلى قسمين : ما لا يمكن تمديده، ويعرف في علم الأصوات الحديث بالانفجارية (Explosives). وأصاب الفخر الرازي في وصف خصائصها الأكستيكية في قوله : إنها تنتج في آخر زمان الحبس وأول الإرسال. وهو ما يعرف في علم الأصوات الحديث بالصمت (Silence) والانفجار(Explosion). ويتكون الصوت غير المتمدد من صمت يليه انفجار كالتاء مثلا، حيث تظهر في آخر زمان الصمت ومرحلة الانفجار التي تليه. أما الصوامت التي يمكن تمديدها فهي التي تسمى بالاحتكاكية (Fricatives). ولقد أخطأ الرازي عندما قسمها إلى آنية وزمانية: فالآنية هي الحروف التي لا يمكن تمديدها (الانفجارية). والزمانية هي التي يمكن تمديدها (الاحتكاكية) كالسين. أما ابن جني فيصف الانفجارية بأن فيها حصرا للصوت، والاحتكاكية يتبعها الصوت «إلا أن بعض الحروف أشد حصرا من بعضها، ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: إد، إط، إل، فلا تجد للصوت منفذا هناك، ثم تقول إس، إص، إز. إذ، إث، إف، فتجد الصوت يتبع الحرف»(45). ويسمي ابن سينا الحروف الانفجارية بالمفردة والاحتكاكية بالمركبة. ويشرح ذلك قائلا :« والحروف بعضها في الحقيقة مفردة. وحدوثها عن حبسات تامة للصوت، أو للهواء الفاعل للصوت تتبعها اطلاقات دفعة، وبعضها مركبة، وحدوثها عن حبسات غير تامة، لكن تتبعها اطلاقات.

---

(45) سر صناعة الإعراب: 1/7.

والحروف المفردة هي: الباء، والتاء، والجيم، والدال، والضاء، والطاء، والقاف والكاف، واللام، والميم، والنون. ثم سائر ذلك مركب يحدث عن حبسات واطلاقات»(46). والحرف بشكل عام إما ساكن أو متحرك:«فالساكن ما أمكن تحميله الحركات الثلاث ... فلما جاز أن تحمله الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكن. والمتحرك هو الذي لا يمكن تحميله اكثر من حركتين، لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له»(47).

ويميز ابن جني بين الحروف والحركات تمييزا نطقيا حيث يقول:« ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة. فإذا وضع الزامر أنامله على خروف الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه. فكذلك إذا قطع الصوت الى الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة»(48). فالسمة الرئيسة في نطق الحركات هي حرية مرور الهواء في المجرى الصوتي. وعبر عن ذلك ابن جني بقوله: «إن الألف يجري الصوت فيها غفلا بغير صنعة». أما السمة الرئيسة في نطق الحروف، فهي الانسداد أو التضيق في مجرى الهواء كما هو الحال في الحروف الانفجارية والاحتكاكية. وقد عبر ابن

---

(46) أسباب حدوث الحروف: 6.

(47) سر صناعة الإعراب: 1 /27.

(48) نفسه: 1 /8.

جني عن ذلك بقوله : «أن يضع الزامر أنامله على خروق الناي فتختلف الأجراس بذلك كما تختلف أجراس الأصوات وذلك باختلاف مخارجها». وقد أدرك الرازي فرقا نطقيا بين الحروف الصلبة والحركات وذلك لأن «الحروف الصلبة لا تقبل التمديد، والحركة قابلة للتمديد»(49). إن تمديد الصوت رهين بطبيعته النطقية، فالحروف الانفجارية تتميز بانسداد مجرى الهواء، الشيء الذي ينتج عنه عدم إمكانية تمديد الصوت. أما الحركات فمجراها الهوائي خال من أي عائق مما يتيح إمكانية تمديد الصوت بها. ولقد عد السيوطي الحرف أعظم صوتا من الحركة: «وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفا، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئا واحدا. ولذلك دخلت الإمالة على الحركة كما دخلت على الألف، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت، وتقريب بعضها من بعض»(50). وربما كان الحرف أعظم صوتا من الحركة لكونه انفجاريا أو احتكاكيا، وضعف الحركة لكون الهواء ينساب فيها انسيابا. أما في علم الأصوات الحديث فالحركات تعد أكثر جهرا من الحروف، وتحتل الرتبة الأولى في سلم الجهر Echelle de sonorité.

وقد زعم الخليل أن الحركات زوائد: «أراد أن الحركات تجري مجرى الحروف الزوائد التي تزاد على ما كان أصليا، فالحركات يزدن على الحروف، والأصل الحروف. والحركات مأخوذة منها، والدليل على أن الأصل الحروف، أنه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة، وهو الحرف الساكن. ولا يجوز أن توجد حركة

---

(49) التفسير الكبير: 1 /48.

(50) الأشباه والنظائر: 1/ 208-209.

من غير حرف»(51). إن مذهب الخليل في أن الحركات يجب أن ينظر إليها على أنها زوائد كالحروف الزائدة مذهب غير سليم، فالحركات أصول كما أن الحروف أصول، فلا توجد سلسلة مكونة فقط من حروف. إذ لا بد للحرف من حركة، لأن الحرف بمثابة انسداد مجرى الهواء والحركة بمثابة انفتاح المجرى نفسه. أما الدليل الذي سيق للبرهنة على أن الحرف هو الأصل، فالجواب عنه أن طبيعة المقطع (syllabe) في اللغة العربية هي التي تفرض ذلك، فالحرف يوجد بمفرده بخلاف الحركة، حيث نجد في لغات أخرى (الفرنسية مثلا) أن الحركة توجد بمفردها. نستنتج مما سبق أن كلا من الحروف والحركات أصل في السلسلة الصوتية.

---

(51) السيرافي : ضمن السيرافي النحوي: 586.

3.1: مخارج الحروف.

كان الهدف من دراسة مخارج الحروف وصفاتها أن تكون توطئة لدراسة الإدغام، وذلك باعتبارها تمهيدا نظريا لمعرفة المواطن التي يجوز فيها الإدغام، وغاية ذلك خدمة القرآن الكريم وخدمة اللغة العربية، ومن ثمة جاءت جهود القراء واللغويين خدمة لهذا الغرض. يقول سيبويه: «وإنما وضعت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه»(52). ويعتبر الخليل أول من تعرض لمخارج الحروف في مقدمة كتابه "العين"، ثم تبعه في ذلك النحاة والقراء. وكان له حس مرهف في تحديد مخارج الحروف. ولا غرابة في ذلك، إذا علمنا أنه واضع علم العروض، حيث «كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو اب، اح، اع، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم»(53). واختلفوا في عدد مخارجها «فالصحيح عند القراء، ومتقدمي النحاة كالخليل أنها سبعة عشر، وقال كثير من الفريقين ستة عشر. فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين... وقال قوم أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء. وجعلوها من مخرج واحد»(54). فباختلاف هذه المخارج تختلف أجراس الحروف، فيحصل المبتغى من الكلام، كاختلاف صدى الناي باختلاف أنامل الزامر على حروف المزمار. فيحصل النغم المقصود. وتصور

---

(52) الكتاب: 4 /436.

(53) العين: 1 /47.

(54) الإتقان في علوم القرآن: 1 /100.

صاحب "الرعاية" مآل الأصوات حال اتحاد مخارجها وصفاتها قائلا : «لو كانت المخارج واحدة، والصفات واحدة، لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة لا تفهم. فهذه حكمة جبل الله عليها هذه الحروف في أصوات بني آدم لتخرج بهذه الصفات عن جنس البهائم. لأن أصوات البهائم لااختلاف في مخارجها ولا في صفاتها، ولذلك لا تفهم. فباختلاف صفات هذه الحروف في ألفاظ بني آدم، واختلاف مخارجها وتباين طباعها، فهم الكلام، وظهر المعنى القائم في نفس المتكلم للمخاطب وعلم المراد»(55).

حصل الخلاف في مخارج حروف العربية كما سبق القول؛ فهي عند القسطلاني سبعة عشر مخرجا: «وهذه المخارج على سبيل التقريب وإلا فلكل مخرج..»(56).

الأول:الجوف : وهو لثلاثة أحرف : الألف، والواو، والياء الساكنتان المجانس حركته... وهي حروف المد واللين وتسمى الهوائية لأنه لاحيزلها.

الثاني: الحلق: وفيه ثلاثة مخارج لستة أحرف أولها أقصى الحلق، وهو آخر طابقتيه مما يلي الصدر وهو للهمزة والهاء... ثانيهما وسط الحلق وهو للعين ثم الحاء المهملتين... وثالثها: أدنى الحلق بمعنى أقربه إلى الفم وهو للغين ثم الخاء المعجمتين...

(55) الرعاية: 117.

(56) راجع الكتاب: 4 /436- العين: 1 /47. شمس العلوم. 1 /25. الجمهرة: 1 /7.

الثالث: اللسان، وفيه عشرة مخارج لثمانية عشر حرفا من أربعة مواضع: أقصى ووسط وحافة وطرف.

أولها : أقصى اللسان: وهو آخره مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك وهو للقاف.

ثانيهما: أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلا وما يليه من الحنك وهو للكاف.

ثالثها: وسطه بينه وبين الحنك الأعلى وهو للجيم فالشين... فالياء المتحركة لا المدية.

رابعها:... أول حافتيه وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر وهو للضاد المعجمة...

خامسها: رأس حافة اللسان، إلى منتهى طرفه ومابينها وبين مايليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية، والثنية، وهو اللام...

سادسها: رأسه، بينه وما بين ما فويق الثنايا متصلا بالخيشوم أسفل اللام قليلا وهو للنون...

سابعها: رأسه مما بينه وبين ما فوق الثنايا، وهو للراء...

ثامنها: طرفه وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك وهو للطاء والدال المهملتين والتاء...

تاسعها: طرفه وفويق الثنايا السفلى وهو للصاد والسين والزاي...

عاشرها: طرفه وأطراف الثنايا العليا وهو للظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة...

الرابع: الشفتان، وفيهما مخرجان لأربعة أحرف.

أولهما: باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وهو للفاء...

ثانيهما: ما بين الشفتين، وهو للواو غير المدية والباء... والميم...

المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو لصفة، وهي الغنة»(57). أما الصفات فإن «فائدتها تمييز الحروف المتشاركة في المخرج إذ لولاها لاتحدث»(58). ويمكن تصنيف الحروف بناء على صفاتها كما يلي: الحروف المهموسة، والمجهورة، والشديدة، والمتوسطة، والرخوة، والعلوية والمستفلة، والمنطبقة، والمنفتحة، والمذلقة، والمصمتة، والأسلية، والممدودة، واللينة، والخفية، والمفخمة، والمنحرفة، والمكررة، والمتفشية، والهاوية، والمستطيلة، والممالة، والمهتوتة، وحروف الصفير. والقلقلة، والعلة، والغنة.

وما نسجله على دراسة القدماء لمخارج الحروف، أنهم لم يكونوا على بينة من دور الحنجرة في عملية التصويت، فكانوا يعتبرون الأصوات الحنجرية من أقصى الحلق، حيث قسموا الحلق إلى ثلاثة أقسام : وسطه، وأدناه، وأقصاه. ورغم تعرض ابن سينا لتشريح الحنجرة في «أسباب حدوث الحروف» و«القانون في

---

(57) لطائف الإشارات: 1 / 188-194.

(58) نفسه: 1 /196.

الطب»، فإنه لم يعد الحنجرة مخرجا من جملة مخارج العربية. وأول إشارة صريحة إلى دور الحنجرة- حسب ما أعلم- نجدها عند الفرغاني في وصفه الدقيق لمخرجي الهمزة والهاء: «أما الهمزة ، والهاء، فيحدثان من اندفاع هواء كثير في الحنجرة يدفعه الحجاب وما يقرب منه من عضلات الصدر إلى فوق دفعا بقوة ويقاومه الغضروف الفوقاني من الغضاريف الثلاثة المذكورة، وقد ذكرنا أنه مكبوب على الآخرين، ويخترقان من حيث أن المقاومة في الهمزة تكون مقاومة حبس وإطلاق يحصلان بانطباق له في الأول وانقلاع منه في الثاني . وفي الثاني تكون مقاومة تضييق للمسلك عند الفوهة..»(59).

يعد النص بعبارة صريحة الحنجرة مخرجا صوتيا، حيث وضح بتفصيل كيفية إنتاج الهمزة والهاء. صحيح أن الهمزة تنتج بحبس وإطلاق كما ذكر الفرغاني، ولكن ليس بانطباق غضاريف الحنجرة، بل بانطباق الحبال الصوتية. حيث تنطبق فتمنع الهواء من المرور(حبس) ثم تنفرج (اطلاق) فيحدث هناك انفجار للهواء، ينتج عنه صوت الهمزة coup de glotte . ولم يكن العرب على علم بدور الحبال الصوتية في عملية التصويت، كما ذهب إلى ذلك إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية" وعبد الصبورشاهين في كتابه "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي"(60). ولقد أصاب الفرغاني في اعتبار الهاء تنتج بتضييق في المسلك، لأن الهاء صوت احتكاكي، والهمزة صوت انفجاري.

---

(59) المستوفى في النحو : 2 /226.

(60) راجع : مفهوم الجهر والهمس عند سبويه.

4-1 تسميات مجازية للأصوات :

Désignations métaphoriques des sons.

يدفعنا حديثنا عن التسميات المجازية للأصوات للإجابة عن التساؤل الآتي: هل للصوت دلالة ؟ أو هل للفونيم دلالة ؟ تدلنا اللسانيات الحديثة على أن الفونيم هو «وحدة فارغة عديمة الدلالة» (61). هذا يعني أن الصوت لا يحمل في ذاته دلالة كما تحملها الكلمة أو الجملة. ولكن هذا لا يمنع من إعطاء دلالات مجازية للأصوات ، وذلك انطلاقا من طبيعتها الصوتية . وقد أبدع في ذلك Fonagy، حيث سمى هذه الظاهرة بـ (Désignation métaphorique) وكتابه La métaphore en phonétique يجسد هذا المنحى بامتياز.

وقد سبق إلى ذلك ابن جني(62) في كتابه الخصائص، حيث أعطى تسميات مجازية كالرخاوة في الخاء، والصلابة في القاف، والرقة في الحاء، والغلظ في الخاء، والضعف في السين والقوة في الصاد، والتكرار في الراء. وهذه التسميات المجازية ماهي في الحقيقة إلا انطباعات إدراكية يشعر بها المستمع انطلاقا من طبيعة الصوت ذاته. فالطبيعة النطقية والفزيولوجية للصوت هي التي تكسبه هذه الخصائص من رطوبة وصلابة... ولم يكتف ابن جني باعطاء هذه التسميات المجازية، بل راهن على أن هذه الدلالة الجزئية للصوت تساير الدلالة العامة للكلمة. فرخاوة الخاء من "خضم" تساير المعنى العام للكلمة الذي يفيد أكل الشيء الرطب.

---

(61) Dictionnaire de linguistique : p 372.

(62) راجع : علاقة الدال بالمدلول عند النحاة العرب.

وصلابة القاف في "قضم" يساير المعنى العام الذي يفيد أكل الشيء اليابس . ولم يراهن ابن جني فقط على مسايرة الدلالة الجزئية للدلالة العامة للكلمة، بل عد ذلك قانونا يجري على اللغة برمتها . «فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ولا يتابعك على ما أوردناه فأحد أمرين : إما أن تكون لم تنعم النظر فيه، فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر»(63). ويقول في موضع آخر :«وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نفسه، ولا يخف إلى ادعاء النقص فيما ثبت الله أطنابه، وأحصن بالحكمة أسبابه»(64). ويدعو الإنسان العربي إلى اقتفاء هذا المسلك قائلا له: «الآن قد آنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفتك على طريقه، وأبديت لك عن مكنونه، وبقي عليك أنت التنبه لأمثاله، وإنعام الفحص عن هذه حاله، فانني إن زدت على هذا مللت وأمللت. ولو شئت لكتبت من مثله أوراقا مئين، فأبه له ولاطفه، ولا تجف عليه فيعرض عنك ولا يبهأ بك »(65). وقد تعرض الفارابي أيضا لهذه التسميات المجازية، وعدها محاكاة للمحسوسات«وكثير من كيفيات النغم لها أسماء تخصها، وكثيرمنها ليست لها أسماء تخصها، لكنها إنما تنقل إليها الأسماء عن أشباهها من سائر المحسوسات بالحواس الأخر من مبصرات أو ملموسات. وكثير منها تركب أسماؤها عن الحروف التي تحاكيها ...

فمن فصول النغم الصفاء والكدرة، والخشونة والملامسة، والنعمة والشدة

---

(63) الخصائص : 2 /164.

(64) نفسه: 2 /165.

(65) نفسه : 2 /168.

والصلابة، وقد يلحق النغم بسبب سلوك الهواء الذي عنه حدثت... أحوال أخر كثيرة، تلك كلها محسوسة عند من عني بتحصيلها ... ومن أسماء بعضها الرطوبة واليبس والغنة والزم »(66).

وقد أدرك الفارابي أن هذه التسميات المجازية ناتجة إما عن محاكاة للمحسوسات، أوناتجة عن الطبيعة الفزيولوجية للصوت.وهو ما عبر عنه ب (مسلك الهواء). فالقاف مثلا صوت صلب، وصلابته آتية من كونه حرفا انفجاريا، فيخلق لدى المستمع صلابة في الصوت. ويضيف الفرغاني أن هذه التسميات هي أحوال الصوت تنتج بفعل تموج الهواء في آلات النطق ؛ «فاعلم أن الفصول المقسمة للصوت حروفا هي أحوال للصوت تفعلها الهيئات التي استفادها التموج الهوائي من آلات النطق المذكورة .وعندها فالحروف هي الأصوات النطقية المقطعة تقاطيع بها يتميز بعضها من بعض، تمييزا لا بحسب الحدة والثقل، ولا بحسب الفخامة والضئولة، ولا بحسب الصفاء والكدرة، ولا بحسب الجهارة والخفوت، بل بحسب المخارج وأحوالها التي يختص كل واحد منها بواحد منها» (67).

---

(66) الموسيقى الكبير :1069- 1070.

(67) المستوفى في النحو : 2/221-222.

خلاصة :

هكذا كان العرب على بينة من هذا العلم (علم الأصوات)، حيث صرح غير واحد منهم بأنه علم مستقل بذاته، وأن مادته هي الصوت. فتعرضوا إلى الظاهرة الصوتية في المستويات الثلاثة التي يتضمنها علم الأصوات (النطقي / الأكستيكي / الادراكي). وتعرضوا للجهاز المنتج للصوت، ووصفوه بدقة، وبينوا وظيفة كل عضو فيه، وناقشوا ماهية الصوت ؛ فأدركوا بأنه الهواء المتموج المنبعث من الرئة، والمنتشر في أجزاء الهواء، المدرك بالجهاز السمعي. وأن الحدة والثقل في الصوت رهينان بكمية الهواء وطبيعة الجهاز الصوتي. كما ميزوا بين الحروف والحركات وركزوا على الفوارق النطقية بينهما، وداخل الحروف بين الانفجارية والاحتكاكية. وميزوا داخل الحركات بين القصار والطوال. كما تعرضوا لباب طريف، يعرف في علم الأصوات الحديث بالتسميات المجازية للأصوات، حيث منحوا للصوت حمولة دلالية نابعة من طبيعته الصوتية .

الفصل الثاني : الحركات

1.2- حروف المد واللين.

2.2- الحركات.

3.2- الفرق بين الهمزة والألف.

4.2- الأعضاء المنتجة للحركات.

5.2- وضوح الحركات.

6.2- الخفة والثقل في الحركات.

1.2: حروف المد واللين:

تسميات الألف والواو والياء:

ارتأيت أن أخصص لكل من حروف المد والحركات مبحثا مستقلا، وذلك لأن الحركات عند العرب هي الفتحة والضمة والكسرة، أما الألف والواو والياء فهي حروف مد. وهدفنا من ذلك هو الاطلاع على نظرة القدماء وتقويمها.

تعددت أسامي الألف والواو والياء، فصنفت على أنها حروف جوفية، لأن الجوف هو مخرجها. وفي اللسان جوف الانسان بطنه (1). يقول الأزهري: «حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف يقال لها جوف. الواو أجوف، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة، سميت جوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج من مدرجة، وهي في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيرا، الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء»(2).

ويشرح صاحب "الرعاية" سبب إلحاق الهمزة بالواو والياء والألف قائلا: «الحروف الجوفية ويقال: الحروف الجوف–جمع أجوف– وهي ثلاث، الألف والواو والياء. وهي حروف المد واللين المتقدمة الذكر، سماهن الخليل بذلك لأنه نسبهن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف. وزاد غيره معهن الهمزة لأن مخرجها من

---

(1) لسان العرب: 9 /36 مادة (جوف).

(2) تهذيب اللغة: 1 /48. راجع أيضا. العين 1 /57. والنشر: 1 /199. والتمهيد في علم التجويد: 96.

أقصى الحلق، وهو يتصل بالجوف»(3). ويرى ابن منظور أن التغيرات الصرفية التي تطرأ على الهمزة تجعل منها حرفا شبيها بالألف والواو والياء. ويوضح أن الهمزة لا تشارك حروف الجوف في المخرج: «الهمزة كالحرف الصحيح، غير أن لها حالات من التليين والحذف والإبدال والتحقيق تعتل، فالحقت بالأحرف المعتلة الجوف، وليست من الجوف، إنما هي حلقية من أقصى الفم، ولها ألقاب كألقاب الحروف الجوف»(4). فالجوف هو مخرج الألف والواو والياء، وألحقت الهمزة بهن لقرب مخرجها من الجوف. ويفيد استقراؤنا للمصادر أن الخوارزمي ربما يكون الوحيد الذي قدم تفسيرا صحيحا لمصطلح الجوف الوارد عند الخليل؛ حيث يتماشى تفسيره مع معطيات علم الأصوات الحديث : «سميت هذه الحروف جوفا، لأنه لا مماسة فيها ولا مصادمة فكأنها جوف»(5). فهو يشير إلى السمة الأساسية في نطق هذه الحروف، وهو خلو مجراها الهوائي من أي عائق. ويتماشى تفسيره هذا مع مفهوم الجوف في العربية الذي يفيد السعة ؛ ورد في اللسان «الجوف من الأرض أوسع من السعة تسيل فيه التلاع والأودية... ويقال أيضا خلاء الجوف كالقصبة الجوفاء»(6).

ويلخص المالقي تسميات أخرى للألف والواو والياء في قوله : «ونوع يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء، وتسمى حروف العلة، وتسمى حروف الزيادة، وتسمى مع الهاء حروف الوقف، وتسمى حروف الإطلاق في القوافي»(7).

---

(3) الرعاية : ص 116.

(4) لسان العرب : 1 /17مادة (حرف الهمزة).

(5) شرح المفصل في صنعة الإعراب : ص 453.

(6) لسان العرب : 9 /36 مادة (جوف).

(7) رصف المباني في شرح حروف المعاني :101.

وورد في الجمهرة أن «الألف والياء والواو أمهات الزوائد» (8). أما سبب تسميتها بحروف العلة فذلك «لكثرة دورانها على لسان العليل فإنه يقول واي»(9). ويرى صاحب "الرعاية" سببا آخر في تسميتها بحروف العلة وذلك لأن التغير والعلة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلا في أحدها»(10). والأمثلة الآتية توضح هذه التغيرات.

و ــــــ ا في قال.

ي ــــــ ا في كال.

و ــــــ ء في دعاء.

ي ــــــ ء في سقاء.

ء ــــــ ا في راس.

ء ــــــ و في بوس.

ء ــــــ ي في بير.

وتسمى أيضا بالحروف الخفية، وذلك بإضافة الهاء إليها. أما سبب تسميتها بذلك فلأنها «تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها . إنما لفظها في هذا خفي بين حرفين أو بعد حرف.»(11).

---

(8) جمهرة اللغة : 1 /10.

(9) كشاف اصطلاحات الفنون : 1 /324.

(10) الرعاية : 103.

(11) نفسه.

وتسمى أيضا بحروف المد. يقول الفرغاني: «لفظة المد قد تقال على معنى هو كالجنس للألف والواو الذاتية، وهي التي نسبتها إلى الضمة نسبة الألف إلى الفتحة. والياء الذاتية أيضا، وهي التي نسبتها إلى الكسرة، تلك النسبة بعينها، وإليه تنسب هذه الأحرف الثلاثة فتسمى حروف المد نحو عار وعوار، وعور وعير...»(12). أما سبب تسميتها بحروف المد فلأن «الصوت يمتد بها ويلين وذلك من مخرجها حين يسمع السامع مدها. والألف هي الأصل في ذلك، والواو والياء مشبهتان بالألف، لأنهما ساكنتان كالألف، ولأن حركة ما قبلهما كالألف يتولدان من إشباع الحركة قبلهما كالألف»(13). وتنفرد الياء الساكنة المسبوقة بفتحة، والواو الساكنة المسبوقة بفتحة، بكونهما حرفي لين. وسميا بذلك «لأنهما تخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف، وبقي اللين فيهما لسكونهما»(14). فأساس المد المدة الزمنية التي تستغرقها الأعضاء في إنتاج الصوت. فلما طالت مدتها الزمنية سميت بحروف المد. أما اللين فأساسه نطقي؛ أي أن الياء والواو الساكنتين المسبوقتين بفتحة تتغير وضعية اللسان في إنتاجهما مقارنة مع الياء والواو الساكنتين المسبوقتين بحركة من جنسيهما. وتعد هذه الحروف أكثر تداولا عند العرب من غيرها. يقول ابن دريد: «واعلم أن أكثر الحروف استعمالا عند العرب الواو والياء والهمزة، وأقل ما يستعملون لثقلها على ألسنتهم الظاء ثم الذال ثم الثاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم الغين ثم النون ثم

---

(12) المستوفى في النحو: 2/ 194.

(13) التمهيد في علم التجويد: 102.

(14) نفسه: 102.

اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم»(15). ويلحق الحسن بن أحمد الكاتب اللام والميم والنون بالألف والواو والياء معتمدا على عنصر المد موضحا أن «من الحروف ما يمتد مع النغم، ومنها مالا يمتد. ومن التي تمتد ما يبشع مسموعه ومنها مالا يبشع، فالتي لا تبشع هي التي يحتاج إليها وهي ثلاثة اللام والميم والنون»(16). وهذا ما سوف نلاحظه لاحقا في توظيف الموسيقيين جهارة هذه الأصوات، ليضيفوها إلى النظام الصائتي العربي.

الفرق بين المد واللين.

يوضح ابن البناء(1117هـ) أن المقصود بالمد هو المدة الزمنية التي يستغرقها الصوت «والمراد بالمد الفرعي، وهو زيادة المد الأصلي وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به. والقصر ترك تلك الزيادة. وحد المد مطلقا طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف ولا حركة، ولا سكون بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة... ولابد للمد من شرط... فشرطه أحد حروفه الثلاثة. الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. والواو الساكنة المضموم ما قبلها. والياء الساكنة المكسور ما قبلها»(17). أما مصطلح اللين فأساسه نطقي، فقد بين ذلك صاحب "الرعاية" في قوله: «حرفا اللين وهما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة. وإنما سميتا بذلك لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان. لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن

---

(15) جمهرة اللغة: 12/1.

(16) كمال أدب الغناء: 63.

(17) إتحاف فضلاء البشر: 37.

جنسهما فنقصتا المد الذي في الألف. وبقي فيهما اللين لسكونهما، فسميتا بحرفي اللين»(18). وقد بين ابن دريد سببا آخر لتسميتي المد واللين في قوله : «وإنما سميت لينة لأن الصوت يمتد فيها فيقع عليها الترنم في القوافي وغير ذلك. وإنما احتملت المد لأنها سواكن، اتسعت مخارجها حتى جرى فيها الصوت»(19). ولكن، مهما يكن من أمر امتداد الصوت في الواو والياء كحرفي لين، لن يكون مماثلا لهما كحرفي مد. أما العلاقة التي تحكم المد واللين عند القدماء، فهي علاقة العام بالخاص «فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس. والألف حرف مد أبدا، والواو والياء تارة حرفا مد وتارة حرفا لين...»(20). ومهما يكن سبب التسمية، يبدو لنا أنه لا يمكننا القول إن كل حرف مد حرف لين وليس كل لين مدا. فحروف المد هي حركات خالصة. وقد سبقت الإشارة إلى الخصائص النطقية للحركات، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأكستيكية المعروفة في علم الأصوات. أما حروف اللين (W.Y) فإنها عبارة عن أنصاف الصوامت (Semi consonne)، تشكل حركة مركبة مع الفتحة (Diphtongue) (aw-ay). فوضعية اللسان في حروف المد ليست هي الوضعية نفسها في حروف اللين. فالمسافة التي تفصل اللسان عن الحنك في اللين أضيق منها في المد، فتتحول الواو والياء من حركات إلى أصوات احتكاكية. هذا بالإضافة إلى أن الواو المسبوقة بحركة من جنسها ليست هي الواو المسبوقة بالفتحة. فليس كل مد لينا، وليس كل لين مدا، بل هما شيئان مختلفان.

---

(18) الرعاية: 102.

(19) الجمهرة : 1 /7.

(20) كشاف اصطلاحات الفنون : 1 /324. راجع أيضا إتحاف فضلاء البشر : 37.

أدرك القدماء الحالات التي تأتي فيها الواو والياء، حيث ذكر الفرغاني : «أن لكل واحدة من الواو والياء ثلاثة أحوال : الأول منها أن تكون متحركة، فتكون مشابهة للحروف الصحيحة في الكمية والكيفية... والثاني أن تكون ساكنة سكونا مصوتا فتكون مشاكلة للألف في الامتداد ... الثالث أن تكون ساكنة سكونا ساكنا ... يكون قبل الواو والياء فتحة تشبهان بها الألف من حيث أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ... وحينئذ تسميان حرفي اللين... وقد خرج لك من هذا أن الألف لا يكون لها إلا حالة واحدة هي الامتداد واللين بحسبها تسمى حرف مد. وأن الواو والياء كل واحد منهما له من جهة الاستعمال ثلاث حالات يستحق بها ثلاثة أسماء. الأولى هي الحركة، ويسمى فيها حرف صحة. والثانية هي الامتداد مع اللين، يسمى فيها حرف مد. والثالثة هي اللين من غير امتداد ظاهر، يسمى فيها حرف لين»(21). ففي «وَعَدَ»و«يَعِدُ»، تحمل الواو والياء الحركة فصارا حرفين صحيحين. و في «بُو» - «تي» امتداد، ولذلك سميتا بحرفي مد. أما الحالة الثالثة فهي حالة اللين، فعدهما ابن جني حروفا صحاحا، وذلك في قوله «تقول سَوْط وحَوْض وثوب وبيت وقيد وشيخ، فتصح الواو والياء وهما ساكنتان وقبلهما حركة تخالفهما»(22). وقد تسبق الواو والياء بحركة غير الفتحة (aw-ay) وغير الحركة التي من جنسها (بي- بو). وقد ناقش ابن جني ذلك في قوله: «فإن قلت: فما بالك تقول <u>الغير</u> ... <u>والطول</u> ... فتأتي بالياء بعد الضمة وبالواو بعد الكسرة ؟ فالجواب: أنه إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما»(23).

---

(21) المستوفى في النحو : 2/196-197.

(22) سر صناعة الإعراب : 1 /20.

(23) نفسه : 1 /20.

المواصفات الصوتية لحروف المد:

من المواصفات الصوتية لحروف المد اتساع المخرج، مما يجعل الهواء يخرج مسترسلا غير مزاحَم. ولقد أدرك القدماء هذه الصفة، بل أدركوا أن هناك اختلافا في درجة الاتساع، وهو ما يعرف في علم الأصوات ب (Degré d'aperture) (درجة الإنفتاح). يقول ابن جني : «والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة : الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف. إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو. والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو. والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال. أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر. وأما الياء، فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفَاجَّ الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو، فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر»(24). يشير ابن جني هنا إلى المدة الزمنية التي تستغرقها الأعضاء النطقية في إنتاج هذه الحروف ؛ وذلك في قوله : «فلأجل تلك الفجوة ما استطال» أي أن الياء أصغر مدة من الألف، والواو تتوسطهما. وهذا ما يعرف

---

(24) سر صناعة الإعراب : 1 /7. راجع أيضا لطائف الإشارات : 1 /202.

في علم الأصوات ب (Durée intrinsèque) (المدة الذاتية)، فالحركات المنفتحة تكون أكبر مدة من الحركات المغلقة. وقد أكد ذلك في "الخصائص" بقوله : «الألف... أمدهن صوتا، وأنداهن وأشدهن إبعادا وأنآهن»(25). ويعرض ابن سينا إلى الحركات بشكل عام، حروف مد كانت أم حركات قصار، من حيث اختلاف درجة الانفتاح، وأن ذلك راجع إلى اختلاف هيئات أعضاء النطق «وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة، فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء سلسا غير مزاحم، والواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلسا إلى فوق. والياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجها من إطلاق الهواء مع أدنى تضييق المخرج وميل به سلسا إلى أسفل» (26). ركز ابن سينا على سمة أساسية في حروف المد، وهي اطلاق الهواء سلسا أي منسابا. وفي اللسان «شيء سلس... أي لين منقاد»(27). ولكنه منقاد جهة انسياب الهواء. فالألف (غير مزاحم) دلالة على اتساع المخرج. والواو (إلى فوق) والياء (إلى أسفل). ولا شيء في علم الأصوات الحديث يثبت لنا أن اتجاه الهواء في الواو إلى فوق وفي الياء إلى أسفل. وتفسيرنا لذلك، أن المتكلم يشعر بصعود في الواو وذلك راجع إلى استدارة الشفتين (Arrondissement) ويشعر بتسفل في الياء، وذلك راجع إلى انفراج الشفتين (Etirée). ويميز ابن سينا الواو والياء الصامتين عن المصوتتين من حيث المخرج قائلا :«والواو الصامتة، فإنها تحدث من حيث تحدث الفاء... والياء الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث السين

---

(25) الخصائص : 3 /155.

(26) أسباب حدوث الحروف : 16.

(27) لسان العرب : 6 /106 مادة (سلس).

والزاي»(28).

ومن المواصفات الصوتية التي أوردها الرازي لحروف المد أن «الألف والياء والواو هوائية ليس لها جروس ولا اصطكاك ؛ لأنها تنسل من جوف الحنك»(29). ويستوقفنا في كلام الرازي مصطلحان أساسيان (الجروس) و(الاصطكاك). والجرس كما شرحه الرازي هو الطنين(30). وفي اللسان «الطنين صوت القطع»(31). فقول الرازي إذن (لا جروس لها) يعني لا ضوضاء فيها، فهي عبارة عن أصوات خالصة. وهذا ما يعرف في علم الأصوات الحديث ب(Son pur). أما الصوامت فهي عبارة عن ضوضاء(bruit) . فقوله (لا اصطكاك) يفيد أن أعضاء النطق لا تصطدم ببعضها البعض أثناء إنتاج حروف المد، وهو ما سبق أن أشار إليه الخليل وغيره باتساع المخرج. ويؤيد هذا التفسير ماورد في اللسان «الصَّك : القرب الشديد»(32).

ويرى الأزهري أن للألف مواصفات صوتية تتميز بها «فأما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدة بعد فتحة، فإذا وقعت عليها حروف الحركات ضعفت عن احتمالها، واستنامت إلى الهمزة..."(33). وليست الألف فقط هي التي تتحول إلى همزة عندما تحمل الحركة، وإنما الواو والياء أيضا. فالواو عندما تحمل الحركة كما في (وعد)، تتحول من حركة خالصة إلى حرف، وكذلك الياء في (يعد).

---

(28) أسباب حدوث الحروف : 16.

(29) الزينة في الكلمات الإسلامية : 1 /64.

(30) نفسه : 2 /28.

(31) لسان العرب : 13 /269.

(32) نفسه : 10 /456.

(33) تهذيب اللغة : 1 /51.

ولقد أدرك الأزهري أن آخر المد في الألف والواو والياء يتحول إلى همزة. «وأصلهن (الواو والياء والألف) من عند الهمزة، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن، كقولك للمرأة افعلي وتسكت، والاثنين افعلا وتسكت، وللقوم افعلوا وتسكت. فإنما يهمزن في تلك اللغة، لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن عند الهمزة»(34). وعند ابن جني أيضا أن «الألف والياء والواو إذا أشبعت ومطلت أدين إلى حرف آخر غيرهن، إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة. وألا تراك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة، فقلت آءْ، وكذلك الياء في قولك إيءْ. وكذلك الواو في قولك أوءْ، فهذا كالحركة إذا مطلتها أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها، وهي الألف والياء والواو»(35). إذا فالألف والواو والياء تتحول إلى همزة عند تمطيط الصوت بهن. وليس السبب كما ورد عند الأزهري أنهن يرجعن إلى أصل مبتدئهن وهو الهمزة. فهذه الحروف ليس مخرجها من مخرج الهمزة. أما تفسيرنا فهو أن الصوت عندما يمدد يبقى مسترسلا حتى ينتهي فينقطع، وعند انقطاعه يلتقي الحبلان الصوتيان وينفرجان لاستدخال النفس، فينتج صوت الهمزة من التقائهما وانفراجهما.

ونلاحظ في نص ابن جني ملاحظتين أساسيتين: الأولى، أنه لما أعطى أمثلة التمديد (آءْ- إيءْ- أوءْ) بدأ بالهمزة، دلالة على أن المقطع في اللغة العربية لا يبدأ بالحركة. والثانية، أن التمطيط سبب في تحول صورة الحركة إلى حرف المد، وتحول حرف المد إلى همزة. فتمطيط الفتحة يؤدي إلى الألف، وتمطيط الألف يؤدي إلى الهمزة.

---

(34) تهذيب اللغة : 1/15.

(35) الخصائص: 2 /320. راجع أيضا، الأشباه والنظائر: 1 /187.

إدغام حروف المد:

يحصل الإدغام في الحروف وليس في الحركات ؛ لأنه لا يمكن أن تدغم الحركة في الحركة، لأن شرط الإدغام هو إدغام الساكن في المتحرك. والحركة ضد السكون. وقد كان القدماء على وعي بذلك، فهذا ابن يعيش يميز بين ثلاث حالات للياء: حالة كونها صامتا، وحركة مركبة مع الفتحة، وصائتا. ففي الحالتين الأولى والثانية يجوز الإدغام، ولا يجوز في الثالثة. «والياء تدغم في مثلها متصلة كقولك حَيٌّ وعَيٌّ، وشبيهة بالمتصلة كقولك قاضِي ورامِي، ومنفصلة إذا فتح ما قبلها كقولك اخشَيْ ياسراً. وإن كانت حركة ما قبلها من جنسها كقولك اظلِمِي ياسراً لم تدغم... والفرق بينهما أن الكسرة اذا كانت قبلها كمل المد فيها، فتصير بمنزلة الألف، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا منها. فلا يدغم كما أن الألف لا تدغم، لأنك لو أدغمتها مع انكسار ما قبلها لذهب المد الذي فيها»(36). أما قوله حَيٌّ وعَيٌّ، قاضِي ورامِي، فوقعت فيها الياء صامتا. وفي اخشَيْ شكلت الياء مع الفتحة حركة مركبة (ay)، لذا جاز الإدغام في الوجهين، ولم يجز في اظلِمِي ياسراً لأن الياء هنا حركة.

يقول ابن يعيش عن الألف : «الألف لا تدغم في مثلها ولا فيما يقاربها، اذ لو أدغمت في مثلها لصارتا غير ألفين، لأن الثاني من المدغم لا يكون إلا متحركا. والألف لا تحرك. فتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة. والأول لا يكون إلا كالثاني وإن كان ساكنا. فامتنع فيها مع ماقاربها ماامتنع فيها مع مثلها... لئلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة»(37). فالعلة إذا في عدم إدغام حرف المد هو مخافة زوال مده واستطالته فيفقد بذلك وظيفته اللغوية.

---

(36) شرح المفصل: 10 /139.

(37) نفسه: 10 /136.

2-2- الحركـــــات :

تسميات الحركات :

سميت الحركة حركة لأنها«تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه»(38). وفي اللسان «الحركة ضد السكون»(39). وكأن الحركة تعمد إلى الساكن فتحوله من السكون إلى الحركة. وقد أورد ابن جني هذا التعريف في معرض حديثه عن طريقة معرفة صدى الحرف. فقوله «إلى جهة الحرف الذي هي بعضه» أي لا بد من الإتيان بالحركة مسبوقة بالهمزة ومتبوعة بالحرف الذي نريد معرفة جرسه، كقولنا مثلا (اكِ). فتكون الحركة بذلك بعض الحرف، أي تشكل معه مقطعا. وعند النطق بالحرف نعرف جرسه وصداه. وإلا فإن الحركة ليست بعض الحرف، لأنه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الحروف شيء والحركات شيءآخر. ولكل منها خصائصه النطقية، والأكسيكية، والإدراكية التي تجعلنا نميز بعضها عن بعض، وقد عبر عن ذلك السيوطي بقوله «الحركة ليست بعض الحرف»(40).

ويعد ابن جني الحركات أصواتا ناقصة: «وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تَقْلِقُ الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو. ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفا، أعني ألفا وياء وواوا»(41).

---

(38) سر صناعة الإعراب: 1 /6.
(39)لسان العرب: 10 /410 مادة (حرك).
(40) الأشباه والنظائر: 1 /186.
(41) سر صناعة الإعراب: 1 /27.

ولقد عدها ابن جني أصواتا ناقصة، وذلك من منظور المدة الزمنية التي تستغرقها، لأنها متى استطالت وامتدت، اكتملت وتحولت إلى حروف. ونطرح السؤال : هل اكتمال الحركة لتصير حرفا، تكون حصيلته حركة واحدة أم حركة يليها حرف؟ الحق أن ابن جني وغيره نظروا إلى هذا الإشكال من منظورين الأول صوتي والثاني خطي. أما المنظور الصوتي، فيتجلى في إدراكهم للوحدة الصوتية القائمة بين الحركة والحرف المتولد عنها. حيث اعتبروا الحركة بعض الحرف. ويوحي معنى البعض والجزء إلى شيء متكامل، فالحركة والحرف يشكلان وحدة صوتية متكاملة. ويضاف إلى ذلك أن المتحرك عند ابن جني «لا يمكن تحميله أكثر من حركتين، لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له... والحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفقتين ولا مختلفتين»(42). ويتضح من كلامه أن (ما) مثلا، تحمل حركة واحدة لأن الحرف لا يقبل حركتين. أما المنظور الخطي، فيتجلى في اعتبار الحرف المتولد عن الحركة شيئا مستقلا خطيا عن الحركة. ويبدو ذلك واضحا من قوله: «فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفا». أما من منظور علم الأصوات الحديث، فالحركة مهما امتدت وطالت تظل حركة واحدة فقط.

ويرى السيوطي أن تسمية الحركة بالحركة تسمية مجازية. وذلك لأن قولهم : «حرف متحرك، وتحركت الواو، ونحو ذلك، تساهل منهم. فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز... وإنما المتحرك في الحقيقة، هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف. فالضمة عبارة عن تحريك

---

(42) سر صناعة الإعراب : 1 /27.

الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف. إن امتد كان واوا، وإن قصر كان ضمة، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة، وكذلك الكسرة»(43). هذا عن سبب تسمية الحركة بصفة عامة، أما عن سبب تسمية الفتحة والضمة والكسرة. فإن الزجاجي يرى أنهم «... نسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل من الأعلى... ومن سماه منهم من الكوفيين خفضا فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا لا نخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»(44). ويبدو لنا أن إدخال حركتي الحنك الأعلى والأسفل في سبب تسمية الفتحة والضمة والكسرة لا يستقيم مع معطيات علم الاصوات. فالعضو الأساسي في سبب تسمية هذه الحركات هما الشفتان، فالضمة لضم الشفتين، والفتحة لفتح الشفتين، أما الكسرة فإنها تنجز بانفراج الشفتين واستوائهما، فكان الانفراج والإستواء خفضا وتكسيرا لها.

وقد ميز ابن جني بين مصطلحين أساسيين : بين متحرك يحمل الفتحة ومتحرك مفتوح. وكذلك الشأن بالنسبة للكسرة والضمة. يقول: «وإذا كانت الحركات ثلاثا : فتحة، وكسرة، وضمة، فالمتحرك إذن على ثلاثة أضرب : مفتوح، ومكسور، ومضموم. فالمفتوح : هو الذي إذا أشبعت حركته، حدثت عنها ألف نحو ضاد «ضرب»... والمكسور هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو... إلا

(43) الأشباه والنظائر: 1 / 206-207.

(44) الإيضاح في علل النحو: ص93 .

أن هذه الحروف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكن إلا سواكن لأنهن مدات ، والمدات لا يتحركن أبدا»(45). فالفتحة هي الحركة القصيرة في (كَ) مثلا، أما المفتوح فهي الحركة الطويلة كما في (مَا). وأما قوله إن الحركات الطوال (ا-و-ي) سواكن، فسوف نفصل القول فيه في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الحركات أبعاض حروف المد :

إن معنى قولهم إن الحركات أبعاض حروف المد، يعني أنها أجزاء منها. والحروف تنشأ عن الحركات، وبعبارة أخرى، الألف من جنس الفتحة، والواو من جنس الضمة والياء من جنس الكسرة. والفارق الأساس بينها هو المدة الزمنية. فالفتحة مدتها قصيرة، والألف مدتها طويلة.

وقد ذهب السيرافي مذهبا آخر في شرحه لكلمة (أبعاض)، حيث اعتبرأن الكسرة إذا كانت «بعض الياء، فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء، أن لا يكون بعد الكسرة ياء تامة، لأن الكسرة بعض هذه الياء، والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر»(46). لا نوافق على ما ذهب إليه السيرافي، لأنه ينطلق من اعتبار الكسرة جزءا والياء هي الجزء الآخر، وكأن الياء لا تكون مداً إلا بإضافة الكسرة إليها. وقد سبق القول، إن الكسرة بعض الياء في المدة الزمنية، متى أطلت مدة الكسرة تحولت إلى الياء، ومتى قصرت مدة الياء تحولت إلى الكسرة. يقول ابن جني: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء

---

(45) سر صناعة الإعراب: 1/ 27-28.

(46) السيرافي : ضمن السيرافي النحوي : 587.

والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»(47). أما الدليل «على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن، حدثت بعدها الحرف الذي هي بعضه. وذلك نحو فتحة عين«عَمَر» فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت : عامر. وكذلك كسرة عين «عِنَبْ» إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك : عِينَبْ. وكذلك ضمة عين«عُمَر» لو أشبعتها ، لأنشأت بعدها واوا ساكنة، وذلك قولك : عُومَر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ، ولما كانت تابعة لها »(48). فالألف إذن والواو والياء علامات كتابية على أن الحركة المصاحبة للحرف هي حركة طويلة، وقد أوضح ابن جني أن سبب اجتلاب هذه الحروف (ا-و-ي)، هو إقامة الوزن مع التأكيد دائما على أن حروف المد مسبوقة بحركة من جنسها تشكل دائما وحدة صوتية متكاملة. «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومتنشئة عنها ، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة. والواو ضمة مشبعة. يؤكد ذلك عندك أيضا أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ الحرف، فتشبع الفتحة فيتولد بعدها ألف وتشبع الكسرة، فتتولد بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد بعدها واو»(49).

ويؤكد ابن جني على وحدتهما الصوتية، وأنهما جزء لا يتجزأ على المستوى

---

(47) سر صناعة الإعراب : 17/1. راجع أيضا، التفسير الكبير : 36/1.

(48) نفسه 18/1.

(49) نفسه: 23/1.

النطقي، وذلك في معرض رده على الذين يقولون إن الحركة تحدث مع الحرف، وأن حرف المد يأتي بعدهما. وشبه هؤلاء ذلك برجل له عشرون غلاما فصحبه عشرة منهم وتأخر العشرة الباقون ... وكان رد ابن جني على ذلك هو: «... أن هذا التمثيل انما يصح فيما أمكن تقطعه وتجزؤه، لأنه قد يمكن أن يحضر بعض الغلمان مع مالكهم ويغيب بعض. فأما ما اتصلت أجزاؤه وتتابعت وتوالت شيئا فشيئا، ولم يمكن قطعها ثم العود إلى تمامها، فقد جرى لذلك مجرى الجزء الواحد الذي لا يسوغ تجزؤه. فمحال أن يكون له حكم إلا وهو مشتمل عليه. وذلك حكم حرف المد الذي يحدث عن تمكين الحركة ومطلها واستطالتها، هو من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه. لأنه لا يمكن فصل الحركة منه والعود إلى استتمامه، لأن هذه المدة المستطيلة إنما تسمى حرفا لينا ما دامت متصلة، فمتى عقتها عن الإستطالة بفصل ما ، فقد أخرجتها عن اللين والامتداد الذي في شرطها»(50).
يتضح من النص أن الحركات أبعاض لحروف المد، وأنها جزء واحد على المستوى الصوتي، بحيث لا يمكنك نطق الحركة بمفردها، ونطق حرف المد بمفرده في حالة اتحادهما في مقطع واحد. ولكن نظرة ابن جني الخطية جعلته يعد كلا من الحركات والحروف شيئين مستقلين «فكما أن الحروف التي نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها، فكذلك الحركات التي هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها في الرتبة بعد الحروف المتحركة وهذا واضح مفهوم لمتأمله»(51). وقد أشار السيوطي إلى الشيء نفسه في قوله : «إنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها»(52). **وهذا هو الخطأ الصوتي الذي وقع فيه**

---

(50) سر صناعة الإعراب: 32/1.

(51) نفسه: 31/1.

(52) الأشباه والنظائر: 186/1.

القدماء عموما، عندما اعتبروا حروف المد شيئا، والحركات التي تسبقها شيئا آخر. ولهذا الاختيار ما يبرره. ولقد فطن ابن جني لذلك عندما قال إن العرب اجتلبت هذه الحروف لإقامة الوزن. والسليم صوتيا أن (مَا) مثلا مكونة من حرف تليه حركة طويلة، لا من حرف تليه حركة قصيرة وحرف مد.

وقد لخص الرازي أسباب اعتبار الحركات أبعاضا لحروف المد وذلك في قوله :«الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه وجوه، الأول: أن حروف المد واللين قابلة للزيادة. وكل ما كان كذلك، فله طرفان. ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات. الثاني : أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف. الثالث : لو لم تكن الحركات أبعاض هذه الحروف لما جاز الاكتفاء بها. لأنها إذا كانت مخالفة لها لم تسد مسدها، فلم يصح الاكتفاء بها منها، بدليل استقراء القرآن والنثر والنظم. وبالجملة، فهب أن إبدال الشيء من مخالفه القريب منه جائز، إلا أن إبدال الشيء من بعضه أولى»(53). فالوجوه الثلاثة، التي أوردها الرازي، والتي تدلنا على أن الحركات أبعاض من حروف المد، يمكن صياغتها على الشكل التالي : فالوجه الأول إشارة إلى المدة الزمنية، أي أن الفارق بينهما فرق في المدة. وذلك واضح من قوله (الزيادة والنقصان). فالزيادة إشارة إلى حروف المد، والنقصان إشارة إلى الحركات . أما الوجه الثاني، ففيه إشارة إلى المستوى الخطي، فكلما مددت الحركات نشأت عنها حروف. فالحركات أوائل لهذه الحروف وأجزاء منها. ويظهر من هذا الوجه مدى تأثر نظرتهم بالمستوى الخطي. أما الوجه الثالث،

---

(53) التفسير الكبير: 48/1.

فيشير فيه إلى توافقهما في الجنس ؛ فالألف من جنس الفتحة وكذلك الواو والياء بالنسبة إلى الضمة والكسرة. ولذلك جاز حذف هذه الحروف وإبقاء الحركات علامات عليها.

وقد كان العرب يعدون الحركات حروفا، مما جعل حديثهم عن الحركات حديثا عن الحروف. يقول ابن جني في باب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف : «وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها. وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِبَ ونحوها ضوريبا. ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن، مطل الحركة وأنشأ عنها حرفا من جنسها، وذلك قوله : « ... الدراهيم تنقاد الصياريف»(54).

ومن شدة الشبه الحاصل بين الحركات وحروف المد، أن الحركات تنوب عن حروف المد كما في الحذف. وأن الحروف تنوب عن الحركات كما في إعراب الأسماء الستة: (أخوك وأبوك، ونحوها)، وفي التثنية، والجمع، نحو: (الزيدان، والزيدون).

حروف المد والحركات، أيهما الأصل وأيهما الفرع ؟

ناقش القدماء الأصل والفرع في حركات اللغة العربية: هل حروف المد هي الأصل، وعنها أخذت الحركات؟ أم الحركات هي الأصل وعنها تولدت حروف المد؟.

---

(54) الخصائص : 317/2.

وقد لخص ابن الجزري الآراء المختلفة حول هذه المسألة في كتابه "التمهيد في علم التجويد". فالأول يرى أن حروف المد هي الفرع، والحركات هي الأصل. «حروف المد واللين مأخوذة من الحركات. واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا اشبعت حدثت عنها هذه الحروف الثلاثة. واستدلوا أيضا أن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضمة. وعن الياء بالكسرة. وعن الألف بالفتحة. فيكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه»(55). أما الثاني فيرى أن الحركات هي الفرع، وأن حروف المد هي الأصل. يرى ابن الجزري إن أكثر النحاة يذهبون إلى «أن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة، الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف. واستدلوا على ذلك بما قدمناه من قول من قال : إن الحروف قبل الحركات. والثاني أبدا مأخوذ من الأول ... واستدلوا أيضا أن العرب لما لم تعرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب، أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها»(56). أما الدليل الذي ساقه أصحاب هذا الرأي، فيتماشى مع مأأثر عن الخليل من أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد. ويشرح السيرافي كلام الخليل قائلا: «أراد أن الحركات تجري مجرى الحروف الزوائد التي تزاد على ما كان أصليا. فالحركات يزدن على الحروف، والأصل الحروف. والحركات مأخوذة منها. والدليل على أن الأصل الحروف، أنه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة. وهو الحرف الساكن، ولا يجوز أن توجد حركة في غير حرف»(57). أما الثالث فيرى أن كلا منهما لم يؤخذ من الآخر: «وقال بعض أهل

(55) التمهيد في علم التجويد : 93. راجع أيضا الأشباه والنظائر 1/207-208. والنشر: 1/204.

(56) نفسه: 92.

(57) السيرافي : ضمن السيرافي النحوي: 586.

النظر، ليست الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف»(58).

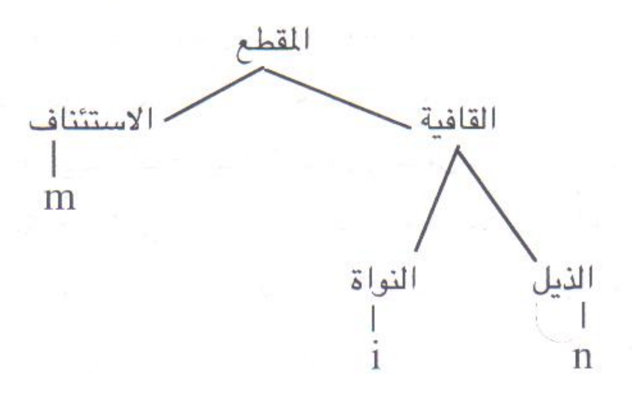
إن البحث في هذا السؤال هو بحث في تطور النظام الصائتي للغة العربية، فإذا سلمنا بالرأي الأول، يلزم من ذلك أن الحركات تطورت ونتجت عنها حروف المد، فصارت الحركات أصولا وحروف المد فروعا. وإذا سلمنا بالرأي الثاني، لزم عنه أن حروف المد تطورت ونتجت عنها حركات، فصارت حروف المد أصولا والحركات فروعا. ويبدو لنا أن هذا النظام لم يتطور بهذا الشكل، وإنما حصل التطور في نظام الكتابة العربية ؛ حيث كانت تكتب الحركات الطوال (ا-و-ي)، أما القصار، فأتت متأخرة، لأنها كانت من اكتشاف الخليل. ونحن نرجح الرأي الثالث الذي يرى أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، على رغم الشبه القائم بينهماوإمكانية تعويض أحدهما بالآخر(حذف-إعراب...) فتظل الفتحة والألف فونيمين بالمفهوم السوسوري، ولكل واحد منها وظيفة تمييزية في اللغة، فَ(كَتَبَ) ليست هي (كَاتَبَ)، فالفتحة ليست هي الألف. ولا أرى إمكانية وجود الفتحة فقط في زمن معين تكون فيه أصلا، وفي زمن آخر يضاف إليها الألف. فاللغة محتاجة إليهما في وقت واحد حتى يحدث التواصل. ويلزم من هذا الكلام أنهما معا أصلان وليسا فرعين.

---

(58) التمهيد في علم التجويد: 94.

الاستئناف لا يكون حركة.

المقصود بالإستئناف، هو استئناف المقطع، فالمقطع يتكون من استئناف(Attaque) وقافية (Rhyme). وتتكون القافية من نواة (Noyau) وذيل (Coda). فالمقطع (مِنْ) يمكن تحليله على الشكل التالي :



لقد أدرك القدماء أن استئناف المقطع في اللغة العربية لا يمكن أن يكون حركة. يقول ابن جني : «واعلم أن واضع حروف الهجاء، لمالم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء بها. فقال ... لا ... ولا تقل كما يقول المعلمون «لام ألف»(59). ويقول في سياق آخر :«ومحال أن تزاد الألف أولا، لأنه لا يبتدأ بالساكن. والألف لا تكون إلا ساكنة، لكن تزاد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة فهي ثانية في ضارب... وثالثة في ذهاب... ورابعة في حبلى ... وخامسة في حبنطى ... وسادسة قبعثرى»(60). يتضح من كلام ابن جني أن عدم إمكانية

---

(59) سر صناعة الإعراب: 143/1.

(60) الخصائص : 10/1.

البدء بالألف يرجع إلى كونها مدة ساكنة. فلهذا توصلوا إلى نطقها باللام. فقوله مدة، إشارة إلى كونها حركة. وقوله ساكنة إشارة إلى أن حروف المد كلها سواكن. لا نشاطر ابن جني في تحليله هذا، فليس السبب في عدم البدء بالألف هو سكونها، لأن الألف ليست ساكنة بل هي حركة. والحركة ضد السكون. وإنما السبب هو طبيعة المقطع في العربية الذي لا يبدأ بصائت. ولو سلمنا بأن السبب هوالسكون الذي يمنع البدء بها، فلماذا لا يمكن البدء بالحركات القصار علما بأنها ليست ساكنة؟ فإذا كان المانع هو السكون، فما المانع في الحركات (ـ و ِ) ؟ إذن فطبيعة المقطع في اللغة العربية هو الذي يلزم عدم إمكانية البدء بالحركة. ويتابع ابن جني حديثه عن الألف قائلا : «وأما الساكن على ضربين، ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه، الأول منهما جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدة، والثاني هو هذه الألف نحو ألف كتاب وحساب وباع وقام»(61). فالباء يمكن تحريكها فتقول بَ . أما الألف (ا) فلا يمكن تحريكها ، فإن تحركت صارت غير ألف، ويقول في (المنصف) : «ولذلك كانت الألف عندهم بمنزلة حرف متحرك لأنها غير قابلة للحركة. كما أن الحرف المتحرك غير قابل حركته مادامت فيه حركة. لأنه لا يكون الحرف محركا بحركتين في وقت واحد» (62). فليس السر في عدم تحريكهاهو كونها بمنزلة حرف متحرك بل لأنها حركة خالصة والحركة لا تقبل حركة أخرى.

وقد أشار إلى ذلك السيوطي بقوله : «ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لا

---

(61) سر صناعة الإعراب: 337/2

(62) شرح المنصف في التصريف : 434/1.

يسوغ تحريكه وهو الألف، فجرت لذلك مجرى الحركة، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها، فهذا وجه أيضا من المضارعة فيها» (63).

أما سبب قبول الواو والياء الحركة وذلك في قولنا وَ- يَ فلأنهما ذواتا وظيفتين. فتارة صوامت تقبلان الحركة. وتارة صوائت ترفضانها كما في بُو- بِي. وقد لخص ذلك سيبويه في قوله : «أما الألف فلا تتغير على كل حال، لأنها إن حركت صارت غير ألف. والواو والياء تحركان ولا تغيران»(64).

فالاستئناف في المقطع لا يكون حركة، كذلك لا يجوز اجتماع حركتين في اللغة العربية، ونص على ذلك ابن جني صراحة في قوله «لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال. ومثله لا يكون، ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه، قبل إبدال الألف همزة وهو خطا (كساا)، أو (قضاا) فهذا تتوهمه تقديرا، ولا تتلفظ به البتة. قال أبو اسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين- ومد الرجل الألف في نحو هذا وأطال- فقال له أبو إسحاق : لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة.

وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك. ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقصا في الشرط لا محالة»(65). فقول أبي اسحاق لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة، هو إدراك صائب بأن الألف مهما تطل مدتها الزمنية تظل حركة واحدة. ولا يمكن اجتماعهما دون فاصل. أما العلة التي قدمها ابن جني في قوله (إن شرط الألف

---

(63) الأشباه والنظائر : 187/1.

(64) الكتاب: 548/3.

(65) الخصائص: 89/1-90.

أن تكون مسبوقة بفتحة) فيه نظر، فلو سلمنا بجواز اجتماع الألفين في (كساا)، تكون الأولى قد استجابت للشرط، أما الثانية فلا. فامتنع ذلك وعدت ألفا واحدة مهما طالت.

فإذا كانت هذه هي العلة في الألف، فما هي العلة في عدم اجتماع فتحتين، وضمتين وكسرتين ؟ نرى أن الجواب الذي قدمه ابن جني جزئي، لا يمكن أن نفسر به النظام الصائتي برمته. إن العلة في عدم اجتماع حركتين قصيرتين أو طويلتين في اللغة العربية، هو أن بنية المقطع في العربية لا تسمح بذلك. فكما لا يجوز البدء بالحركة، لا يجوز اجتماعهما كذلك.

ومن الأمثلة التي نوضح بها عدم قبول الحركة حركة أخرى، أن ورشا كان «... يلقي حركة كل همزة قبلها ساكن، على ذلك الساكن، فيحركه بحركتها، ويحذف الهمزة إلا أن يكون الساكن حرف مد ولين. فليس يلقي عليه حركة. وذلك نحو «"من آمن" و"قد أفلح"، و"الأرض والآخرة"». فأما إن كان حرف مد ولين، فإنه لا يلقي عليه الحركة نحو «"في أنفسكم"، و"قو أنفسكم" و"ما آمن"». فإن انفتح ما قبل الواو والياء، ألقى عليهما الحركة نحو، "يا بني آدم"، و"تعالوا أتل"، و"لو أنهم" و"ذواتي أكل"»(66). ففي (قد أفلح) تنقل فتحة الهمزة إلى الدال الساكنة لأنه لا يحمل أي حركة. أما في (قوا أنفسكم) فحركة الهمزة لا تنقل لأنها مسبوقة بحركة أخرى. فلم يجز اجتماع حركتين. أما في (لو أنهم) يجوز النقل ، لأن الواو ليست حركة، بل هي بمثابة الساكن فأمكنها تحمل الحركة.

---

(66) التبصرة في القراءات: 76.

3-2- الفرق بين الهمزة والألف.

ورد في العين أن «الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه»(67). وفي الصفحة نفسها نجد أن (الياء والواو والهمزة هوائية في حيز واحد»(68). فالهمزة عند الخليل تارة من مخرج الألف والواو والياء، وتارة أخرى تنفرد بمخرجها. ونقرأ في الجمهرة إن «الهمزة ... من مخرج أقصى الأصوات والهاء تليها وهي من موضع النفس»(69). بيد أن قوله (أقصى الأصوات) يظل كلاما غامضا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وفي تهذيب اللغة نجد «الهمزة تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللسان، ولا من مدارج اللهاة. إنما هي هاوية في الهواء. فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف»(70). وقد أصاب المبرد عندما قال: «الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ولا يشاركه في مخرجه شيء ولا يدانيه إلا الهاء والألف... أما الألف ... هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي»(71). فالهاء من مخرج الهمزة إلا أن الألف ليست من مخرجهما. وقد أورد مكي بن أبي طالب نفس كلام المبرد بإضافة سمة أساسية في الألف وهي اتساع المخرج. «الألف مخرجها من مخرج الهمزة والهاء من أول الحلق. لكن الألف حرف يهوي من الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق ... إنما هو حرف اتسع مخرجه في هواء

---

(67) العين: 58/1.

(68) نفسه: 58/1.

(69) جمهرة اللغة: 6/1.

(70) تهذيب اللغة: 48/1.

(71) المقتضب: 155/1.

الفم»(72). وعدها المالقي في «المعنى واحدا، إلا أنه إذا كان ساكنا مد الصوت ويسمى ألفا، ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق وهو حرف هاو. وإذا كان مقطعا يسمى همزة. ومخرجها حينئذ من أول الصدر وهذا هو الصحيح في أمرهما».(73). أما في علم الأصوات الحديث فمخرج الهمزة من الحنجرة، وذلك بالتقاء الحبلين الصوتين وانفراجهما، ويتجمع الهواء مدة من الزمن يتبعه انفجار، فنسمع صوت الهمزة. أما الألف فهي حركة أمامية (Antérieur) ومنفتحة (ouverte).

يقول الفرغاني عن طريقة تحول الألف همزة على المستوى الصوتي: «فإن امتد النفس وطال حتى يميل الغضروف الثالث من الغضاريف الثلاثة الحنجرية إلى مداراة الأول منها ميلا بالفطرة من جهة الكلام الذي يعتريه حالة الانفتاح، حدث بها شبه الهمزة... ومن هنا يعرض للألف أن تشابه الهمزة والهاء فأنعم النظر فيه، فإنه من أسرار هذا العلم. وقلما يهتدي لمثله غير الحاذق، ولا قوة إلا بالله»(74). يتضح من كلام الفرغاني أن الهمزة تحدث بانسداد ما في مجرى الهواء. أما الألف فباتساع مجرى الهواء. وهي النتيجة نفسها التي سبقت الإشارة إليها في علم الأصوات الحديث.«وهذا الهمز الذي تراه أمراً يخص الألف دون أختيها، وعلة في اختصاصه بها دونهما، أن همزها في بعض الأحوال، إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها

---

(72) الرعاية: 134.

(73) رصف المباني: 103- 104.

(74) المستوفى في النحو: 233/2.

همزة، تطرقا إلى الحركة وتطاولا إليها. إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلا، لا في هذا الموضع ولا في غيره. وليست كذلك أختاها لأنهما وإن سكنتا في نحو هذا "قضيب بكر" و"تمود الثوب"، فإنهما قد تحركان كثيرا في غير هذا الموضع. فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه، فاعرف ذلك فرقا»(75).

فرغم اشتراك الألف مع الواو والياء في المد، إلا أن الألف تمتاز على الواو والياء بكونها حركة خالصة في جميع السياقات. أما الواو والياء، فلهما وظيفة مزدوجة. وتختص الألف عن الهمزة بكونها ساكنة دائما. وتختص الهمزة عن الألف بكونها لا تملك صورة خطية ثابتة. يقول صاحب الرعاية : «واعلم أنه يكون كل حرف منها ساكنا ومتحركا إلا الألف فإنها لا تكون إلا ساكنة أبدا... وكل الحروف تتغير الحركة التي قبلها. فتكون ضما أو فتحا أو كسرا. إلا الألف فإنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا أبدا... وكل الحروف المذكورة لها صورة في الخط... إلا الهمزة فإنها لا صورة لها تعرف بها. وإنما يستعار لها صورة غيرها فمرة يستعار لها صورة الألف ومرة صورة الواو ومرة صورة الياء. ومرة لا تكون لها صورة... وإنما استعير لها صورة الألف والياء والواو دون صورة غيرها من الحروف، لأن الهمزة موافية لهن»(76).

ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت الخليل ومن تبعه يلحقون الهمزة بصنف الألف والواو والياء في مايلي :

---

(75) الخصائص : 127/3.

(76) الرعاية: 73- 75.

سبب نطقي : وأشار إليه الأزهري وابن جني، وذلك أن حروف المد متى استطالت وامتدت حتى ينقطع النفس، تحولت إلى همزة.

سبب صرفي : وهو أن الهمزة مع الألف والواو والياء تشكل فصيلة حروف العلة، وذلك لما فيها من قلب وإبدال، فالألف قد تنقلب همزة كما في عصابة- عصائب وهكذا...

إن عدم اختصاص الهمزة بصورة خطية ثابتة، جعلت المبرد يخرجها من حروف المعجم، ولا يعتد بها حرفا. يقول ابن عصفور : «فحروف المعجم الأصول تسعة وعشرون أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك بين أحد من العلماء، إلا أن أبا العباس المبرد فإنها عنده ثمانية وعشرون، أولها الباء وآخرها الياء ويخرج الهمزة من حروف المعجم. ويستدل على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة. فكأنها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد. لأن الهمزة لو لم تكن حرفا لكان «أخذ» و«أكل» وأمثالهما على حرفين، خاصة لأن الهمزة ليست عنده حرفا. وذلك باطل، لأنه أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف. فاء وعين ولام»(77). ويبدو واضحا أن المبرد، اعتمد على الخط ولم يعتمد على الصوت. ويفصل ابن جني القول في ذلك ناقدا أبا العباس مركزا في نقده على الجانب الصوتي : «فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها فليس بشيء. وذلك أن

---

(77) الممتع في التصريف : 2/663-664.

جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط. والهمزة أيضا موجودة في اللفظ، كالهاء والقاف وغيرهما. فسبيلهما أن تعتد حرفا كغيرها. فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفا. وانقلابها أدل دليل على كونها حرفا، ألا ترى أن الألف والياء والواو والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقلبن في بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يعتددن حروفا. وهذا أمر واضح غير مشكل»(78). يتضح من حكم ابن جني على الهمزة، أنه اعتمد أولا على الصوت ولم يعتد بالخط. لأن الصوت أسبق من الخط.

يقول ابن دريد عن الألف «أما الحرف التاسع والعشرون، فجرس بلا حرف، يريد أنه ساكن لا يتصرف في الإعراب. وهو الألف الساكنة. وذلك أنه لا يكون إلا ساكنا أبدا. فمن أجل ذلك لم يبدؤوا به، فإذا احتجت أن تحركه تحوله إلى لفظ أحد الحروف المعتلات، الياء والواو والهمزة»(79).

إن اعتبار الألف من جملة حروف العربية، فيه خلط بين الحروف والحركات؛ لأن الألف لا تكون إلا حركة، لكونها حركة خالصة لا تقوم بوظيفتين كالواو والياء. فالدور الذي تقوم به هو دور الفتحة والضمة والكسرة. وإذا انقلبت همزة، لم تعد حركة بل تصير حرفا. فكان الأولى إسقاطها من نظام الحروف، وعدها ضمن الحركات، ولكن تأثرهم بالخط جعلهم يعدونها حرفا.

---

(78) سر صناعة الإعراب: 43/1.

(79) الجمهرة: 7/1.

ودليل آخر على أن الألف حركة خالصة ولا يمكن تسميتها كباقي حروف المعجم يقول ابن جني : «وأما الألف الساكنة التي هي مدة بعد اللام في قولهم (و- لا - ي) فلا يجوز أن تسميها كما تسمى أول ما تجده في لفظك من «ضرب» بقولك «ضاد» وثانية بقولك «راء» وثالثة بقولك «باء». من قبل أنك تجد في أوائل هذه الحروف التي تسميها بهذه الأسماء المبنية لفظ الحرف الذي تريده. والألف أبدا ساكنة، فلا يمكن تسميتها. لأنه كان يلزمك أن توقع الألف الساكنة أول ذلك الإسم المبني والساكن لا يمكن ابتداؤه»(80). أما السر في عدم إفرادها وإدغامها في اللام فيعلله ابن جني بقوله : «... وإنما لم يجز أن تفرد من اللام وتقام بنفسها كما أقيم سائر حروف المعجم سواها بأنفسها، من قبل أنها لا تكون إلا ساكنة تابعةللفتحة. والساكن لا يمكن ابتداؤه. فأدغمت باللام ليقع الابتداء بها وتأتي الألف ساكنة بعدها. وقول من لا خبرة له بحقيقة اللفظ بحروف المعجم «لام ألف» خطأ»(81).

وقد ميز الرازي بين الألف والهمزة وذلك في قوله : «الألف في الحقيقة ما كان ساكنا والمتحرك همزة. وقد يقال للمتحرك ألف بطريق التوسع»(82). أما همزة الوصل التي يأتي بها العرب للتوصل إلى نطق الساكن، فاختلف في تسميتها. هل هي ألف أم همزة؟ يقول المالقي : «اختلف فيها، هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفا مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدّ الصوت.

---

(80) سر صناعة الإعراب: 807/2.

(81) نفسه.

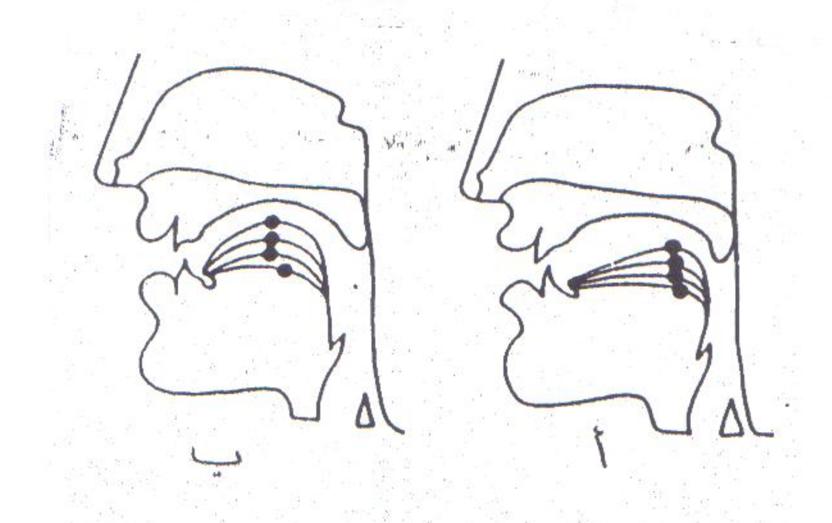
(82) الحروف : 134.

وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها، وهو الأبين. ولكلا الوجهين نظر. والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق»(83). إن تمييز القدماء بين الهمزتين (الوصل والقطع) تمييز وظيفي فقط ؛ وذلك لأنهما من المنظور الصوتي شيء واحد. فمخرج همزة الوصل هو مخرج همزة القطع، وكلاهما ينتجان بالتقاء الحبال الصوتية وانفراجهما.

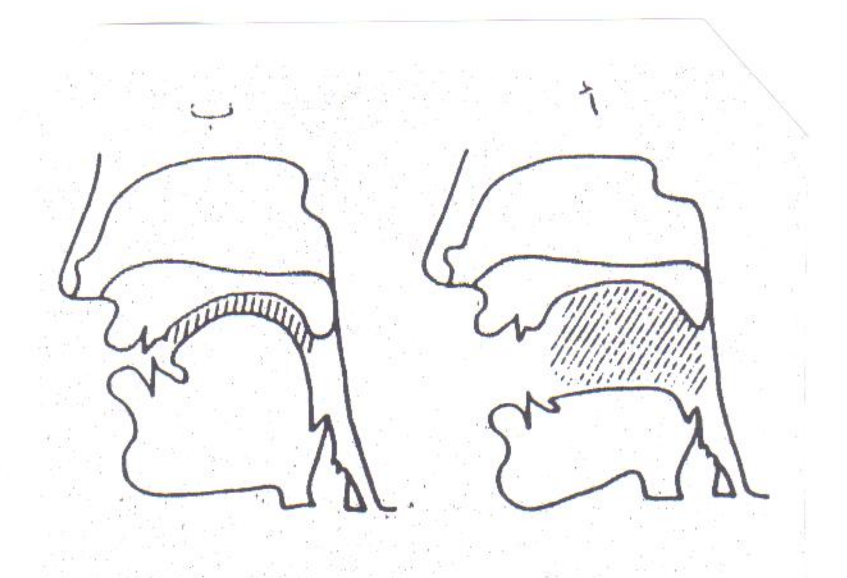
(83) رصف المباني :129.

4.2- الأعضاء المنتجة للحركات.

تدرس الحركات في علم الأصوات الحديث دراسة نطقية وذلك انطلاقا من ثلاثة أعضاء أساسية : اللسان والشفتان والحنك اللين. وبناء على كل عضو من هذه الأعضاء، توصف الحركة بصفات متميزة. فالصفات التي تنبني على عضو اللسان هي : «مغلقة Fermée نصف مغلقة Mi Fermée، ونصف منفتحة Mi ouverte ومنفتحة Ouverte». وهذه الصفات خاصة بالحركة العمودية للسان، من الأعلى إلى الأسفل. أما الحركة الأفقية، فيترتب عليها صفتان ؛ وهما : «أمامية Antérieur» و«خلفية Postérieur». فالحركة الأمامية هي التي تتحقق بتقدم اللسان إلى الأمام. والخلفية عكس ذلك. والمثلث الأكستيكي يوضح هذه الصفات.

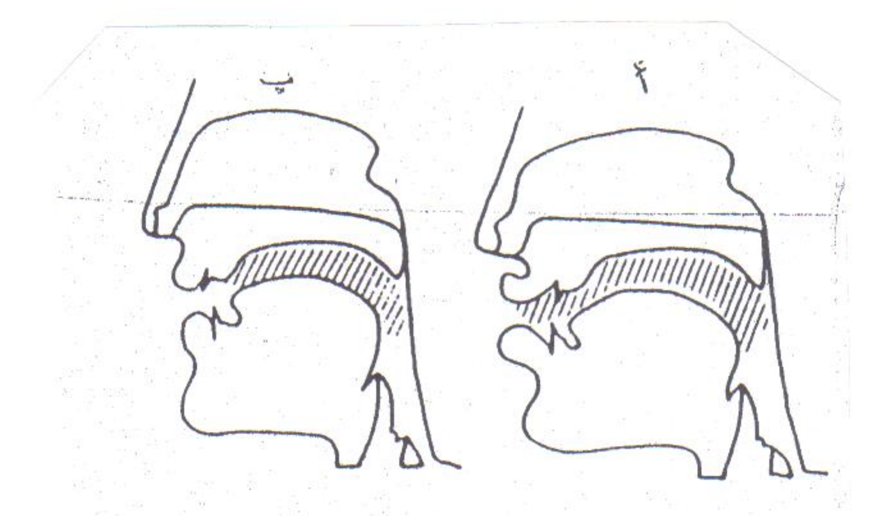


رسم (أ) يوضح الحركات الخلفية. (ب) يوضح الحركات الأمامية.



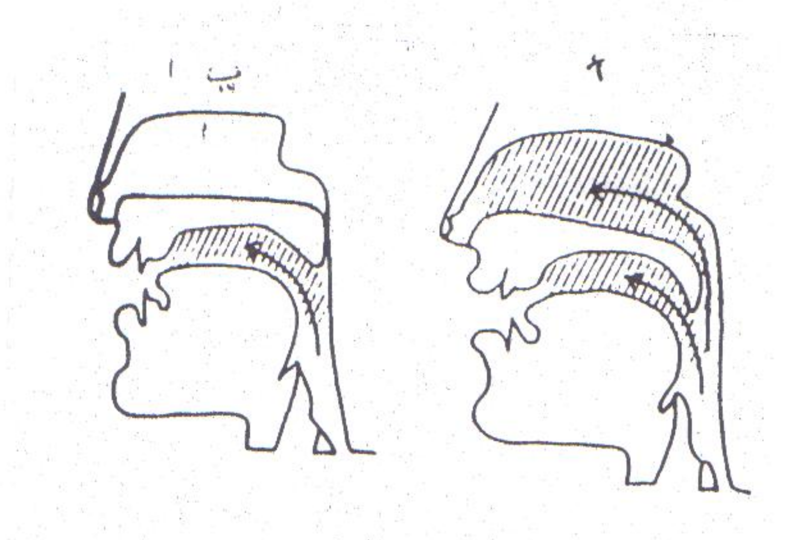
رسم (أ) يوضح الحركات المنفتحة. (ب) يوضح الحركات المنغلقة.

أما عضو الشفتين فتتبني عليه صفتان وهما (مستديرة وغير مستديرة). فالحركة المستديرة تتحقق باستدارة الشفتين (u) وغير المستديرة بانفراجهما (i).



سم (أ) يوضح الحركات المستديرة. (ب) يوضح الحركات غير المستدير

أما العضو الثالث فهو الحنك اللين. وبناء عليه، نميز بين الحركات الأنفية (Nasales) والحركات الفموية (Orales). فعندما يلتصق الحنك اللين بجدار الحلق التصاقا محكما، يمنع الهواء من المرور عبر التجويف الأنفي، فتكون الحركة فموية. وعندما يبتعد الحنك اللين عن جدار الحلق، يسمح للهواء بالمرور عبر التجويف الأنفي فتكون الحركة أنفية.



رسم(أ) يوضح الحركات الأنفية. و(ب) يوضح الحركات الفموية.

بعد أن أبرزنا الأعضاء المنتجة للحركات في تصور علم الأصوات الحديث. نتساءل هل كان العرب في دراساتهم الصوتية على بينة من هذا الأمر ؟ هل أدركوا هذه الأعضاء كما أدركوا الأعضاء المنتجة للحروف ؟ سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين وذلك انطلاقا من مجموعة من النصوص، فقد ورد في (الأشباه والنظائر) «قال رجل للخليل، لا أجد بين الحركات فرقا. فقال له الخليل : ما أقل من يميز أفعاله. أخبرني بأخف الأفعال عليك، فقال لا أدري. قال أخف الأفعال عليك السمع، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة. إنما تسمعه من الصوت. وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين، مع إخراج الصوت. وفي إخراج الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت. فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد»(84). بناء على هذا النص، يكون الخليل أول من تعرض إلى دور الشفتين في إنتاج الضمة. ويبقى قوله إن الفتحة من وسط الفم كلاما غامضا. أما سر ثقل الضمة، فإنتاجها كما يقول الخليل، يحتاج إلى عضوين وهما الشفتان: السفلى والعليا. أما الفتحة فتحتاج فيها إلى عضو واحد وهو وسط الفم. ولنا تعقيب على قوله: "إن السمع لا تحتاج فيه إلى جارحة"، بل السمع لا يتأتى إلا بالجهاز السمعي، كما أن الكلام لا يتأتى إلا بالجهاز النطقي. أما سر خفة السمع، فذلك لأننا لا نبذل فيه جهدا كما نبذله في عملية التصويت. يظهر النص السابق إدراك العرب المبكر لكيفية إنتاج الحركات. إلا أننا سوف نلمس تقدما ملموسا مع سيبويه (180 هـ) وذلك في إشارته إلى دور اللسان في قوله : «ومنها (اللينة) وهي الواو والياء لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت، أشد من

---

(84) الأشباه والنظائر: 193/1.

اتساع غيرهما كقولك (واي). والواو إن شئت أجريت الصوت ومددت. ومنها (الهاوي) وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو. لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف.

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها. وأخفاهن و أوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو»(85). يشير سيبويه إشارة واضحة إلى دور اللسان في إنتاج الياء، ودور الشفتين في انتاج الواو. ولا يخصص الألف بعضو معين. وإنما يصفها باتساع المخرج. ويبدو لنا أن المقابل لاتساع المخرج عند القدماء، هو ما يعرف في علم الأصوات ب (درجات الانفتاح). فالألف كما قال سيبويه أوسعهن مخرجا، أي أكثرهن انفتاحا. أما الياء والواو وإن اتسمتا بهذه الصفة، فإنهما لا تصلان إلى درجة الألف. والسبب في ذلك كما ورد عند سيبويه، أن اللسان في الياء يصعد إلى اتجاه الحنك. وفي علم الأصوات الحديث، كلما صعد اللسان اتجاه الحنك، كلما كانت الحركة مغلقة وضيقة المخرج.

ويشير ابن دريد (321 هـ) إلى دور الشفتين قائلا : «ومن جنس الفم أيضا ما مخرجه إلى الهواء من الشفتين (الواو والياء)»(86).

ويفصل الفارابي (339هـ) القول في حركة اللسان ؛ وهي عنده تختلف من جماعة لغوية إلى أخرى، «وظاهر أن اللسان إنما يتحرك أولا إلى الجزء الذي

---

(85) الكتاب : 436/4.

(86) الجمهرة : 7/1.

حركته إليه أسهل. فالذين هم في مسكن واحد... تكون ألسنتهم مفطورة على أن تكون أنواع حركاتها إلى أجزاء من داخل الفم أنواعا واحدة بأعيانها... ويكون أهل مسكن وبلد آخر... مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم إلى أجزاء... من داخل الفم أسهل عليهم من حركتها إلى الأجزاء التي كانت ألسنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها... فتخالف حينئذ التصويتات... ويكون ذلك هو السبب الأول في اختلاف ألسنة الأمم»(87). إن اختلاف حركة اللسان كما يقول الفارابي يؤدي إلى اختلاف التصويتات. ولنا أن نفسر هذا النص من منظورين : فالفرنسي مثلا في نطقه للحروف الحلقية يجد صعوبة لا يجدها العربي في ذلك. والأمر كذلك بالنسبة إلى الحروف المفخمة. والسبب في ذلك، هو أن الفرنسي لم تتعود أعضاؤه النطقية ومن ضمنها اللسان، على ارتياد المكان الذي تنتج منه هذه الحروف، فصعب عليه ذلك. أما بالنسبة للحركات، فيجب ألا يعتقد أن الفتحة في العربية هي عينها (a) في الفرنسية، فالأمر ليس كذلك، وذلك لأن حركة اللسان في نطق هذه الحركة، تختلف من العربية إلى الفرنسية، مما يجعل المستمع يميز بينهما. إن أي اختلاف على المستوى النطقي يؤدي إلى اختلاف أكستيكي، وإلى تمييز على المستوى الإدراكي. فحركة اللسان مثلا في i الفرنسية، لا تشبه حركة اللسان في كسرة العربية. فالمسافة بين اللسان والحنك فيهما معا ليستا على الدرجة نفسها.

ويؤكد السيرافي (368 هـ) أن الحركات القصار والطوال يتحدن في المخرج «... الفتحة ... مخرجها من مخرج الألف. وكذلك الكسرة من مخرج الياء. والضمة

(87) الحروف : 136.

من مخرج الواو، قال بعضهم : الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو. واستدل على ذلك بشيئين : أحدهما أنا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واوا في مثل قولنا : زيدو... وقد علمنا أنها كانت ضمة في ابتداء النطق بها ثم صارت واوا عند النطق بها.. وكذلك الفتحة متى أشبعناها صارت ألفا، إذا مددت الصوت بها كقولك : عُمَرَا ... وإذا تأملت النطق وجدت ابتداءها فتحة ثم صارت ألفا . وكذلك الكسرة كقولك عمري ... وابتداءها كسرة تصير ياء. ويدل على هذا المعنى أنه قد يكتفي بالكسرة من الياء في ... يا غلامِ... ويكتفي بالضمة من الواو في قولهم : القوم قامُ ...»(88).

وقد برهن السيرافي على اتحادهما في المخرج، بدليل اعتماده على الخط. وذلك أن إشباع الحركات تتولد عنه حروف، وأن الحركات تقوم مقام الحروف. واستدل أيضا بدليل صوتي، يتجلى في أن الألف والواو والياء أصلهن ومبتدؤهن الحركات. ولكن يظل دائما في وعي القدماء أنهما شيئان منفصلان، فحركة الألف مثلا تبتدئ فتحة وتنتهي ألفا . إنهما شيئان منفصلان على المستوى الخطي، ولكنهما على المستوى الصوتي حركة واحدة.

ويكتنف الغموض كلام الأزهري (370 هـ) في حديثه عن الأعضاء المنتجة للحركات «ومدارج أصواتها مختلفة، ومدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين»(89). إن قوله: (نحو الغار الأعلى)، و(نحو الأضراس)، لا يعطينا صورة واضحة عن

---

(88) السيرافي : ضمن السيرافي النحوي : 586- 587.

(89) تهذيب اللغة: 51/1.

كيفية إنتاج الألف والياء. أما الأزهري (428 هـ) صاحب شرح التصريح على التوضيح. فقد فصل القول في دور الشفتين في إنتاج الحركات الثلاث «الفتح... لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر. فإن الأول إنما يحصل بإعمال العضلتين مع الواصلتين إلى طرفي الشفة. والثاني إنما يحصل بالعضلة الجاذبة إلى أسفل»(90).

إن تسمية هذه الحروف بالهوائية، جعل مكي بن أبي طالب يعتقد أنها لا تعتمد على أي عضو من الأعضاء النطقية، وإنما تنساب انسيابا في هواء الفم «..وإنما سميت بالهوائية، لأنهن نسبن إلى الهواء، لأن كل واحدة منهن تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها في هواء الفم. وأصل ذلك «الألف». و«الواو» و«الياء» ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في هواء الفم– عند خروجها– من الواو والياء. إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من الفم. ألا ترى أن النطق بهذه الحروف هو فتح الفم أو ضمه بصوت ممتد أو غير ممتد، حتى ينقطع مخرجه في الحلق. وأصل ذلك الألف»(91). لقد حصر مكي نطق الحركات فقط في فتح الفم وضمه، وهو إشارة إلى دور الشفتين، ولكنه همش دور اللسان وذلك في قوله : «إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من الفم» فنفى أن يكون للسان دور في إنتاج الحركات. وهذا يتنافى مع معطيات علم الأصوات الحديث. أما آخر نقطة ينقطع فيها الصوت عند تمديد هذه الحركات فهي فتحة المزمار (الحنجرة)، وليس الحلق كما ورد عند صاحب الرعاية.

---

(90) شرح التصريح على التوضيح : 1/58-59.

(91) الرعاية : 102.

ويؤكد إخوان الصفاء (ق 4 هـ) على دور اللسان في عملية التصويت عموما، بالنسبة إلى الحروف والحركات. وأن الرئة هي مصدر الطاقة التي ينبعث منها الهواء، «وأصل الأصوات في الرئة هواء يصعد إلى أن يصير إلى الحلق، فيديره اللسان على حسب مخارجه. فإن خرج على حروف مقطعة مؤلفة، عرف معناه وعلم خبره. وإن خرج على غير حروف لم يفهم، كان كالنهاق والرغاء، والسعال وما أشبه ذلك»(92).

ويشير الفخر الرازي (606 هـ) إلى دور الشفتين في إنتاج الفتحة والضمة والكسرة، يقول: «من أراد أن يتلفظ بالضمة فإنه لابد له من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا، ومن أراد التلفظ بالفتحة فإنه لابد له من فتح الفم بحيث تنتصب الشفة العليا عند ذلك الفتح. ومن أراد التلفظ بالكسرة فإنه لابد له من فتح الفم فتحا قويا. والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحي الأسفل وانخفاضه. فلا جرم يسمى ذلك جرا وخفضا وكسرا، لأن انجرار القوي يوجب الكسر»(93).

ويضيف الحسن بن أحمد الكاتب (625 هـ) أن شكل الشفتين يزيد الحركة وضوحا :«فأما تغير شكل شفتيه إلى حركات الإعراب التي هي الضم والفتح والكسر، فغير مكروه ما لم يفرط، لأنه زائد في قوة الحركات ووضوحها وتمامها»(94). وذلك لأن الإفراط يجعل من المتكلم متشدقا، وهو من عيوب التكلم عند الجاحظ، ومن اعترته هذه العيوب زالت عنه الفصاحة. وفي اللسان «المتشدق الذي يلوي شدقه للتفصح... والشدق جانب الفم...وتشدق في كلامه : فتح فمه واتسع»(95).

---

(92) رسائل إخوان الصفاء : 114/3.

(93) التفسير الكبير: 48/1.

(94) كمال أدب الغناء : 122.

(95) لسان العرب: 10/172-173 مادة (شدق).

ونلاحظ أن عبارة سيبويه «لأنك تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك إلى الحنك في الياء» تكررت عند من أتوا من بعده، فقد أوردها ابن يعيش (643 هـ) في (شرح المفصل)، (130/10) وابن عصفور(669 هـ) في (الممتع)، 674/2 والأستراباذي (686 هـ) في (شرح شافية ابن الحاجب)، (261/3) والتهانوي (1158 هـ) في (كشاف اصطلاحات الفنون) (323/1).

وقد أدرك القدماء تفاوت درجات الانفتاح بين هذه الحروف الثلاثة، فكانت الألف أوسعهن مخرجا. ويقول الأستراباذي عن السر في ذلك :«واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتيهما... وإنما كان الاتساع للألف اكثر، لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج. وترفع لسانك قبل الحنك للياء. وأما الألف فلا تعمل لها شيئا من هذا»(96). فسبب اتساع مخرج الألف هو عدم استدارة الشفتين كما في الواو، وعدم صعود اللسان كما في الياء. وقد ذهب الأستراباذي إلى أن الألف لا يساهم في إنتاجها اللسان ولا الشفتان. وشاركه في ذلك مكي بن أبي طالب في (الرعاية) وابن عصفور في (الممتع). وقد عرضنا تصور الصوتيات الحديثة في هذه القضية.

أورد الفرغاني (ق 7 هـ) مخارج الحركات بطريقة أخرى استعمل فيها ألفاظا غامضة لا تفي بالغرض المطلوب . «فأما المصوتات التي هي حروف المد الثلاثة المذكورة، فمخارجها جهاتها التي تذهب فيها نحو (آ ا) للفوقية من الجهات، و(أو) للتي من قدام و(إي) للتي من تحت ... وأما حدوثها، فإن الألف

(96) شرح شافية ابن الحاجب : 261/3.

تحدث بأن تطلق باطلاق الهواء سلسا إلى فوق مع فتح جميع التجويف الواصل بين الرئة وبين الهواء الخارج قدام الشفتين ... والواو تحدث بإطلاق الهواء وحفزه إلى قدام بأدنى تضييق للمخرج المذكور، وكذلك الياء تحدث بإطلاق للهواء مع ميل به إلى أسفل، ولا يوجد فيهما من السلاسة ما في الألف»(97). إن الألفاظ التي استعملها الفرغاني لتحديد مخرج الحركة، تساير مفهوم المخرج عنده. فالمخرج عنده *ليس النقطة التي أنتج فيها الصوت*، بل هي *الجهة التي* يسير في *اتجاهها* الهواء«فمخارجها جهاتها التي تذهب فيها» فاتجاه الهواء في الألف إلى(فوق) وفي الواو إلى (قدام) وفي الياء إلى (أسفل). ولنا أن نشرح هذه المصطلحات الثلاثة انطلاقا من وضعية الشفتين. ففي الألف يكون انفراج الشفتين انفراجا عموديا، مما يوحي بأن الصوت يندفع إلى الأمام أما في الياء فإن الإنفراج يكون أفقيا، مما يوحي بأن الصوت يسير إلى أسفل.

ولا نوافق ما ذهب إليه السيوطي من أن «الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج»(98). وقد سار المسار نفسه حفني ناصف في تاريخ الأدب وذلك في قوله :«حروف المد وهي (ا– و – ي) تخرج من جوف الصدر وتنتهي إلى هواء الفم من غير أن تعتمد على اللسان...»(99). فكما أن للحروف مخارج كذلك للحركات مخارج.

(97) المستوفى في النحو : 2/232-233.

(98) الأشباه والنظائر : 1/186.

(99) تاريخ الأدب : 16.

2-5- وضوح الحركات. la sonorité

تعرض القدماء لظاهرة صوتية تعرف بالوضوح السمعي Sonorité أو سلم الجهر Echelle de Sonorité. فأدركوا أن الأصوات تختلف في درجة وضوحها، وأن الحركات أوضح هذه الأصوات. وعللوا وجود الهاء بعد الألف بأنه يزيدها وضوحا وإبانة. يقول الطبري : «وقد اختلف أهل العربية في هذه الألف التي في (يا وَيْلَتَا) فقال بعض نحويي البصرة، هذه ألف حقيقية إذا وقفت قلت: «يا وَيْلَتَاهْ». وهي مثل ألف الندبة، فلطفت من أن تكون في السكت، وجعلت بعدها الهاء لتكون أبين لها وأبعد في الصوت. ذلك لأن الألف، إذا كانت بين حرفين، كان لها صدى، كنحو الصوت يكون في جوف الشيء، فيتردد فيه فتكون أكثر وأبين»(100).

ولأجل هذا الوضوح السمعي، ألحق الفارابي اللام والميم والنون بالنظام الصائتي العربي. وذلك لمشاركتها للحركات في امتداد النغم حسب تعبيره«ومن فصول الأصوات التي بها تصير الأصوات حروفا. والحروف منها مصوت، ومنها غير مصوت. والمصوتات منها قصيرة، ومنها طويلة. والمصوتات القصيرة هي التي تسميها العرب «الحركات». والحروف غير المصوتة، منها ما يمتد بامتداد النغم، ومنها ما لا يمتد بامتدادها. والممتدة مع النغم هي مثل اللام والميم والنون والهمزة والعين والزاي، وما أشبه ذلك. وغير الممتدة مثل «التاء» و«الدال» و «الكاف» وما جانس ذلك» (101).

---

(100) جامع البيان: 399/15.

(101) الموسيقى الكبير: 1072.

ولا يسعنا هنا إلا أن نسطر كلمة إنصاف في حق ما ورد عند الفارابي، إذا علمنا أن مضارعة اللام والميم والنون للحركات، جعلتها تقوم مقامها كنواة للمقطع. فنجد في بعض اللغات، أن اللام والراء مثلا تقومان بوظيفة الحركات كنواة للمقطع. ولا تقتصر هذه المضارعة على المستوى الفونولوجي فقط. بل تتعداه إلى المستوى الصوتي أيضا. فبالإضافة إلى الوضوح السمعي المشترك بينهما، نجد تماثلا بينهما على المستوى الأكستيكي في بنية أحزمتهما الصوتية.

ولكننا لا نشاطر الفارابي الرأي في أن الهمزة تشارك اللام والميم في امتداد النغم واستطالته. وذلك لأن الطبيعة الصوتية للهمزة لا تسمح بذلك؛ فهي تولد من تجمع وانفجار الهواء، دون ترك أي فرصة للامتداد. وقد يحصل هناك امتداد للهمزة ولكن بواسطة الحركة التي تليها كالألف والواو والياء؛ فيكون امتداد النغم إذا في الحركة دون الهمزة. وفي هذه الحالة يرفع الإشكال. ولعل الفارابي يقصد هنا بالهمزة الألف، ولكن الهمزة شيء والألف شيء آخر، وقد فصلنا القول في ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وقد لاحظ الفارابي أن صفة امتداد النغم مشتركة في جميع الأصوات الاحتكاكية، إلا أن خصوصية اللام والميم والنون تتجلى في كونها غير مستكرهة في السمع كما هو الحال في العين والحاء مثلا.«والحروف الممتدة بامتداد النغم، منها ما يبشع مسموع النغم إذا اقترنت بها مثل العين والحاء، والظاء، وما أشبه ذلك. ومنها ما لا يبشعه وهي هذه الثلاثة، «اللام» و«الميم» و «النون»... لنرفض من الممتدة التي هي غير مصوتة ما يبشع مسموع النغم. ولنأخذ منها «اللام والميم والنون»(102). يركز الفارابي على أخص خصوصيات اللام والميم والنون وهي

(102) الموسيقى الكبير: 1072- 1073.

الصفاء. وهي الصفة نفسها التي تتصف بها الحركات، الشيء الذي يجعل منها أصواتا خالصة Sons purs . في حين أن الحروف عبارة عن ضوضاء Bruit، مما يجعلها مستكرهة في السمع.

ونسجل على الفارابي عدم تعرضه للحركات، علما بأنها تتصف بما اتصفت به الحركات الطويلة. والسبب فيما يبدو لنا هو أن القدماء عموما كانوا يميزون بين الفتحة والضمة والكسرة من جهة، والألف والواو والياء من جهة أخرى. فالأول حركات، والثواني حروف.

6.2- الخفة والثقل في الحركات.

تعرض القدماء لظاهرة الثقل والخفة في الحركات، وكانوا يلجأون إليها لشرح مجموعة من الظواهر اللغوية. فقالوا عن الفتحة بأنها خفيفة، وعن الضمة والكسرة أنهما ثقيلتان. والسكون يضارع الفتحة في الخفة. وقدموا تبريرات صوتية للخفة والثقل.

يصف ابن جني الأحوال التي تعتري الحركة، ويصنفها إلى ثقيلة وخفيفة في قوله :«فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدهما استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها. ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها، ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما. وأجمعوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها. فهل هذه إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم»(103). ومن أمثلة استبدالهم الضمة والكسرة لثقلهما بالسكون لخفته، قول ابن جني : «ومنه إسكانهم نحو رُسُل، وعَجُز وعَضُد وظرُف، وكرُم وكبر وعصُر. واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل -بتفضلهم بين الفتحة وأختيها – على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الاخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات. فكيف بما فوقه من الحروف التوام، بل بالكلمة من جملة الكلام»(104).

وإذا ما قارنا بين الحركتين الثقيلتين، وجدنا أن الواو أثقل من الياء، فيكون

---

(103) الخصائص : 1/77-78.

(104) نفسه : 1/75.

ترتيب هذه الحركات من الثقل إلى الخفة على الشكل الآتي : الضمة فالكسرة فالفتحة. والدليل على أن الضمة أثقل من الكسرة ما ورد في الخصائص أن أعرابيا قرأ «طيبي لهم وحُسْن مآب» فقلت : طوبى. فقال : طيبي - فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي، فلما طال علي قلت : طوطو، قال: طي طي»(105). وعلق ابن جني على صنيع الأعرابي هذا بقوله : «أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كزا ، لا دمثا ولا طيعا ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين»(106). فالضمة والكسرة ثقيلتان، ولكنهما تختلفان في درجة الثقل. والفتحة والسكون خفيفان، ولكنهما يختلفان أيضا في درجة الخفة. فكانت العرب تفر من الثقيل إلى الخفيف .ورد في (الأشباه والنظائر) أن «الضمة والكسرة مستثقلتان مبائنتان للسكون. والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة . وذلك أنهم يقولون في غُرْفة غُرُفات وفي كَسْرة كَسَرات بالإتباع، ثم إنهم يستثقلون ذلك، فيقولون كسرات وغرفات بالسكون. وبعضهم يقول غُرَفات وكَسَرات بالفتح. فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة»(107). ويعتبر السكون أخف من الحركة، لذلك كان أصلا في البناء.«والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة»(108). فإذا كان السكون أخف من الحركة، وكان الفتح أخف الحركات، فالأولى والأحرى أن يكون السكون أخف من الفتح. أما سبب استثقال الضمة والكسرة، فيرجع إلى طبيعتهما الصوتية. وقد فسر الفراء سبب هذا الإستثقال بقوله : «فإنما يستثقل

---

(105) الخصائص : 76/1.

(106) نفسه : 76/1.

(107) الأشباه والنظائر : 195/1.

(108) حاشية الخضري : 33/1.

الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما فيثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلا. والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة»(109). ويشرح ابن يعيش مفهوم الثقل بقوله : «اعلم أن الواو أثقل من الياء والألف. والمعني بالثقل أن الكلفة عند النطق بها تكون أكثر. والياء أخف من الواو وأثقل من الألف. وإذا تدبرت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحا»(110). ويصف الفخر الرازي سبب الثقل وصفا تشريحيا وذلك في قوله : «أثقل الحركات الضمة لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين، ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبيتين الواصلتين إلى طرف الشفة ، أما الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية. ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة. وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه، فالتجربة تظهره أيضا»(111). فالضمة تعمل فيها العضلتان معا، أما الكسرة والفتحة فعضلة واحدة فقط، مع تسجيل فارق في كيفية إنجاز الكسرة والفتحة. فما أنجز بشيئين لا يساوي ما أنجز بشيء واحد.

ويترتب على صفتي الثقل والخفة، صفتا القوة والضعف. يقول الأزهري : «وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح»(112). ومذهبهم هذا يوافق ما هو معروف في الصوتيات الحديثة من أن الحركات المغلقة u / i ذات تردد مرتفع مقارنة مع الحركات المنفتحة a، مما يجعلها أكثر حدة وقوة من نظيراتها.

(109) معاني القرآن : 13/2.

(110) شرح الملوكي في التصريف: ص410.

(111) التفسير االكبير : 48/1.

(112) شرح التصريح على التوضيح : 59/1.

خلاصة:

هكذا كانت نظرة العرب إلى النظام الصائتي في اللغة العربية. نظرة ميزوا فيها بين حروف المد والحركات. وكانوا على وعي تام بأن الصنفين معا يشكلان نظاما صائتا واحدا. فسموا الصنف الأول حروفا، وذلك لمضارعتها باقي الحروف في الكتابة. وسموا الصنف الثاني حركات. وتتبعوا حالات حروف المد، فميزوا بين كونها مدا ولينا وحروفا صحاحا. ووصفوا هذه الحروف كما وصفوا الحركات، بما توصف به في علم الأصوات من خلو مجراها من أي عائق. وميزوا بينها من حيث درجة اتساعها(درجة الانفتاح). وأدركوا أن الحركات لا تدغم في بعضها، لأن الإدغام من خصوصية الصوامت، وليس الصوائت.

وأدركوا أيضا أنه بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الصوتية التي تشترك فيها حروف المد مع الحركات، هناك عامل المدة الزمنية الذي يميزهما. فالذي يميز الفتحة عن الألف هو المدة التي تستغرقها الأعضاء النطقية في الإنجاز. هذا ما جعلهم يسمون الحركات حروفا صغيرة، وحروف المد حركات مشبعة. ورغم تولد الحروف عن الحركات، يظل ذلك تميزا على المستوى الكتابي فقط، وإلا فإنهم كانوا على وعي بأنهما وحدة صوتية لا يمكن أن تتجزأ، لأنهما بمثابة الجزء الواحد.

وتأملوا مواطن وجود الحركات (حروف المد) فوجدوا أنها لا تكون استئنافا للمقطع في اللغة العربية، وعللوا ذلك بأن هذه الحروف سواكن، والساكن لا يبتدأ به. و يبتعد تعليلهم هذا عن التعليل اللغوي السليم، بدليل أن الحركات لا يمكن البدء بها، لا لعلة كونها ساكنة، بل لأن طبيعة المقطع في اللغة العربية هي التي

تفرض ذلك. ولاحظوا أيضا عدم إمكانية اجتماع حركتين داخل كلمة واحدة، فميزوا بين الهمزة والألف على المستوى الصوتي، ولم يكن ذلك مانعا من إلحاق الهمزة بحروف المد لخصوصية نطقية تجمع بينهما. لأن حروف المد كلما استطالت حتى ينقطع النفس تحولت إلى همزة. هذا بالإضافة إلى العامل الصرفي الذي يجمع بينهما.

ووصفوا الحركات على المستوى النطقي، وذلك بتحديد الأعضاء النطقية التي تتحقق بها؛ هكذا كان الخليل أول من لاحظ دور الشفتين في إنجاز الضمة. وكان سيبويه أو ل من لاحظ دور اللسان في إنجاز الكسرة. إلا أن قولهم إن الفتحة لا يعتمد في إنجازها على هذين العضوين كلام لا تؤكده المعطيات الصوتية الحديثة. هذا بالإضافة إلى أن الضمة لا تنجز فقط بالشفتين كما ورد عندهم، بل بالشفتين واللسان. وكذلك حال الكسرة. ولم يستطع رعيل العلماء بعد الخليل وسيبويه أن يضيفوا شيئا جوهريا فيما يخص هذه النقطة بالذات. وقد سجلنا نفس الملاحظة أيضا في موضوع الجهر والهمس.

وفي مضمار دراستهم للحركات، لاحظ القدماء أنها تتمتع بوضوح سمعي، وهو ما يعرف في الفونولوجيا ب (Echelle de sonorité). وأن بعض الحروف (ل- م- ن) تشارك الحركات في هذه الصفة، مما جعل بعضهم يلحقها بالنظام الصائتي العربي. ولم تتسم الحركات عندهم فقط بالوضوح السمعي، وإنما بالخفة والثقل أيضا. واعتمدوا في تمييزهم هذا على معطيات نطقية، جعلتهم يصفون الثقيلة منها بالقوة، والخفيفة بالضعف.

الفصل الثالث : الألفونات الحركية.

3.1- الألفونات الحركية.

3.2- الألفونات الصامتية.

3.3- الإمالة.

3.4- أثر التفخيم على الحركة.

3.5- الإشمام.

1.3 - الألفون : Allophone «التحققات الصوتية».

الألفون مصطلح في اللسانيات الأمريكية، يقصد به مجموعة من التحققات الصوتية لفونيم واحد. فالفونيم مجموعة من الألفونات. ف [ph] مثلا في اللغة الألمانية إن وجد قبل حركة يعد ألفونا لفونيم / p/، لأن هذا التحقق الصوتي يوجد فقط في بداية الكلمة مثل [Phapi:r]. فلكل فونيم مجموعة من الألفونات المحدودة، وهذه التغيرات الصوتية لا تحمل قيمة وظيفية.

ففي مجموعة من اللغات التي لا تحتوى فونولوجيا على حركات أنفية، نجد في بعض السياقات أن الحركة الفموية (orale) تتحول إلى حركة أنفية إن كانت تتوسط حرفين أنفيين، كما هو الحال في Basque. فالحركة في /mendi/ (جبل) تنطق أنفية [mendi]. وفي الإنجليزية مثلا، يكون الحرف الإنفجاري المهموس في بداية الكلمة متنفسا (Aspirée)، بحيث لا يشكل تقابلا فونولوجيا مع الانفجاري المهموس غير المتنفس، وإنما يعتبر تحققا صوتيا فقط. كما هو الحال في الكلمات الآتية، (pin : دبوس، و tin : صفيح، و kin قريب) حيث تنطق على التوالي [phin] و [thin] و [khin] (1). إذن فالحديث عن الفونيم هو حديث عن وحدة فونولوجية، كم أن الحديث عن الألفون هو حديث عن وحدة صوتية.

السؤال المطروح هو: هل كان القدماء على وعي بهذه الظاهرة الصوتية، وإلى أي حد استطاعوا أن يميزوا بين الأصوات على المستويين الفونولوجي والصوتي ؟

---

(1) Dictionnaire de la linguistique , PP 19 et 72.

3-1- الألفونات الحركية :

سمى ابن جني الألفونات بالفروع. وكان على علم بأن هناك أصلا وهو الحرف على المستوى الفونولوجي، وفروعا، وهي تلك التحققات الصوتية لحرف واحد، والتي لا تحمل في طياتها وظيفة فونولوجية، وأن هذه الفروع لا تقتصر فقط على الألف (الإمالة- التفخيم) بل على الياء والواو أيضا. «وقد كان يجب على أصحابها، إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة وألف التفخيم وهمزة بين بين، أنْ يذكروا أيضا الياء في نحو قُيل، وبُيع والواو في نحو مَدْعُور وابن بُور»(2). ويقول أيضا : «فهذه عدة الحروف والحركات، وما لحق بهما من الفروع بأحوط ما يمكن في معناه»(3). فكانت الفروع تشمل النظام الصامتي كما تشمل النظام الصائتي يتبين ذلك من قول ابن جني : «واعلم أنك قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات، حتى إنك تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة منحوا بها إليهما. وتجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بطرف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة»(4).

وما يهمنا في هذا المبحث هو النظام الصائتي وتحققاته الصوتية ؛ فقد ميز القدماء بين الحركات كنظام فونولوجي وكنظام صوتي. يقول ابن جني : «أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها

---

(2) سر صناعة الإعراب : 56/1.

(3) نفسه : 60/1.

(4) نفسه : 52-53/1.

على الحقيقة ست. بين كل حركتين حركة..ويدل على أن هذه الحركات معتدات، اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها»(5).

في النص عبارات تعكس مدى إدراك القدماء لما هو موجود نظريا، وما هو محقق على الواقع. فقوله :(ظاهر الأمر) يعكس لنا الحركات على مستواها الفونولوجي، أما قوله :(على الحقيقة) فيعكس لنا الحركات على مستواها الصوتي. ويستمد مشروعية هذه التحققات من اعتداد سيبويه بألف الإمالة والتفخيم كإنجازين للألف المفتوح ما قبلها. وقد دعى إلى إشراك الواو والياء في هذه الملاحظة. إلا أن نظرتهم هاته تأثرت بالخط مما جعلهم يميزون بين الحركات (َ ُ ِ) والحروف (ا- و-ي). وإلا فحقيقة الأمر أن حديثهم يشمل الحركات القصيرة والطويلة.

ويعدد ابن جني الألفونات الحركية مبتدئا بالفتحة المشوبة بالكسرة. «أما الفتحة المشوبة بالكسرة، فالفتحة التي قبلها الإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف. وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت. فكما أن الحركة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة وهذا هو القياس. لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها»(6). والحركة الثانية هي الفتحة الممالة نحو الضمة «وأما الفتحة الممالة نحو الضمة، فالتي تكون قبل ألف التفخيم، وذلك نحو الصلاة... وقُام، وصُا ع وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذلك الألف التي بعدها ليست

---

(5) الخصائص : 3/120-121.

(6) سر صناعة الإعراب: 1/52.

ألفا محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها»(7). والحركة الثالثة هي الكسرة المشوبة بالضمة: «وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قُيل وبُيع، وغُيض، وسُيق، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو على ما تقدم في الألف»(8). والحركة الرابعة معاكسة للثالثة، وهي الضمة المشوبة بالكسرة: «وأما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة، مررت بمذعُور وهذا ابن بُور، تنحو بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئا من الكسرة. وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضا بعدها مشوبة بروائح الياء. وهذا مذهب سيبويه، وهو الصواب. لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مخلصة، فالحرف اللاحق بها أيضا في حكمه»(9).

ويمكن تلخيص هذه الحركات الفرعية على الشكل التالي :

aa تميل نحو الكسرة : عَابِد.

aa تميل نحو الضمة : الصلَاة.

ii تميل نحو الضمة : قُيل.

uu تميل نحو الكسرة : مذعُور.

ونلاحظ بخصوص هذه الألفونات الحركية أن الفتحة قد تميل نحوالكسرة

(7) سر صناعة الإعراب : 52/1.

(8) نفسه: 52/1-53.

(9) نفسه : 53/1.

والضمة، وأن الكسرة تميل إلى الضمة، والضمة تميل إلى الكسرة. **ولكننا لا نجد في كلا مهم كسرة وضمة ممالتين إلى الفتحة**. وسبب ذلك كما يراه ابن جني: « أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة. فإذا بدأت بالفتحة، وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين، اجتزت في مرورها بمخرج الياء والواو. فجازت أن تشمها شيئا من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما. ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشفتين. فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة، هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يتكلف البتة»(10).
نعترض على تفسير ابن جني هذا، فليس السبب في عدم إمالة الكسرة والضمة نحو الفتحة هو انتقاض عادة الصوت بالرجوع إلى الخلف، بدعوى أن الفتحة أعمق الحركات في المجرى الصوتي. وإلا فكيف نبرر نطق أصوات شفوية تعقبها أصوات حلقية كما في (يَبْعُدُ) مثلا فالباء شفوية ، والعين حلقية، حيث نطقنا ما هو شفوي ورجعنا إلى منطقة الحلق لنطق العين. فالهواء الصاعد من الرئتين لا يرجع إلى الخلف عندما تنتقل من مخرج أمامي إلى مخرج خلفي، كما يظن ذلك ابن جني. وإنما يستمر الهواء في الصعود مجتازا الحنجرة، فالحلق، فالتجويف الفموي أو الأنفي، فالشفتين. وكلما عرض للهواء عارض تشكل صوتا.

أما قوله : إن الفتحة أعمق الحركات تليها الكسرة ثم الضمة فكلام فيه نظر،

---

(10) سر صناعة الإعراب : 54/1.

وكل ما في الأمر أن العضو الأساسي في إنتاج الحركات هو اللسان، بالإضافة إلى الشفتين والحنك اللين. وبناء على دور اللسان نصنف الحركات إلى أمامية وخلفية، فتكون الضمة أعمق الحركات بالمفهوم الصوتي الحديث لأنها تنتج بالجزء الخلفي من اللسان، وتكون الكسرة أمامية لأنها تنتج بالجزء الأمامي منه.

وظن القدماء أن الفتحة أعمق الحركات تليها الكسرة ثم الضمة، ناتج عن ربط هذه الحركات بالحروف (ا – و– ي) حيث كانوا يعدون الألف وأختها الفتحة من مخرج الهمزة وهو أقصى الحلق. والياء المدية وأختها الكسرة من مخرج الياء المصوتة وهو الحنك. أما الواو المدية وأختها الضمة فمن الشفتين. وبذلك يكون ترتيبها في المجرى الصوتي الفتحة تليها الكسرة فالضمة.

أما السبب الذي يبدو لنا مانعا من إمالة الكسرة والضمة نحو الفتحة، أنه إذا تأملنا تلك الألفونات الحركية، وجدناها إمالة من الانفتاح إلى الانغلاق كما هو الحال بالنسبة ل (u aa - i aa). أو إمالة من انغلاق إلى انغلاق كما هو الحال بالنسبة ل (u - ii) (i - uu). ولا نجد إمالة من انغلاق إلى انفتاح، أي من الضمة والكسرة نحو الفتحة. لأنه كما يبدو لنا أن حركة اللسان أخف من الأسفل إلى الأعلى (u aa - i aa) من حركة اللسان من الأعلى إلى الأسفل (a u - a i) فكان ذلك عائقا لهذه الإمالة لما فيه من المشقة. ولقد أدرك ابن جني هذه المشقة، وعبر عنها بقوله :: «ترك ذلك، ولم يتكلف البتة». ولكنه في نظرنا لم يتوفق في شرحها. وما يؤكد طرحنا هذا، أن إمالة الفتحة غير جائزة مع حروف الاستعلاء كما سنرى لاحقا، لأن حروف الاستعلاء يكون اللسان فيها صاعدا والفتحة تتأثر بمخرج هذه الحروف فتستعلي أيضا. فتحصل مشقة من تحول اللسان من الأعلى إلى الأسفل. والله أعلم.

أما طريقة تحليلهم لكيفية ميل الفتحة نحو الكسرة أو الضمة، والكسرة نحو الضمة، أو الضمة نحو الكسرة فيبدو أثر الخط واضحا فيها: ففي كلمة (عابد) مثلا تميل الفتحة أولا نحو الكسرة، ثم تميل الألف نحو الياء لما بين الألف والفتحة من تجانس الصوت. فتكون الإمالة إذا في نظرهم في الفتحة والألف معا، أي في جزئين منفصلين. حيث حدثت أولا في الفتحة ثم في الألف ثانيا لما بينهما من التجانس. وتحليلهم هذا لا يستقيم صوتيا، فالإمالة حصلت في شيء واحد وهو الحركة الطويلة (َ ا) لأنها وإن كانت مجزأة على مستوى الكتابة، فهي شيء واحد على مستوى الصوت.

ويرى الفارابي أن النظام الصائتي للغة العربية يتكون من خمسة عشر حركة. «والمصوتات الطويلة منها أطراف، ومنها ممتزجة من الأطراف، والأطراف ثلاثة: إما الطرف العالي وهو «الألف»، وإما الطرف المنخفض وهو «الياء» وإما المتوسط وهو «الواو». والممزوجة إما ممزوجة من «الألف والياء» ومن «ياء وواو» وإما من «ألف وواو». وكل واحد من هذه الثلاثة الممتزجة، إما مائلة إلى أحد الطرفين، أو متوسطة غير مائلة. والمائلة إما إلى هذا وإما إلى ذلك. ولما كانت المصوتات الممتزجة بالجملة ثلاثة، وأصناف كل واحد منها ثلاثة، صارت جملتها تسعة... ويجمع إليها الأطراف الثلاثة فتصير أصناف المصوتات الطويلة المنفصلة بفصول بينة في السمع اثني عشر مصوتا»(11). نلاحظ في كلام الفارابي غياب ذكر الحركات القصيرة، واقتصاره على الحركات الطوال وتحققاتها الصوتية، حيث أوصلها إلى اثني عشر. ولكن الطريف في الأمر أنه أضاف اللام والميم والنون إلى

---

(11) الموسيقى الكبير: 1073.

الحركات الإثني عشر، ليصبح العدد خمس عشرة حركة، وذلك لما تملكه هذه الحروف من خصوصيات صوتية تحاكي بها الحركات «ويجمع إلى هذه من غير المصوتات الممتدة تلك الثلاثة التي لا تبشع مسموع النغم، فتكون جميع الحروف -التي تساوق النغم وتقترن بها ولا تنفك منها نغمة إنسانية، وتستعمل استعمالا سلسا وتبين بيانا غير مستكره، وتحس حسا غير مستبشع- خمسة عشر حرفا»(12). والصفة التي تشترك فيها هذه الحروف مع الحركات هي ما يعرف في علم الأصوات بالوضوح السمعي (Sonorité). وقد عبر عن ذلك الفارابي بقوله : «تستعمل استعمالا سلسا، وتبين بيانا غير مستكره». ثم إن اشتراكهما في هذه الصفة حدا بالفونولوجيين إلى اعتبار هذه الحروف في بعض اللغات نواة للمقطع عوض الحركة(13). ولم يحصر الفارابي حركات العربية في العدد السالف الذكر، بل هناك تقسيمات نظرية ممكنة، ولكن الأذن لا تدرك الفوارق بينها «وقد يمكن أن ينقسم كل واحد من هذه، غير أن مسموعات أقسامها تتقارب تقاربا لا يميز السمع بين فصولها»(14).

ويقترح الفخر الرازي تقسيما آخر، يعتمد على عنصر القصر والطول في الحركة، وعلى المدة الذاتية والموضوعية، وعلى كيفية إنجاز الحركة. ويجمل هذه العناصر في قوله :«الحركات إما صريحة أو مختلسة. والصريحة إما مفردة أو غير مفردة. فالمفردة ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة. وغير المفردة ما كان بين

---

(12) الموسيقى الكبير : 1074.

(13) راجع : Dictionnaire de linguistique : pp : 302- 303.

(14) الموسيقى الكبير : 1074.

بين، وهي ستة. لكل واحدة قسمان. فللفتحة ما بينها وبين الكسرة، أو مابينها وبين الضمة، أو ما بينها وبين الفتحة.والضمة على هذا القياس. فالمجموع تسعة. وهي إما مشبعة أو غير مشبعة، فهي ثمانية عشر والتاسعة عشر المختلسة»(15). فالنظام الصائتي عند الرازي تسعة عشر حركة. يتجلى عنصر القصر والطول في قوله :«مشبعة أو غير مشبعة» وعنصر المدة الذاتية والموضوعية في قوله :«صريحة أو مختلسة» فالصريحة هي التي اكتملت مدتها الذاتية في الإنجاز كالفتحة والألف. أما المختلسة فهي التي تغيرت مدتها الذاتية وأصبحت مدتها موضوعية مرتبطة بسياق معين. أما كيفية الإنجاز فهي تلك التحققات الصوتية لحركة واحدة.

ولم يدرك القدماء هذه الحركات وتحققاتها الصوتية في اللغة العربية فقط. بل أدركوا أن فتحة العربية لا تشبه الفتحة في لغات أخرى، بالرغم من كونهما فتحة واحدة. يقول ابن جني : «وحدثني أبو علي رحمه الله، قال: دخلت هيتا (*) وأنا أريد الانحدار منها الى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة، لم أسمعها قبل، فعجبت منها وأقمنا هناك أياما، إلى أن صلح الطريق للمسير. فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه قال لي: إنني لما بعدت عنهم أنسيتها»(16). لاحظ أبو علي، بحسه الصوتي المرهف، أن هذه الفتحة غريبة، ولكنه سرعان ما نسيها عند ما غادر القوم الذين يتكلمون بها. ونلاحظ نفس الظاهرة في الصوتيات الحديثة، ففتحة العربية ليست هي فتحة الفرنسية والإنجليزية، رغم اشتراكهما في مواصفات الفتحة. لأن لكل فتحة في هذه اللغات الثلاث، طريقة نطق خاصة،

---

(15) التفسير الكبير : 47/1.

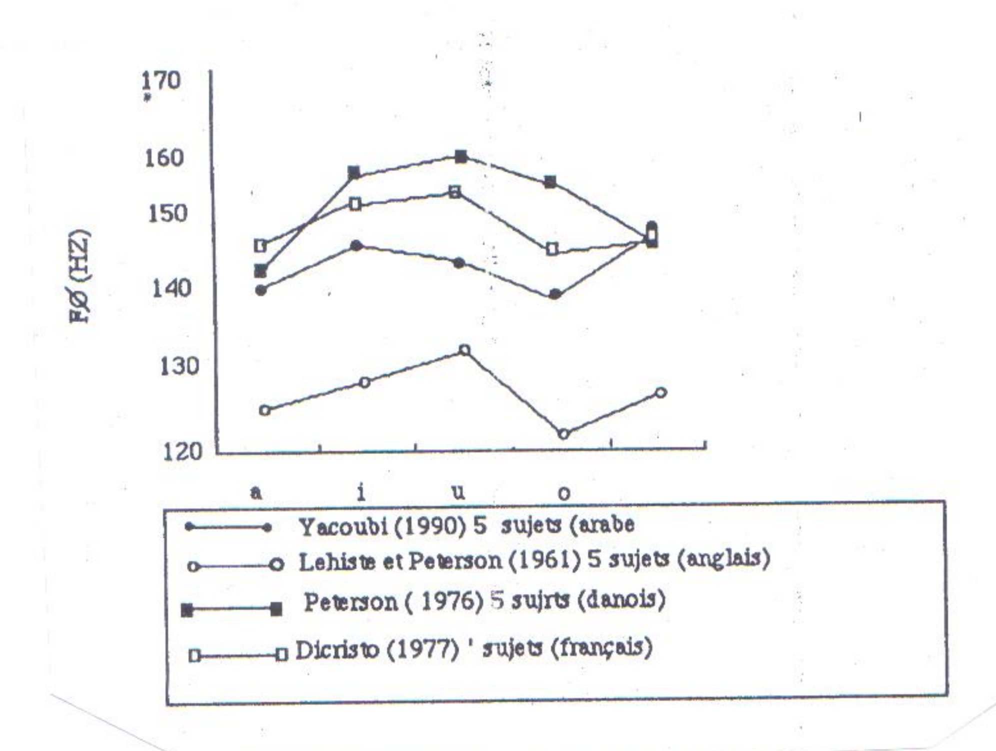
(*) بلدة على الفرات.

(16) الخصائص: 93/1.

الشيء الذي يكسبها مواصفات يستطيع المستمع التمييز بينها وبين فتحات أخرى، والرسم الآتي يوضح الفوارق الأكستيكية بين الفتحات والضمات والكسرات في مجموعة من اللغات.

شكل يوضح اختلافات التردد الأساسي الذاتي للحركات

في مجموعة من اللغات.



إلا أن هذه الفتحات برغم اختلافها على المستوى الصوتي، تظل على مستوى الوظيفة فتحة واحدة، يقول ابن جني : «... لا خمسة عشر لك، فهذه الفتحة الآن في راء (عشر)، فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين. وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك:«لا رجل عندك». وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : «لا غلام رجل فيها»... والحركات كلها من جنس واحد وهو الفتح»(17). فبرغم تعدد أسماء هذه الفتحة من فتحة إعراب إلى فتحة بناء، تظل الفتحة من الناحية الوظيفية فتحة واحدة.

(17) الخصائص : 3/56-57.

3-2- الألفونات الصامتية.

سوف لن نطيل في هذا المبحث، لأنه لا يشكل صلب موضوع هذا الكتاب. هدفنا من ذلك هو التأكيد على أن القدماء لم يكونوا على علم فقط بالحركات وتحققاتها الصوتية، بل بالحروف وتحققاتها الصوتية أيضا. وسنبرز ذلك من نص واحد فقط لا بن جني يشرح فيه هذه الظاهرة. وإلا فالأمثلة كثيرة ومتعددة.

يقول ابن جني : «وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا. وذلك أن العين إذا كانت ساكنة، فليس سكونها كسكون اللام. وسأوضح لك حقيقة ذلك، لتعجب من لطف غموضة، وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده، كحاله لو وقفت عليه. وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها. فإذا أدرجتها إلى ما بعدها، ضعف ذلك الصويت وتضاءل للحس. نحو قولك اح، اص، اث، اف، اخ، اك، فإذا قلت: يحرد، ويصبر، ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصويت وقل وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه. وقد تقدم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح. وسبب ذلك عندي، أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة على إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له ونشمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت. فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه ويسوغك إمدادك إياه به.

فإذا أثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه مخالفة لحاله في الوقوف عليه، ضارع ذلك الساكن المحشوبه المتحرك لما ذكرناه من إدراجه... ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت. نحو قولك صبر- وسلم. فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به، كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه. فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه، فتقول : اص. فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه فقلت : اصبر. فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتة. وذلك قولك : صبر. فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت، والوقوف عليه يمكنه فيه. وإدراج الساكن يبقي عليه بعضه، فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به لحال أول الحرف وآخره... **فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية، لثلاثة أحرف متتالية**»(18). استطاع ابن جني بحسه الصوتي المرهف، أن يميز الحرف حالة كونه ساكنا ومتحركا. فقد لاحظ أن الحروف الاحتكاكية تختلف أحوالها وذلك حسب موقعها في الكلمة، فإذا كانت الصاد مثلا لاما للكلمة، فإنها تكون قوية بفعل ذلك الصويت الذي يتبعها. وذلك لأن الأعضاء النطقية لا تتأهب للنطق بحرف آخر، فيكون إشباع للصوت مثل (نقص). أما حالة كونه عينا للكلمة، فإن تأهب الأعضاء النطقية للنطق بالحرف الموالي، يجعل ذلك الصويت الذي يتبع الحرف ضعيفا، مما يجعل الصاد الواقعة لاما للكلمة مغايرة للصاد الواقعة عينا. وبما أن العرب لا تبدأ بالساكن، فقد ضارع هذا الساكن (الصاد من عين الكلمة ولامها) المتحرك. لأن الصاد الواقعة فاء للكلمة مثل (صبر) تخترم حركتها ذلك الصوت البتة، فنسمع صادا من نوع ثالث لا تشبه صاد (يصبر) وصاد (نقص). لأن

---

(18) الخصائص: 1/57-59.

النطق بالحركة لم يترك مجالا لإشباع الصوت. والنتيجة لذلك كما قال ابن جني «فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متوالية» أي ثلاثة صادات مختلفة لصاد واحدة. فالصادات الثلاثة بمثابة ألفونات، أي تحققات صوتية لفونيم واحد وهو الصاد.

3.3- الإمالة.

تعد الإمالة ألفونا حركيا لأنها تحقق صوتي يضاف إلى حركات اللغة العربية. فهي حركة تتوسط الفتحة والكسرة، فلا هي بفتحة خالصة ولا كسرة خالصة. عرفها ابن جني بقوله:«معنى الإمالة: هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء، لضرب من تجانس الصوت. وذلك قولك في (عابد) عابد وفي (سالم) سالم، وفي (جالس) جالس وفي (رمى) رمي وفي (سعى) سعي، ونحو ذلك»(19). وقد عدها في كتابه الخصائص ضربا من ضروب الإدغام «وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام هناك. وهو ضروب، فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالم... وقضى واستقضى. ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة. فأملت الألف نحو الياء. وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها»(20). ولا نشاطر ابن جني رأيه، أن الإمالة ضرب من الإدغام الأصغر الذي نقرب فيه حرفا من حرف كما هو الحال في «ازدان، اصطبر...» لأن الدافع إلى هذه العملية الصوتية هو تقارب مخارج الحروف المدغمة. أما في الإمالة، فإننا لا نسعى إلى نفس الهدف، بل إننا ننتج حركة جديدة لا نتوخى فيها تقريب الفتحة من الكسرة لغاية صوتية كما هو الحال في الإدغام الأصغر، بل ننتج حركة جديدة تنضاف إلى الفتحة والكسرة. «وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم

---

(19) اللمع في العربية: ص311.

(20) الخصائص: 143/2.

حرصا عليها بنو تميم. وإنما تسمى إمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبالغ فيه يسمى (بين اللفظين) و«ترقيقا» »(21).

وقد لخص ابن جني أسباب الإمالة في قوله:«والأسباب التي تجوز الإمالة ستة وهي:

الكسرة: نحو قولك ... (عائد)، أملت الألف لكسرة الهمزة بعدها. الياء : نحو قولك في (شيبان) : شيبان وفي (قيس عيلان) قيس عيلان. الألف المنقلبة عن الياء : نحو قولك (سَعَى) سَعِي ... الألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء. نحو قولك في (حُبْلَى) حُبْلِي... الألف التي يكسر ما قبلها في بعض الأحوال. نحو قولكفي(خَاف)خاف..(صار)صارلقولكخِفْتُ..وَصِرْتُ.

الإمالة للإمالة نحو قولك : رأيت عِمَاداً، أملت فتحت الميم لكسرة العين، ثم أملت فتحة الدال للإمالة قبلها... »(22). وتمنع الإمالة مع حروف الإستعلاء (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الغين، القاف والحاء) سواء كانت قبل الألف أو بعده شرط أن تكون مضمومة أو مفتوحة. ويشرح سيبويه موانع الإمالة شرحا نطقيا وذلك بقوله :«وربما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها، استعلت إلى الحنك الأعلى. فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها... فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي... كان العمل من وجه واحد أخف عليهم »(23). ومفاد كلام سيبويه أن

(2 1) شرح شافية ابن الحاجب: 4/3.

(2 2) اللمع في العربية : 312- 313.

(2 3) الكتاب : 129/4.

اللسان في الحروف المستعلية يصعد إلى الحنك الأعلى، والألف تتأثر بهذا الصعود، فتصعد هي الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة الصوتية في علم الأصوات بالتزاوج النطقي coarticulation، فتحصل مشقة للسان من الصعود إلى الهبوط. أي من مكان نطق الحروف المستعلية وهو مكان صاعد إلى مكان نطق الفتحة الممالة نحو الكسرة وهو مكان هابط. وعن فائدتها يقول السيوطي : «وأما فائدتها فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالامالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»(24). ونعقب على شرح السيوطي بما قلناه سابقا، بأن الفتح يتحقق بانحدار اللسان، وأن الامالة (الكسرة) تتحقق بارتفاعه، فتكون حركة اللسان من الانحدار a إلى الارتفاع i أخف من الارتفاع i إلى الانحدار a.

(2 4) الإتقان في علوم القرآن : 92/1.

3-4- أثر التفخيم (Emphase) على الحركة.

كان القدماء على وعي بمدى التأثير والتأثر بين الوحدات الصوتية. وتعرف هذه الظاهرة في علم الأصوات ب coarticulation (التزاوج النطقي). أدرك القدماء أن هذا التأثير يكون في اتجاه تقدمي progressif، أو في اتجاه تراجعي regressif. ويعد أثر التفخيم على الحركة لونا من ألوان التزاوج النطقي. ومما يشهد لإدراكهم لهذه الظاهرة قول ابن جني : «وذلك... أن يؤثر الشيء فيما قبله... فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الياء قلبت النون ميما في اللفظ. وذلك في عمبر وشمباء في عنبرْ وشنباءْ. فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون، وقد قلبت النون قبلها. فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم. بل إذا كانت الباء أبعد من النون قبلها من حركة النون فيها، وقد أثرت على بعدها ما أثرته، كانت حركة النون التي هي أقرب إليها وأشد التباسا بها أولى بأن تجذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم»(25). يتضح من كلام ابن جني أن التأثير يكون في اتجاه رجعي، وذلك كتأثير الباء على النون. فتتحول إلى ميم (عنبر إلى عمبر). وتكون في اتجاه تقدمي، كتأثير الحركة على النون، حيث تحولها من أنفية إلى شفوية.

وتعد دراسة أثر التفخيم على الحركة من صميم نظرية التزاوج النطقي. فالحركات التي تلي الحروف المفخمة تعد ألفونات حركية، لأنها تحققات صوتية لحركة معينة في سياق معين. فالفتحة مثلا مسبوقة بالطاء والتاء (طَ - تَ) تعد

---

(25) الخصائص: 2/326-327.

حركة واحدة على المستوى الفونولوجي، لأن تغيرها على المستوى النطقي لا يؤدي وظيفة داخل اللغة. أما على المستوى الصوتي، فهما فتحتان مختلفتان، وذلك لاختلاف خصائصهما النطقية والأكستيكية. فللتفخيم أثر على الحركة، كما أن باقي الوحدات الأخرى تتأثر وتؤثر على الوحدات التي تسبقها أو تليها. وتسمى هذه الظاهرة بالتزاوج النطقي.

وقد كان العرب على وعي بهذه الظاهرة، ولهم ملاحظات ثاقبة في هذا المجال. وسنعرض لها في حينها. إلا أن نظرتهم كانت لا تخلو من القصور، وهذا شيء طبيعي في مسيرة العلم.

يقول ابن الجزري وهو يتحدث عن قارئ القرآن ومجوده: «فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقه، فليعلم نفسه بإحكامه حالة التركيب. لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الافراد. وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق. فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق»(26). يعكس النص مسلمة أساسية في علم الأصوا،ت وهي التأثير والتأثر بين الوحدات الصوتية. فابن الجزري يميز بين الحروف في حالة الإفراد، وهو السياق المنعزل الذي تأخذ فيه الأعضاء النطقية مواقعها الأساسية لنطق الصوت، فيكسب بها خصائص نطقية وأكستيكية يتميز بها عن السياق المتصل، الذي تختصر فيه الأعضاء النطقية المسافة التي يجب أن تصل إليها، مما يجعل خصائصه النطقية

---

(26) النشر في القراءات العشر : 1/214-215.

والأكستيكية تختلف عن حالة الإفراد. لأن أي تغير على المستوى النطقي يتبعه تغير على المستوى الأكستيكي. وقد عبر عن ذلك ابن الجزري بقوله : «لأنه ينشأ عن التركيب مالم يكن حالة الإفراد» فالصوت في حالة التركيب يكسب خصائص صوتية ويفقد خصائص أخرى. وعبر عن ذلك أيضا بقوله ::«فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق» وما يهمنا في هذا المبحث هو قوله ::«يغلب المفخم المرقق».

فالحرف المفخم يغلب الحركة فيكسبها خصائص التفخيم، فتصير حركة مفخمة بدورها. وقد تعرض إلى ذلك سيبويه في حديثه عن موانع الإمالة. «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لإنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى. فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها...»(27). فلقد استعلت الألف بتأثير من حروف الاستعلاء. ولم يتعرض سيبويه لتأثير الحرف على الحركة فقط، بل لتأثير الحركة على الحركة. وذلك كما في مساجد، حيث أثرت الكسرة على الألف فأميلت الألف نحو الكسرة. وليس ذلك بغريب إذا علمنا أن التزاوج النطقي في علم الأصوات الحديث يكون من الحرف إلى الحرف، ومن الحرف إلى الحركة، ومن الحركة إلى الحرف، ومن الحركة إلى الحركة. وقد شرح الإستراباذي معنى الإطباق بقوله : «المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان، لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقا عليها»(28).

---

(27) الكتاب : 129/4.

(28) شرح شافية ابن الحاجب : 262/3.

وميز القدماء بين الإطباق والتفخيم. ففي الرعاية أن«حروف الإطباق وهي أربعة أحرف : الطاء، والظاء والصاد والضاد. وإنما سميت بحروف الإطباق لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك الأعلى عند النطق بهذه الحروف وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم»(29). أما «حروف التفخيم، وهي حروف الإطباق المذكورة يتفخم اللفظ بها، لانطباق الصوت بها بالريح من الحنك. ومثلها في التفخيم في كثير من الكلام «الراء» «واللام»، و «الألف» نحو «ربكم» و«رحيم» و «الصلاة» و «الطلاق» في قراءة ورش. والتفخيم لازم لاسم الله – جل ذكره– إذا كان قبله فتح أو ضم نحو:«قال الله» و«يعلم الله»(30). فالإطباق هو الحروف الأربعة المطبقة، والتفخيم يشمل الحروف المطبقة والحروف التي يعترضها التفخيم في سياقات معينة، كاللام في اسم الجلالة والراء.

وعلى رغم غياب الآلات، استطاع القدماء أن يصفوا حروف الإطباق والتفخيم وصفا صوتيا، وحددوا أوصافها انطلاقا من معيارين :

معيار فزيولوجي: ويتجلى ذلك في وصف دور اللسان في إنتاج هذه الحروف واحتكاكه بمنطقة الحنك.

معيار إدراكي : ويتجلى ذلك في وصفهم لجرس هذه الحروف، لما فيه من تغليظ الصوت وتفخيمه وتعظيمه.

---

(29) الرعاية : 98.

(30) نفسه : 98.

لقد وصف القدماء الطاء والظاء والصاد والضاد بكونها حروفا مطبقة، لانطباق اللسان مع الحنك. ووصفوها بالاستعلاء، لاستعلاء اللسان. وبالتفخيم، وذلك لغلظ الصوت وقوته. فيكون الاستعلاء والإطباق وصفا نطقيا. والتفخيم وصفا إدراكيا. ويبقى الوصف النطقي لحروف الإطباق عند القدماء ناقصا، ليستكمل مع الصوتيات الحديثة مع (Marçais 1948)، (Ali and Daniloff 1972)، (Bonnot 1976)، (Ghazeli 1977)، و(Baderddine 1978). فالحروف المفخمة عندهم تتسم بمخرجين، أحدهما أمامي (Antérieur) والآخر خلفي (postérieur). يتمثل المخرج الأمامي في ارتفاع اللسان اتجاه الحنك، مع انطباقه عليه لينحصر الهواء بينهما، ولذلك سميت بالمطبقة. أما المخرج الخلفي، فيتسم بالتضييق (Resserement) الناتج عن رجوع جذر اللسان إلى منطقة الحلق (pharynx). ويعتبر المخرجان (الخلفي والأمامي) أساسيين لإنتاج هذا النوع من الحروف(31). أما على المستوى الأكستيكي، فتتسم هذه الحروف بجرس قوي وكمية هواء أكبر. ويكون التفخيم سببا في انخفاض قيمة الحزام الثاني (Formant) ورفع قيمة الحزام الأول.

وهناك حروف ليست مفخمة أصلا، ولكنها قابلة للتفخيم Emphatisation في سياقات معينة كاللام والراء. يقول ابن الجزري : «... الحروف المستفلة كلها مرققة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى، بعد فتحة أو ضمة إجماعا. أو بعد بعض حروف الإطباق ... وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة

---

(31) راجع : Bonnot, J.F (1977): Recherche expérimentale sur la nature des consonnes emphatiques de l'arabe classique.

مطلقا...»(32). ومعنى الترقيق عنده «من الرقة وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله، والتفخيم من الفخامة وهي العظمة والكثرة...»(33). ويرتبط تفخيم هذه الحروف بالسياق، لأن الأصل فيها الترقيق. يقول ابن الجزري :«اللام لما كان أصلها الترقيق وكان التغليط عارضا لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها منافٍ للتغليط وهو الكسر»(34). ويوضح مكي بن أبي طالب سبب تفخيم اللام «وأكثر ما يقع لفظ اللام مرققا غير مغلظ... وقد تأتي اللام مفخمة لقربها من الراء، وذلك أن الراء حرف انحرف عن مخرجه إلى مخرج اللام، فلما استعملت العرب في الراء التفخيم والترقيق فعلت مثله في اللام. والتفخيم في اللام أقل منه في الراء»(35). فسبب تفخيم اللام هو قرب مخرجها من مخرج الراء، فيكون تفخيم اللام إذن، على غرار تفخيم الراء. وذلك لكثرة تفخيم الراء وقلة تفخيم اللام.

ونسجل ملاحظة قيمة للفخر الرازي بخصوص التفخيم على المستوى النطقي حيث يقول :«اللام الرقيقة إنما تذكر بطرف اللسان، وأما هذه اللام المغلظة فإنما تذكر بكل اللسان... نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الدال إلى الطاء. وكنسبة السين إلى الصاد. فإن الدال تذكر بطرف اللسان، والطاء تذكر بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة، كنسبة الدال إلى الطاء. وكنسبة السين إلى الصاد. ثم إنا رأينا أن القوم قالوا : الدال حرف والطاء حرف

---

(32) النشر في القراءات العشر : 215/1.

(33) نفسه : 90/2.

(34) نفسه : 119/2.

(35) الرعاية : 162.

وكذلك السين حرف والصاد حرف آخر. فكان الواجب أيضا أن يقولوا : اللام الرقيقة حرف، واللام الغليظة حرف آخر»(36). فهناك وعي واضح عند الرازي بأن الحروف المفخمة تنتج بكل اللسان في حين أن مقابلها كالتاء والسين... الخ تنتج بطرفه. ولا نجد تفسيرا لقوله :(كل اللسان) إلا أنه يتحرك كلية في إنتاج الحروف المفخمة. ولا ندعي أن الرازي أشار إلى رجوع جذر اللسان إلى الخلف، ولكنه كان على وعي بهذه الحركة. لأن كلمة «كل اللسان» تعني طرفه ووسطه وجذره. والدليل على ذلك أنه خصص إنتاج التاء والسين بطرف اللسان. وميز الرازي بين اللامين (المفخمة والرقيقة) وهو تمييز ينبني على معطى صوتي (حركة اللسان). وأدى به ذلك إلى اعتبارهما فونيمين متقابلين كتقابل التاء والطاء، والسين والصاد. ولكن الرازي غاب عنه أن استبدال التاء بالطاء يؤدي إلى تغير المعنى ك(تاب/ طاب)؛ الشيء الذي لا نجده في اللام. فكان الأولى أن تبقى اللام المفخمة ألفونا للام المرققة. لأن التفخيم عارض لها وليس أصلا فيها.

هذا عن الحروف المفخمة التي تقبل التفخيم. وقد ذهب قوم إلى أن الحركة لا تقبل التفخيم، يقول ابن الجزري :«وقال الداني في كتابه التجريد : «الترقيق في الحرف دون الحركة»(37). ويقول أيضا «تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه. إلا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدهما»(38). فلو سلمنا أن التفخيم في الحرف دون الحركة، وأنه يقتصر على

(36) التفسير الكبير : 92/1.

(37) النشر في القراءات العشر :91/2.

(38) نفسه : 111/2.

الحرف ولا يتعداه إلى غيره. ينبني على ذلك استقلالية كل وحدة صوتية عن الوحدة التي تليها أو تسبقها. وبالتالي ننفي التأثير والتأثر بين الأصوات. وهذا لا يتماشى مع معطيات الدرس الصوتي الحديث. أما تخصيص ابن الجزري اللام بالتغليظ والراء بالتفخيم، فلا نرى لذلك مبررا، لأن المقصود بالكلمتين معا هو تفخيم الصوت.

وذهب قوم آخرون إلى أن «الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقا وتفخيما. ثم قال: وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه، ولم يسبق إليه أحد. وقد رد عليه المحققون كالعلامة ابن بضخان في مؤلف سماه «التذكرة والتبصرة، لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره» ونسب من أنكر التفخيم إلى الجهل وغلظ الطباع وعدم الإطلاع... وأما غلظ طباعه فإنه لا يفرق بين ألف (حال) و (طال)»(39). يتضح من النص أن الألف تتأثر بالحرف الذي يسبقها ترقيقا وتفخيما. وهذا يدل على أن القدماء لم يميزوا فقط بين الحركات على المستوى الفونولوجي (َ ُ ِ ا و ي)، بل على المستوى الصوتي أيضا. فالألف المسبوقة بالحرف المفخم ليست هي الألف المسبوقة بالحرف المرقق. بل واتهموا المنكرين لذلك بالجهل وغلظ الطباع وعدم الاطلاع. وبين القسطلاني ذلك من (حال) و(طال)، فالحركة الطويلة (الألف) في الفعلين على المستوى الفونولوجي حركة واحدة، أما على المستوى الصوتي فهما حركتان مختلفتان. فالألف في (حال) مرققة لأنها مسبوقة بالحرف المرقق، والألف في (طال) مفخمة لأنها مسبوقة بالحرف المفخم. وبالتالي تعد الحركة المفخمة ألفونا للحركة المرققة.

---

(39) لطائف الإشارات: 221/3.

وما نسجله عليهم بخصوص تفخيم الحركات، أنهم لم يتعرضوا إلى الواو والياء والفتحة والضمة والكسرة. بل حصروا كلامهم فقط على الألف دون غيرها. علما أن هذه الظاهرة تنطبق على جميع الحركات طوالا كانت أم قصارا.

ولم يتعرض القدماء إلى تفخيم الحروف والحركات فقط. بل تعرضوا أيضا إلى ما يسمى بانتشار التفخيم (Propagation de l'emphase). ومعناه أن الوحدة الصوتية المفخمة تؤثر على الوحدة الصوتية غير المفخمة، وأن هذا التأثير يكون إما تقدميا Progressif أو تراجعيا Regressif.

يقول الإسترابادي بخصوص انتشار التفخيم: «ولام التفخيم يعني بها اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلوة، ويصلون. فإن بعضهم يفخمها(40). ويقول ابن الجزري «وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الإستعلاء. وليس تغليظها اذ ذاك بلازم بل ترقيقها إذا لم يجاوره حرف الاستعلاء اللازم»(41). يتضح من النصين أن سبب تفخيم اللام هو مجاورته لحرف من حروف الإطباق، فينتشر التفخيم من الحرف المفخم إلى اللام لتصبح مفخمة بدورها. كما في (الصلوة ويصلون)، حيث أثرت الصاد في اللام تأثيرا تقدميا. وسوف لن نطيل الكلام حول حدود انتشار التفخيم، هل هو المقطع (Syllabe) أو الكلمة (mot) أو الجملة (phrase). لأن ذلك سوف يزيغ بنا عن بيت القصيد.

---

(40) شرح شافية ابن الحاجب: 255/3.

(41) النشر في القراءات العشر: 111/2.

3-5- الإشمام.

يعد الإشمام ظاهرة صوتية تخص الحركات، ولا علاقة لها بهذا الفصل الذي تعرضنا فيه إلى الألفونات الحركية. والذي دفعنا إلى تناوله هنا صلته بالحركات من جهة، ومن جهة أخرى، كي نبرز أن القدماء لم يتعرضوا فقط إلى النظام الصائتي من منظور صوتي، فيزيائي، وفونولوجي، وذلك بالتعرض إلى الأعضاء المنتجة لها، ومدى وضوحها وخفتها وثقلها وألفوناتها من إمالة وتفخيم، بل تعرضوا إليها أيضا من منظور إيمائي إشاري يخص إشارة العضو المنتج للحركة دون الإصاتة بها، وهو ما يعرف عندهم بالإشمام.

اختلف في تسمية الإشمام، فالكوفيون يسمون الإشمام روما والروم إشماما(42). وبرغم اختلاف التسميات، فالغالب أن الروم هو تضعيف الصوت بالحركة، والإشمام هو الإشارة إليها بالعضو المنتج لها. عرفه الداني بقوله :«وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا. ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير. إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة... فيكون في الرفع»(43). وعرفه البناء بقوله : «وأما الإشمام فهو حذف حركة المتحرك في الوقف، فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلى الحركة. والفاء في "فضم" للتعقيب. فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام. وهو معنى قول الشاطبي: والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما يسكن. وهو أتم من التعبير بـ"بعد"، لعدم إفادته التعقيب. والأعمى يدرك الروم بسماعه لا الإشمام لعدم المشاهدة إلا بمباشرة. ويكون أولا ووسطا

(42) راجع النشر: 121/2.

(43) التيسير في القراءات السبع: 59.

وآخرا... والإشمام يكون في المرفوع والمضموم فقط نحو الله الصمد، من قبل ومن بعد... ولا يكون في كسرة ولا فتحة»(44). وعرفه ابن الجزري بأنه : "عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة وكلاهما واحد. ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف"(45). يتضح من التعاريف السابقة، أن الإشمام هو إشارة إلى الحركة بالعضو المنتج لها دون التلفظ بها. فهو خاص إذن بالجانب الإيمائي وليس له تعلق بالجانب الصوتي للحركة. أما قولهم (فإنه يكون في المرفوع والمضموم)، هو تمييز بين الكلمات المعربة والمبنية ؛ لأن الرفع يكون في الإعراب، والضم في البناء. فهذا التمييز تمييز على المستوى الوظيفي فقط. أما على المستوى الصوتي فيرتبطان معا بجنس الضمة.

ويقول السيوطي عن فائدة الإشمام: هي «بيان الحركة التي تثبت من الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها»(46). فوظيفة الإشمام هي وظيفة إشارية لنوع الحركة. ويدل هذا على أن القدماء كانوا على وعي بدور الشفتين في إنتاج الضمة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وسار النحاة مذهب القراء في عدهم الإشمام إشارة إلى الحركة، دون الإصاتة بها. يقول أبو علي الفارسي : «الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيفصل

---

(44) إتحاف فضلاء البشر: 101.

(45) النشر في القراءات العشر: 121/2.

(46) الإتقان في علوم القرآن: 79/1.

بين المدغم والمدغم فيه. وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس بخارج إلى اللفظ»(47). وأورد ابن جني دليلا آخر على أن الإشمام إشارة إلى صوت الحركة دون التلفظ بها، وذلك في قوله:«وأما ما أنشده أيضا من قول الراجز

متى أنام لا يؤرقني الكَرِيْ *** ليلا، ولا أسمع أجراس المَطِيْ

فزعم أن العرب تشم القاف شيئا من الضم، وهذا يدلك من مذهب العرب، على أن الإشمام يقرب من السكون. وأنه دون روم الحركة... فالقاف من «يؤرقني» بإزاء سين مُسْتَفْعِلُنْ، والسين كما ترى ساكنة، ولواعتددت بما في القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى متفاعلن...

فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتدبها والحرف الذي هي فيه ساكن أو كالساكن(48). فعدم الاعتداد بالإشمام في الميزان العروضي دلالة على أن حرف القاف لا يحمل حركة. وإنما أشير إلى الحركة دون الإصاته بها. ولا نوافق على ما ذهب إليه ابن جني من اعتباره القاف إما ساكنا وإما كالساكن، لأن الحرف إما ساكن وإما متحرك، فالساكن هو المجرد من الحركة، والمتحرك هو الذي تصاحبه الحركة كيفما كانت طبيعتها، مختلسة كانت أو روما أو حركة أو حركة مشبعة ؛ لأن قوله كالساكن يفهم منه أنه منزلة بين منزلة السكون والحركة ؛ وأكاد أجزم أن ليس لهذه الحالة كيانا على المستوى الصوتي.

---

(47) الحجة في علل القراءات: 159/1.

(48) سر صناعة الإعراب: 60/1.

خلاصة :

هكذا كان العرب على وعي بظاهرة الألفونات على مستوى الحروف والحركات. وكانوا يسمونها بالفروع. فقد ميزوا بين اللام المرقّقة والمفخمة. ولاحظوا أن حرفا واحدا قد تعتريه تشكلات صوتية وذلك حالة كونه فاء أو عينا أو لاما للكلمة. ولقد توفق ابن جني أيما توفيق وهو يتحدث عن الصاد في (صبر، يصبر، اص) وذلك في قوله : «فتلك إذا ثلاثة أحرف متعادية، لثلاثة أحرف متتالية». فهذه الأحرف المتعادية ماهي إلا ألفونات لصاد واحدة. وذلك لأن عامل السياق هو الذي جعلها تتخذ أشكالا صوتية تختلف من موقع إلى آخر.

ولقد أدرك العرب هذه الألفونات من نواحي متعددة. فالإمالة مثلا تعد حركة فرعية ناتجة عن إمالة الفتحة نحو الكسرة. كما في عابد مثلا. فلا هي بفتحة خالصة، ولا كسرة خالصة.

وقد أدركوا ذلك أيضا من خلال حديثهم عن الحركة التي تلي الحرف المفخم، فالألف تتأثر به فتكتسب خصائصه وتصير مفخمة بدورها. واتهموا منكري هذا التأثير بغلظ الطباع وعدم الاطلاع، وذلك لعدم تمييزهم بين ألف (حال وطال). إلا أن نظرتهم هذه كانت تقتصر على الألف دون غيرها من الحركات. مما ينم عن قصورهم في إدراك شامل لهذا التأثير.

واختلفوا في هذه الحركات الفرعية، فهي عند ابن جني ستة دون عد الحركات الطوال. وأوصلها الفارابي إلى خمس عشرة حركة دون الحركات القصار، مع ضم اللام والميم والنون إليها لما فيها من وضوح سمعي تشارك به الحركات. أما الفخر الرازي فكانت نظرته شاملة حيث اعتمد فيها على عنصري الطول والقصر، وعلى المدة الذاتية والموضوعية، وعلى كيفية إنجاز الحركة ليصل العدد إلى تسع عشرة حركة.

الفصل الرابع: كمية الحركات

4.1- **المدة الذاتية.** Durée intrinsèque

4.2- **المدة الموضوعية.** Durée cointrinsèque

4.3- **الاختزال الحركي.** Abrégement vocalique

4.4- **الروم.**

تعتبر المدة الزمنية (Durée) مكونا أكستيكيا للحركة. وأدرك القدماء هذا المكون، فعبروا عنه بالقصر والطول. فالمدة الزمنية، هي الوقت الذي تستغرقه الأعضاء النطقية في إنتاج الحركة. وأدركوا أيضا مكون الشدة، Intensité فعبروا عنه بقوة الصوت وضعفه. كما أدركوا أيضا مكون التردد Fréquence دون أن يكونوا على علم بالحبال الصوتية، فعبروا عنه بالحدة والثقل. إلا أن مكون المدة الزمنية استأثر عندهم بحيز أكبر مقارنة مع باقي المكونات، وذلك -في نظرنا- لسهولة ملاحظتة.

تعرض القدماء إلى مدة الحركة حالة كونها مجردة عن السياق، وهو ما يعرف في علم الأصوات الحديث بالمدة الذاتية، Durée intrinsèque. فلكل حركة مدتها الذاتية الخاصة بها التي تميزها عن حركة أخرى. ولكن هذه المدة الزمنية سرعان ما تتغير بفعل عوامل خارجية، قد تكون عوامل لغوية أو غير لغوية، وفي هذه الحالة تسمى بالمدة الموضوعية Durée cointrinsèque أوObjective. وقد لاحظ القدماء أيضا أن الحركة تتعرض في سياقات معينة إلى ما يعرف بالاختزال Réduction، فسموا ذلك بالاختلاس. وعبر أصحاب القراءات من جهتهم عن ذلك بالروم. وبرغم الفوارق الموجودة بين الإختلاس والروم، فإنهما يشكلان معا ظاهرة اختزالية للحركة.

وخصصنا هذا الفصل كاملا لمعالجة المدة الزمنية للحركة عند القدماء، سعيا منا لإبراز تصورهم ومدى إحاطتهم بهذه الظاهرة الصوتية.

1.4- المدة الذاتية:

يقول ابن الجزري واصفا الحروف الهوائية. «وإنما سميت بالهوائية لأن كل واحد منهن يهوي عند اللفظ به في الفم، فعمدة خروجها من هواء الفم. وأصل ذلك الألف. والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في هواء الفم من الواو والياء»(1). يتضح من كلام ابن الجزري أنه يتحدث عن الوقت الذي يستغرقه الهواء في الخروج من الفم. إلا أن هذا الوقت يختلف من حركة إلى أخرى، لتكون الألف أمكنهن في هواء الفم. ولنلاحظ كلمة (أمكن) على وزن أفعل الدالة على صيغة التفضيل. فإنها تدل على ترتيب هذه الحروف (ا-و-ي) من الأكبر إلى الأصغر. لتكون الألف أمكن من الواو، وتكون الواو أمكن من الياء في الوقت الذي تستغرقه الأعضاء في إنتاج هذه الحركات (*). نستخلص من ذلك أن المدة الذاتية للألف أكبر من الواو والياء. وأن المدة الذاتية للواو أكبر من الياء. إلا أن ابن الفحام ينفرد بترتيب آخر. يقول ابن الجزري «وأبعد ابن الفحام فقال: أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف»(2). وقول ابن الفحام، مردود عليه، وذلك من جهتين: أن القدماء يذهبون إلى أن الألف أمكن من الواو والياء (ابن جني، ابن سينا،... الخ) ومذهبهم هذا يحالف الصواب. ومن جهة أخرى فإن ما توصل إليه القدماء تؤكده معطيات الدرس الصوتي الحديث. فالحركات المنفتحة كالألف مثلا تكون مدتها الزمنية أطول من الحركات المغلقة كالياء. وتأتي الواو لتتوسط بينهما لأنها ليست

---

(1) التمهيد في علم التجويد: 102-103.

(*) راجع هذا الترتيب أيضا في سر صناعة الإعراب: 1/ 7.

(2) النشر في القراءات العشر: 1/204.

بحركة منفتحة ولا منغلقة. وعبر ابن سينا في رسالته بوضوح عن المدة الذاتية في معرض حديثه عن الألف والواو والياء. «ثم أمر هذه الثلاثة على مشكل، ولكني أعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة. وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف. وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة والياء المصوتة إلى الكسرة»(3). فابن سينا عبر بأسلوب أكثر دقة ووضوحا من الذين استعملوا كلمة (أمكن) للمقارنة بين المدة الذاتية للحركات الطوال (ا-و-ي). وكان أكثر وضوحا أيضا من الذين استعملوا كلمة (أبعاض) وذلك في مقارنتهم بين الحركات القصار والطوال. فكلمة (أبعاض) تعني الجزء، وهذا الجزء لا يمكن تدقيقه، فقد يكون جزءا أصغر أو جزءا أكبر. إلا أن كلمة (ضعف) الواردة عند ابن سينا تفي بالغرض المطلوب. وتحدد المدة الذاتية للحركة الطويلة إزاء الحركة القصيرة. فمدة الألف والواو والياء ضعف أو أضعاف الفتحة والضمة والكسرة. وقد يبدو للقارئ أن الجمع بين ضعف وأضعاف لا يعبران عن الدقة والوضوح اللذين وسمنا بهما كلام ابن سينا، لأن الضعف هو العدد المضروب في اثنين، والأضعاف هو العدد المضروب في ثلاثة فما فوق. فيحصل التباس حول مدة الطوال، هل هي ضعف أم أضعاف القصار؟. ولن أكون مغاليا إن قلت إن ابن سينا أصاب كبد الحقيقة، وذلك بتمييزه بين مدتين كل منهما يرتبط بسياق معين. فالطوال تكون ضعف القصار في السياق المنعزل (*). وتكون أضعافها في سياقات خارجية أخرى كالندبة والاستغاثة مثلا. وسنوضح ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

(3) أسباب حدوث الحروف: 17.

(*) ALANI, S (1970) : Arabic phonology : P 75.

ولا نوافق على ما ذهب إليه حفني ناصف في قوله: «... الألف بمقدار فتحتين، والواو بمقدار ضمتين، والياء بمقدار كسرتين، وسواء أسرعت في الكلام أو أبطأت فالنسبة محفوظة. بمعنى الألف يستغرق نطقها من الزمن بقدر ضعف ما تستغرقه الفتحة. والفتحة يستغرق نطقها من الزمن بقدر نصف ما تستغرقه الألف»(4). فقد افترض في الألف والواو والياء مدة ثابتة لا تتغير مهما تغيرت طريقة التكلم، وأن الحركات الطوال ضعف للحركات القصار في جميع السياقات والمواقع ؛ الشيء الذي يخطئه الدرس الصوتي الحديث. فطريقة التكلم Débit تعد عاملا من العوامل التي تؤثر في مدة الحركة. فكلما كانت طريقة الكلام سريعة rapide Débit قصرت المدة، وكلما بطؤت Débit lent طالت المدة.

(4) تاريخ الأدب: 21.

2.4- المدة الموضوعية.

تعرض القدماء إلى المدة الموضوعية ولاحظوا تغيرا في مدة الحركة، وأرجعوا هذا التغير إلى مجموعة من العوامل، يمكن تصنيفها إلى عوامل غير لغوية Extra linguistique. وعوامل لغوية Linguistique. وعبر القدماء عن الصنف الأول بالسبب المعنوي وعن الصنف الثاني بالسبب اللفظي. ولخص ابن جني هذه العوامل في باب مطل الحروف حيث يقول : «والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة وهي الألف والياء والواو.

اعلم أن هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت... فبينها امتداد ولين، نحو قام، وسير به، وحوت... إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مدتها ثلاثة. وهي أن تقع بعدها -وهي سواكن توابع لها لما هو منهن وهي الحركات من جنسهن -الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذكر»(5). يميز ابن جني في هذا النص بين نوعين من المدد (الذاتية والموضوعية). ويميز كذلك بين نوعين من العوامل المؤثرة في هذه المدة (لغوية- غير لغوية). فالمدة الذاتية هي الموجودة في قام- سير- حوت. إذ لولا المد الكائن فيها لما كانت حركات طوال. ويشرح ابن الجزري ذلك بوضوح في معرض حديثه عن المد قائلا:« والمد... هو عبارة عن زيادة مط في حروف المد على المد الطبيعي وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه»(6). فالمد الطبيعي هو المدة الذاتية للحركة، وزيادة المد هي المدة التي تنضاف إلى المد الطبيعي في سياق معين، لتكون بذلك مدة موضوعية لا ذاتية. وقد

---

(5) الخصائص: 3/124-125.

(6) النشر في القراءات العشر: 1/313.

أكد ابن جني ذلك في قوله إن هناك أماكن يطول فيها الصوت وتتمكن فيها المدة. وحصر هذه العوامل المؤثرة في الهمزة والحرف المشدد والتذكر. فالهمزة والحرف المشدد عوامل لغوية، والتذكر عامل غير لغوي.

عوامل غير لغوية.

المبالغة: هناك عوامل خارج إطار اللغة تساهم في تغيير المدة الذاتية للحركة ومن بينها المبالغة. وقد أورد السيوطي ذلك في معرض حديثه عن أسباب المد . «وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي. وهو سبب قوي مقصود عند العرب... ومنه مد التعظيم في نحو، لاإلاه إلا الله، لاإله إلا أنت ... ويسمى مد المبالغة... قال ابن مهران في كتاب المدات، إنما سمي مد المبالغة، لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله تعالى. قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء... وقد ورد عن حمزة مد المبالغة للنفي في لا للتبرئة نحو لا ريب»(7). ففي (لاإله) و(لا ريب)، هناك تطويل المدة الزمنية للحركة الطويلة (ا) وذلك بفعل الضغط على المقطع (لا). والهدف من هذا الضغط الذي أدى إلى تمديد المدة الزمنية هو التعظيم والمبالغة ونفي إلاهية أخرى غير إلاهية الله. وتعرف هذه الظاهرة في علم الأصوات بالنبر الإلحاحي(*)، Accent d'insistance. حيث يعتبر هذا النوع من النبر خارجا عن إطار الكلمة. لأن حضوره يكون رهينا بسياقات معينة تفرض على المتكلم استعماله. وذلك لأداء شحنة دلالية معينة. فالمدة الزمنية للحركة الطويلة (ا) تختلف من قولنا مثلا (لاإلاه)

---

(7) الإتقان في علوم القرآن: 99/1.

(*) راجع نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية.

و(قال)، فالأولى تحمل مداً إضافيا على المد الطبيعي، وذلك قصد المبالغة. والثانية تحمل مدا طبيعيا، لأنها وردت في سياق عادي.

التذكر: ورد في "الخصائص" أن التذكر من الأسباب التي تجعل المتكلم يطيل المدة الزمنية للحركات الطويلة والقصيرة. يقول عن الحركات الطوال :«وأما مدها عند التذكر، فنحو قولك: أخواك ضربا، إذا كنت متذكرا للمفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك)، أي ضربا زيدا ونحوه. وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك، أي ضربوا زيدا أو ضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياما. فتتذكر الحال. وكذلك الياء في نحو اضربي أي اضربي زيدا ونحوه.

وإنما مطلت ومددت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكر، من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة، ولا ممكنة المدة فقلت: ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكر، لم يوجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا. ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك. لكنك لما وقفت ومطلت الحرف، علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته»(8). فالتذكر يستدعي الوقف pause. وميز ابن جني بين وقفتين. وقفة لا تمدد فيها مدة الحركة، تكون وقفة عادية كقولك ضربا مثلا، وقد تكون وقفة تذكر مع إطالة الصوت. أما النوع الثاني من الوقفتين، فهي التي تمدد فيها الحركة ويكون هذا التمديد بمثابة مدة موضوعية

---

(8) الخصائص: 128/3.

تكتسبها الحركة في سياق يدل على أن المتكلم متذكر للحال أو الظرف. ويدل هذا المطل أيضا على أن الكلام لا يزال مرتبطا بجزء آخر لا زال المتكلم يتذكره ويفكر فيه.

ولم يقصر ابن جني تمديد المدة الزمنية فقط على الحركات الطوال، (ا-و-ي)، بل نجد أيضا المدة الزمنية للقصار تطول وذلك لغرض التذكر. يقول: «وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن أيضا حينئذ، كما تمطل الحروف، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك. ومع الكسرة: أنتي، أي أنت عاقلة، ونحو ذلك. ومع الضمة: قمتو، في قمت إلى زيد ونحو ذلك»(9). فالحركات القصار، تكتسب مدة موضوعية في سياق التذكر أيضا. إلا أننا لا نوافق على الطريقة التي وضح بها ابن جني مطل هذه الحركات. ولنا عودة للتعليق على كلامه هذا، بعد إنهاء الأغراض التي تمدد فيها الحركات.

الإنكار: الإنكار عامل من العوامل التي تؤثر في مدة الحركات. يقول ابن جني: «وذلك مدة الإنكار، نحو قولك في جواب من قال: رأيت بكرا: أبكر نيه، وفي جاءني محمد: أمحمَّدُنيه، وفي مررت على قاسم: أقاسِمنِيه... تقول في قام عمر: أعمروه، وفي رأيت أحمد: أأحمداه، وفي مررت بالرجل آلرجليه»(10). وما يهمنا من هذه الأمثلة، هو أن الحركات الطوال الواردة في (عمروه- أحمداه- آلرجليه) لم تنطق نطقا عاديا، وإنما أضيفت لمدتها الذاتية مدا إضافيا، وذلك لغاية الإنكار.

---

(9) الخصائص: 130/3.

(10) نفسه: 154/3.

النـدبـة: يشـتـرك الإنكار مع الندبة في التـأثيـر على مـدة الحـركـات. يقـول ابن جني : «الإنكار مضـاه للندبة، وذلك أنه موضـع أريد فـيه مـعنى الإنكار والتـعجب. فمطل الصوت به، وجعل ذلك أمارة لتناكره. كما جاءت مدة الندبة إظهاراً للتفجع، وإيذانا بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع... الغرض في الموضعين جميعا إنما هو مطل الصوت، ومده وتراخيه والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك»(11). ونمثل للندبة بقـولنا : وازيداه، واعـبـد الملكاه، واغـلام زيداه، حـيث أضـاف المتكلم مـدة إضافية إلى المدة العادية للحركة. وذلك لإبراز المصاب الجلل، والفاجعة التي حلت به. فضاهت الندبة الإنكار لما فيهما من مطل الصوت وتمديده.

فـالمبـالغـة والتـذكر والإنكار والندبة كلها عـوامل خـارجيـة تدْفع المتكلم إلى إضافة مدة زمنية إضافية إلى المدة العادية للحركة. وذلك أن المتكلم يبالغ أو يتذكر أو ينكر أو يندب. ويتجلى مفعول هذه الحالات جميعها على الحركة في إطالة مدتها. يقول ابن جني :«حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليها ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهن، وإذا وقعن بين الحرفين تمكن، واعترض الصدى معهن. ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى. ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة، وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن، ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن وتطاولا إلى إطالتهن. وذلك قولك وازيداه...

والمعنى الجـامع بين التـذكر والندبة قـوة الحـاجـة إلى إطالة الصـوت في

---

(11) الخصائص: 155/3.

الموضعين... فتمت هذه الأحرف وإن وقعن أطرافا. كما يتمن إذا وقعن حشوا لا أواخرا، فاعرف ذلك»(12).

فإضافة الهاء مثلا في (وازيداه) كان سببا في زيادة مدة الألف مقارنة مع قولنا مثلا (وازيدا). لأن الوقف على الألف لا يفي بالمد المطلوب، فأضيفت الهاء حتى يستطيل صوت الألف ويتمدد.

فلما كان المعنى الجامع بين المبالغة والتذكر والإنكار والندبة هو قوة الحاجة، تم اللجوء إلى تطويل المدة الزمنية للحركة للتعبير عنها. إلا أن الطريقة التي وضح بها ابن جني تمديد مدة الحركة تعتمد على الكتابة أكثر من اعتمادها على الصوت ذاته. يقول ابن جني في معرض حديثه عن مطل الحركات :«وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشىء بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو، فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة، ما أنشده أبو على لا بن هرمة يرثي ابنه في قوله:

فأنت من الغوائل حين ترمى ** ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد بمنتزح: مفتعل من النازح...

ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد...

ومن مطل الضمة قوله:

---

(12) الخصائص: 129/3.

وإنني حيث ما يشري الهوى بصري ***من حيث ما سلكوا أدنوفأ نظور»(13)

ويقول أيضا عن الحرف الساكن إذا وقف عليه إنه : «إذا حرك انبعث الصوت في الحركة، ثم انتهى إلى الحرف، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته. وذلك قولك في نحو قَدْ - وأنت تريد قَدْ قام ونحوه. إلا أنك تشك أو تتلوم لرأي تراه من ترك المبادرة بما بعد ذلك -: قدِي وفي من: مَني، وفي هَلْ هَلِي،...»(14). فالكلمات التي استشهد بها ابن جني كلها كلمات مطلت فيها الحركات فنشأت عنها حروف. فالألف متولدة عن الفتحة، والواو عن الضمة، والياء عن الكسرة. ويبدو ذلك جليا في قوله إن الحرف الساكن يحرك بالفتحة مثلا، فتشبع الفتحة حتى يتولد عنها الألف، فتمطل الألف. وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن المد الحقيقي لا يكون إلا في الحركات الطوال فقط. لأن الحركة القصيرة إن مدت صارت حرفا، وبالتالي فهو الذي يحصل فيه المد وليس الحركة. ونشرح ذلك بالرسم الآتي قَدْ -- قَدِ -- قدِي.

فأثر المستوى الكتابي واضح في نظرة ابن جني، وذلك لأن لجوءنا إلى الألف والواو والياء قصد وضع علامة كتابية دلالة على أن الحركة المستعملة هي حركة طويلة لا غير. ففي (قدي) مثلا، لا نشبع الفتحة حتى تصير فتحة طويلة، ثم نشبعها هي الأخرى بدورها، وإنما نشبع الفتحة. ولكي نسمها بالحركة الطويلة أضفنا لها الألف دليلا عليها.

أما ما يجري على المستوى الصوتي، فتمديد لمدة الحركة لا غير. وسنشرح ذلك من الكلمتين الآتيتين: (قدِي) و(وازيداه). فالكلمة الأولى قد تحولت الحركة من

---

(13) الخصائص: 3/123-124.

(14) نفسه: 3/130.

قصيرة إلى طويلة، أي من الكسرة إلى الياء، حيث أضفنا مدة زمنية إلى المدة الذاتية للكسرة فتحولت إلى ياء. وحتى يتضح لنا ذلك على المستوى الكتابي أشرنا لها بالياء. فليس الأمر كما قال ابن جني: تمدد الكسرة أولا حتى تصير ياء، ثم تمدد الياء. وإنما هو تمديد للحركة الأصلية لا غير.

أما الكلمة الثانية فقد مددنا فيها مدة الألف لتتحول من طويلة إلى أطول. وذلك حتى يظهر للمتكلم أن هناك سياقا خارجيا استدعاه إلى إضافة مدة إضافية إلى المدة الذاتية للألف. فليست الحركة هي التي تتغير، وإنما مدتها الزمنية هي التي تتغير. فقد تتحول الحركة من قصيرة إلى طويلة (قدي)؛ أو من طويلة إلى أطول (وازيداه)؛ أو من طويلة إلى قصيرة (ما استكتب)؛ أو من قصيرة إلى أقصر كما هو الحال -كما سنرى- في الروم والاختلاس.

هكذا يبدو أن المستوى الكتابي مارس تأثيره على التحليل الصوتي عند القدماء ليس فقط في ما ورد ذكره، بل في أمور أخرى سنتعرض لها في الفصل الخامس من هذا الكتاب. ومما يؤكد فصلهم بين الحركات القصار والطوال، وأن الحركات هي الفتحة والضمة والكسرة، وأن الألف والواو والياء حروف، تمييز ابن جني في حديثه عن المطل بين بابين مستقلين: باب في مطل الحركات وآخر في مطل الحروف.

العوامل اللغوية: بالإضافة إلى العوامل غير اللغوية التي رأينا أنها تؤثر على المدة الزمنية للحركة. هناك العوامل اللغوية ؛ ونقصد بها الوحدات الصوتية المجاورة للحركة، والتي تؤثر في مدتها الذاتية لتكسبها مدة موضوعية. ويشير ابن جني بوضوح إلى تغير مدة الحركة بناء على تأثير العوامل اللغوية في قوله «ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توام كوامل، قد تجدهن في بعض

الأحـوال أطول وأتم منهن في بعض. وذلك قـولك : يخـاف وينام، ويسـيـر ويطيـر، ويقوم ويسوم، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما. وإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحـرف المدغم، ازددن طولا وامـتـدادا، وذلك نحـو يشـاء... أفـلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهن بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن»(15). فـابن جني يركز حـديثـه على الحركات الطوال، ويميز فيها بين حالتين: حالة كونها توام كوامل، أي مستوفية لمدتها الذاتية كما في قيام مثلا. والحالة الثانية عبر عنها ابن جني بكلمة (أطول) دلالة على زيادة مدة إضافية على المدة العادية للحركة. وزيادة هذه المدة لا يكون عشوائيا، بل يرتبط بسياق معين. وأول هذه السياقات:

الهمزة: يقول ابن جني موضحا دور الهمزة في تمديد مدة الحركة:«فالهمزة نحو كساء، ورداء، وخطيئة، ورزيئة، ومقروءة، ومخبوءة. وإنما تمكن المد فيهن مع الهمزة، أن الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه. فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تمادين بهن نحوه طُلْنَ وشعن في الصوت، فوفين له وزدن في بيانه ومكانه. وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد. ألا تراك إذا قلت: كتاب وحساب وسعيد وعمود لم تجدهن لَدْنَات ولا ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد»(16). ويقول الفرغاني في نفس السياق : «أما حروف المد فقد تلحقها تلك الزيادة المسماة مداً... أن يكون بعد واحد منها الهمزة وهي حرف... كأغلظ ما يكون من الحروف. ولذلك نرى فيه نسبة التهوع. وحروف المد لاشك أنها ألين الحروف وأرقها، فأريد

---

(15) سر صناعة الإعراب: 1/17-18.

(16) الخصائص: 3/125.

التشاكل بينهما. فزيد في مقدار حرف المد ليتدارك بطوله ما فاته من الغلظ المشاكل لغلظ الهمزة... نحو جاء أو صائم»(17). فالهمزة وحدة صوتية تؤثر على مدة الحركة فتزيد من طولها. إلا أننا لا نذهب مذهب الفرغاني في اعتباره مد الحركة هاهنا عوضا عن غلظ الهمزة، وذلك حتى يحصل التشاكل بينهما. فالهمزة صوت قوي وحاد. أما الغلظ فسمة للحروف المفخمة. إضافة إلى أن الهدف ليس هو التشاكل بين الصوتين، لأنهما لا يمتلكان نفس الخصائص الصوتية. وإنما مُدَّت الحركة بفعل تأثير الهمزة، لأن طريقة تكلم اللغة ونطقها يفرضان ذلك.

الحرف المشدد: يقول ابن جني :«وأما سبب نعمتهن ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن -كما ترى- سواكن وأول المثلين مع التشديد ساكن. فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الإعتماد عليها. فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها... وذلك نحو : شابّة ودابّة... وإذا كان كذلك، فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محفوظا بتمامه وتمادى الصوت به، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو. فشابة إذاً أوفى صوتا وأنعم جرسا من أختيها. وقضيب بُكّر أنعم وأتم من قوصّ به... لبعد الواو من أعرق الثلاث في المد وهي الألف وقرب الياء إليها» (18). فمجيء الحرف المشدد بعد الحركة يستلزم تمديد مدتها، إلا أن ابن جني في تحليله ل(شابة- قضيب بكر- قوص به) لا حظ اختلافا في هذا التمديد، حيث تكون الألف أطول من الواو والياء، وتكون الياء أطول من الواو. أمّا السر في

---

(17) المستوفى في النحو: 197/2.

(18) الخصائص: 126/3.

هذا الاختلاف، فلأن مدتها الذاتية تختلف بناء على درجة الانفتاح والانغلاق. ولما انضافت هذه المدة الإضافية إلى المدة الذاتية تأكد الاختلاف بينهما. إلا أن مذهب ابن جني في اعتبار الياء أطول من الواو فيه نظر. وذلك لأن الياء أكثر انغلاقا من الواو. وفي الدرس الصوتي الحديث، كلما كانت الحركة مغلقة كانت مدتها الزمنية أقصر (19).

وقد أضاف الفرغاني عاملين آخرين يؤثران على كمية الحركات وذلك في قوله:«والثالث من تلك المواضع أن يكون بعد حرف المد ساكن غير مشدد، فلا بد أن يمدّ لأجله، لأنه لو لم يمد حرف المد لم يمكن النطق بالساكن... وذلك نحو «محياي»».

والرابع من تلك المواضع أن يكون ماقبل حرف المد همزة من غير أن يكون قبلها ساكن... آدم... وإيتاء، فإنه يمد حرف المد بعد الهمزة كما يمد قبل الهمزة. والعلة فيه قد يمكن أن تكون هي المحافظة على حرف المد، فإنه إذا لم يشبع المد فيه كان بالحري أن يخفى مع الهمزة »(20). والملاحظ في حديثهم عن العوامل اللغوية، أنهم قصروا كلامهم على الحركات الطوال فقط، علما أن القصار أيضا قد تتعرض إلى التمديد. فالحركة القصيرة مثلا تطول مدتها الزمنية إن وجدت في مقطع مفتوح مقارنة مع المقطع المغلق. كما يعتبر الجهر والهمس أيضا من العوامل المؤثرة في مدة الحركة.

---

(19) Yacoubi, Z (1991): Contribution Exprimetale à l'étude Acoustique et pshycoua coustique des voyelles de l'arabe, P 113.

(20) المستوفى في النحو: 200-201.

3.4- الإختزال الحركي: Réduction vocalique

كانت دراسة القدماء لكمية الحركات دراسة شاملة. فقد نظروا إليها من حيث مدتها الذاتية، فقارنوا بينها، وأبرزوا خصائص كل حركة على حدة. ولاحظوا أن هذه المدة قد تعتريها تغيرات تزيد الحركة طولا، وذلك بفعل عوامل لغوية، وأخرى غير لغوية. كما لا حظوا أيضا أن مدة الحركة يعتريها نقص، فاصطلحوا على تسميته بالاختلاس والروم، وتعرف هذه الظاهرة في علم الأصوات الحديث بالاختزال الحركي Abrégement ou Réduction vocalique .

ويلخص القسطلاني أحوال الحركة من حيث مدتها فيقول : «ثم إن الحركة تكون كاملة وناقصة. فالأولى: هي المهيأة التي لو مدت لتولد عنها حرف من جنسها، والأخرى: هي المختلسة.

والاختلاس: هو الإسراع بالحركة، حتى يظن سامعها أن المسموع سكون لا حركة. ووزن الحركة من التحقيق نصف الحرف المتولد عنها، ولذلك سموا الفتحة الألف الصغرى، والكسرة الياء الصغرى، والضمة الواو الصغرى. فنقص الحركة كما أجمع عليه لحن والاختلاس الإتيان ببعض الحركة»(21). يلخص هذا النص أحوال مدة الحركة. إلا أن نظرة القسطلاني تبقى قاصرة لأنه يقصر كلامه على الحركات فقط (ـَ ـِ ـُ) دون الحروف (ا-و-ي). بدليل قوله (إن الحركة تكون كاملة... هي المهيأة التي لو مدت لتولد عنها حرف من جنسها). ويتضح من كلامه أنه يتحدث مثلا عن الفتحة الكاملة التي إن مدت تولد عنها الألف. علما بأن الكمال

---

(21) لطائف الإشارات: 187/1.

والنقصان ينطبقان على القصار وعلى الطوال أيضا. فتكون الحركة الكاملة إذا هي الحركة القصيرة أو الطويلة التي استوفت مدتها الزمنية. وتكون الحركة الناقصة هي الحركة القصيرة أو الطويلة التي انجزت باختزال في مدتها العادية. وهو ما اصطلح عليه القدماء بالاختلاس والروم.

فالاختلاس عندهم هو الإسراع بنطق الحركة. وينتج عن عملية الإسراع اختصار في المدة الزمنية. أما ما يجري على المستوى النطقي، فهو أن الأعضاء المنتجة للحركة لا تصل إلى النقطة التي تصل إليها عادة في الكلام العادي. فتختصر الأعضاء المسافة النطقية مما يؤدي إلى تغير في طبيعة الحركة. وأي تغير على المستوى النطقي يؤدي إلى تغير على المستوى الأكستيكي. فالاختلاس هو اختزال الحركة، والنطق ببعضها. ولكن الحركة المختلسة تبقى من المنظور الفونولوجي حركة تامة. مما يؤكد لنا مرة أخرى أن القدماء كانوا على وعي بالظاهرة الصوتية من منظورها الصوتي الإنجازي والفونولوجي الوظيفي. يقول ابن جني: «فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفا، فليست حركة مشمة شيئا من غيرها من الحركتين. وإنما أضعف اعتمادها وأخفيت لضرب من التخفيف. **وهي بزنتها إذا وفيت ولم تختلس**. وقد تقدمت الدلالة على أن همزة بين بين كغيرها من سائر المتحركات في ميزان العروض الذي هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك. وكذلك غير هذه الهمزة من الحروف المخفاة الحركات نحو قوله تعالى (مالك لا تأمنا). وغير ذلك كله محرك وإن كان مختلسا»(22). فرغم اختلاس الحركة وذهاب جزء

(22) سر صناعة الإعراب: 1/56-57.

كبير منها، يبقى الحرف المصاحب لها حرفا متحركا لا ساكنا، وذلك استنادا إلى الميزان العروضي. وكان الهدف عندهم من الاختلاس هو التخفيف على ألسنتهم في النطق. يقول ابن جني: «وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة، ولم يشبعوها. ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو «مالك لا تأمنا على يوسف» مختلسا ولا محققا... وكذلك قوله عز وجل «فتوبوا إلى بارئكم» مختلسا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة. والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة»(23). والحركة المختلسة لا تقتصر فقط على اللغة العربية، فقد لا حظها ابن جني في لغة العجم: «وأما أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا :«كليد» فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة، فإن حركتها جد مضعفة حتى إنها ليخفي حالها على فلا أدري أفتحة هي أم كسرة. وقد تأملت ذلك طويلا فلم أصل منه بطائل»(24). فالكاف من كلمة «كليد» إن لم تكن ساكنة فهي متبوعة بحركة مختلسة. واختزالها وعدم إتمامها في النطق أدى بابن جني إلى جهل طبيعتها. ومرد ذلك إلى الوقت القصير الذي يستغرقه المتكلم في إنتاجها.

لا يقتصر الاختلاس فقط على الحركات القصار كما ورد في «بارئكم» و«تأمنا»، بل نجده أيضا في الحركات الطوال؛ فقد أوضح الأزهري ذلك في قوله: «ومن تبيان ذلك، أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة، فإذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن، كقولك عبد الله ذو العمامة كأنك قلت ذُلْ، وتقول رأيت

---

(23) الخصائص: 1/72.

(24) نفسه: 1/92-93.

ذا العـمـامـة، كـأنك قلت ذَلْ، وتقـول مـررت بذي العـمـامـة، كـأنك قلت ذِلْ ونحـو ذلك»(25). يوضح الأزهري - بالكتابة الصوتية (ذُلْ، ذَلْ، ذِلْ) وذلك في قولنا ذو العمامة ذي العمامة ذا العمامة- أن الحركات الطوال اختزلن فصرن قصاراً. والدليل على ذلك، أنه أزال العلامة الكتابية الدالة على المد. فدل ذلك على زوال الطول وبقاء القصر في الحركة. فكما اختلست الفتحة مثلا حتى كادت أن تصير سكونا، اختلست الفتحة الطويلة فصارت فتحة. يقول الفراء في هذا السياق: « للعرب في الياءات التي في أواخر الحروف مثل اتبعن، وأكرمن... أن يحذفوا الياء مرة ويثبتوها مرة فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلا عليها... ومن أتمها فهو البناء والأصل... فيقولون هذا غلامي قد جاء وغلام قد جاء»(26). ففي غلامي: الياء مثبتة وفي غلام: الياء محذوفة. فالإثبات والحذف الواردان عند الفراء هما وصفان لما يجري على المستوى الكتابي. أما ما يجري على المستوى الصوتي فشيء آخر. فإثبات الياء معناه إتمام مدة الحركة، وحضور الياء علامة على إتمامها. أما الحركة (ي) في غلام فالأصح أنها مختزلة وليست محذوفة. فهي محذوفة كتابيا، ولكنها مختزلة صوتيا. فقد تحولت الحركة في (غلام) من حركة طويلة إلى حركة قصيرة. ويذهب ابن جني مذهب الفراء حين يقول: «أما الألف في «أنا» فزائدة وليست بأصل... ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها... ألا ترى أنك تقول في الوصل أن زيد (*)، كما قال الله تعالى «إني أناربك» يكتب... بألف بعد النون وليست الألف في اللفظ... فصار سقوط الألف

(25) تهذيب اللغة: 52/1.

(26) معاني القرآن: 200/1-201.

(*) ورد الضمير (أنا) بإثبات الألف، وورد في الهامش أن الضمير في نسخة (ص) كتب بدون ألف (أن). فاعتمدنا ذلك لأنه الأصح، لأن الألف عند ابن جني تسقط في الوصل.

في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل. ألا ترى أنك تقول «ارْمِـهْ» إذا وقفت وأنت تريد «ارم». فـإذا وصلت قلت: «ارمِ يا رجل... فالألف في «أنا» كالهاء في «ارمه» زائدة مثلها. وبينت الفتحة بالألف كما بينت الكسرة بالهاء لأن الهاء مجاورة للألف»(27). ميز ابن جني بين المكتوب والمنطوق: ففي قولنا (أنا زيد) الألف مكتوبة وحاضرة بعد النون، إلا أنها تسقط في اللفظ ولا نتلفظ بها. ونؤكد مرة أخرى، أن الألف لم تسقط هنا، وإنما اختزلت صوتيا، فتحولت من حركة طويلة إلى قصيرة. وقد عبر القدماء عموما عن هذه الظاهرة بالحذف والسقوط. وكان ذلك ناتجا عن اعتقادهم بأن (أنا) تتكون من الهمزة و الفتحة والألف. وعند سقوط الألف تبقى الفتحة دليلا عليها. هذا ماحدا بابن جني إلى عقد مقارنة بين الألف والهاء في (أنا-ارمِه). فكما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها، حذفت الهاء وبقيت الكسرة دليلا عليها. إلا أن هذا القياس لا يستقيم، لأن المقطع (أنا) يتكون من CVV والمقطع (مِـهْ) يتكون من CVC. ففي الثاني حذف الصامت (ه)، وفي الأول اختزال الحركة (ا). هذا بالإضافة إلى أن الهاء صامت والألف حركة. ولكن اعتبارهم الألف و الواو والياء حروفا هو الذي أدى بهم إلى سلوك هذا المسلك.

وقد ذكر الفراء أن اختزال الحركات الطوال لغة بعض قبائل العرب، وهي هوازن وعليا قيس «وقد تسقط العرب الواو وهي واو جِمَاعْ، اكتفي بالضمة قبلها فقالوا :في ضربوا: قد ضرب وفي قالوا: قد قالُ، وهي في هوازن وعليا قيس. أنشدني بعضهم.

إذا ما شاءُ ضَرُّوا من أرادوا ** ولا يألوهم أحد ضراراً»(28)

---

(27) المنصف: 9/1.

(28) معاني القرآن: 91/1.

4.4- الروم:

ندرج الروم تحت ظاهرة الاختزال الصوتي، لما فيه من تبعيض الحركة واختزال مدتها الزمنية. ويشارك الروم الاختلاس في الطبيعة الصوتية. لما فيهما من اختزال الصوت، ولو أنهما ليسا على درجة واحدة، للاختلاف الحاصل على مستوى طبيعتهما اللغوية. وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

اختلف في تسمية الروم، فالكوفيون يسمونه إشماما والإشمام روما(29). ومهما اختلفت التسميات، فلامشاحة في الإصطلاح كما يقول القدماء.

وفي النشر أن الروم «عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد. وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف»(30). ويعرفه البناء بقوله «هو الإتيان ببعض الحركة وقفا، فلذا ضعف صوتها لقصر زمنها. ويسمعها القريب المصغي وهو... تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، فتسمع لها صوتا خفيا. وهو عند الفراء غير الاختلاس وغير الإخفاء. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد»(31).

إن الحديث عن الروم، هو حديث عن المدة الزمنية التي يستغرقها المتكلم في إنجاز الحركة. وقد عبروا عن ذلك بقولهم مثلا (النطق ببعض الحركة– حتى يذهب

---

(29) راجع النشر: 121/2.

(30) نفسه.

(31) إتحاف فضلاء البشر: 101.

معظمها- حركة مختلسة). كل هذه التعابير مفادها اختزال المدة الزمنية للحركة. هذا ما يبدولنا لأول وهلة، خصوصا وأن الروم عندهم يشبه الاختلاس. وما الاختلاس إلا اختصار في المدة الزمنية أيضا. وإذا تمعنا أكثر في كلامهم حول الروم، نفهم منه أنه حديث أيضا عن الضغط كقولهم مثلا (صوت خفي -التخفيف- فتسمع لها صوتا خفيا). توحي كل هذه التعابير أن الروم هو ضعف في نطق الحركة. ويكون الروم حينئذ ليس اختصارا فقط، بل هو اختصار وضعف في نطق الحركة. لأنه بإمكانك أن تنطق حركة مختصرة بصوت قوي. فالعاملان الأساسيان في الروم هما: المدة الزمنية والشدة.

وبين الروم والإختلاس شبه، إلا أن بينهما فروقا لخصها البناء في قوله: «والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب. ويكون في الوقف فقط. والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب. والاختلاس يكون في كل الحركات كما في أرنا وآمن لا يهدي ويأمركم. ولا يختص بالوقف. والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب. وقدره الأهوازي بثلثي الحركة. ولا يضبطه إلا المشافهة»(32).

يختص الروم بالوقف، ويكون في الضمة والكسرة، ولا يكون في الفتحة. أما الاختلاس فلا يختص بالوقف، ويكون في جميع الحركات. ورغم كونهما معا اختصارا في المدة الزمنية للحركة، إلا أن مدة الحركة في الروم أقصر من مدة الحركة المختلسة. فيكون الروم والاختلاس اختزالا للحركة، إلا أنهما ليسا على درجة واحدة.

(32) إتحاف فضلاء البشر: 101.

الروم	الاختلاس
- اختزال مدة الحركة بشكل أكبر.	- اختزال مدة الحركة.
- تضعيف الحركة (الشدة).	- ϕ
- الروم يختص بالوقف.	- الاختلاس لايختص بالوقف.
- الروم يكون في الضمة والكسرة.	- الاختلاس يكون في جميع الحركات.

أما عن سبب عدم وجود الروم في الفتحة، ف «لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها خرج سائرها، فلا تقبل التبعيض»(33). ونعتبر هذا التفسير بعيدا عن المبادئ الأساسية في علم الأصوات. فمدة الحركات مهما كانت طبيعتها النطقية والأكتيسكية قابلة للاختزال والتمديد بناء على السياق المدرجة فيه. ولا نجد تعليلا لعدم روم الفتحة أو اختلاسها في حديث أبي على الفارسي «واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب، يستعملون في الضمة والكسرة منها ضربين، أحدهما الإشباع والتمطيط، والآخر الاختلاس والتخفيف. وهذا الاختلاس والتخفيف، إنما يكون في الضمة والكسرة. فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع. ولم تخفف الفتحة بالاختلاس»(34).

ويمكن تفسير غياب الروم في الفتحة بأنه معطى لغوي لا علاقة له بطبيعة الحركة .فقد ورد عنهم روم الضمة والكسرة، ولم يرد عنهم روم الفتحة. والله أعلم.

---

(33) الإتقان في علوم القرآن: 79/1.

(34) الحجة في علل القراءات السبع: 68/2.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل المدة الذاتية للحركات والمدة الموضوعية والاختزال والروم. وكلها محاور تخص مدة الحركة. فتبين لنا أن القدماء أدركوا أن لكل حركة مدتها الذاتية الخاصة بها، كما أدركوا أيضا أن مدة الطوال ضعف، أو أضعاف لمدة القصار. ولا حظوا أن هذه المدة قد تعتريها تغيرات، فمدة الحركة القصيرة والطويلة تطول بفعل عوامل لغوية كالهمزة والحرف المضعف. أو غير لغوية كالمبالغة والتذكر والندبة والإنكار، وتقصر فيكون اختزالا حركيا. وعبر القدماء عن ذلك بالاختلاس والروم؛ فتكون مدة الحركة المرومة أقل من الحركة المختلسة، مع اختصاص كل من الظاهرتين بسياق معين وبخصائص لغوية معينة.

هكذا كانت نظرة القدماء إلى مدة الحركة نظرة شاملة؛ نظرة إلى الحركة في ذاتها (المدة الذاتية)، وعلاقتها مع غيرها (المدة الموضوعية)، فعددوا أحوالها من مد واختلاس وروم. ولكن، إلى أي حد توفق القدماء في نظرتهم؟ وما هي خصوصية منهجهم في التعامل مع النظام الصائتي للغة العربية؟سنقدم أجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها من الإشكالات في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الفصل الخامس
الحركات في الدرس الصوتي القديم
قراءة تقويمية

1.5- نظرة القدماء إلى الحركات : هجائية أم مقطعية؟

2.5- علاقة الحرف بالحركة في الرتبة.

3.5- تطور كتابة الحركات.

4.5- هل السكون حركة؟

5.5- تقويم نظرة القدماء للحركات.

1.5- نظرة القدماء إلى الحركات، هجائية أم مقطعية؟

المقصود من هذا السؤال هو: هل كان القدماء في تعاملهم مع الحركات ينظرون إليها بمفردها معزولة عن غيرها، أم كانوا ينظرون إليها على أساس أنها جزء متمم للحرف وأن كل واحد منهما ضروري للآخر؟. اصطلحنا على النظرة الأولى النظرة الهجائية والثانية النظرة المقطعية.

يقول ابن منظور عن معنى الهجاء: «قلت لرجل من بني قيس، أتقرأ من القرآن شيئاً ؟ فقال: والله ما أهجو منه حرفا... والهجاء تقطيع اللفظة بحروفها، وهجوت الحروف وتهجيتها هجوا وهجاء وهَجَّيْتُها تهجية، وتهجيت كله بمعنى»(1). فواضح أن المقصود من الهجاء هو الحرف أو الصوت بمفرده منعزلا عن صوت أو حرف آخر. أما المقصود بالمقطع، بالإضافة إلى دلالته على مخرج الصوت، فهو الالتئام بين الحرف والحركة. وأن كل واحد منهما يكمل الجانب الآخر. فهل كانت نظرتهم تعتمد الأساس الإفرادي (الهجاء)، أم الأساس التزاوجي (المقطعي) ؟

كان العرب ينظرون إلى الحركات نظرة مقطعية ؛ وسنبرهن على ذلك بمجموعة من الأدلة. أولها ماورد عن ابن جني أن «قول النحويين: إن الحركة تحل الحرف مجاز لا حقيقة تحته. وذلك أن الحرف عرض والحركة عرض أيضا. وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحل الأعراض. ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف صارت كأنها قد حلته، وصار هو كأنه قد تضمنها

---

(1) اللسان: 303/15 مادة (هجو).

تجوزاً لا حقيقة»(2). فالحرف والحركة كلاهما عرض، والعرض هو كل صفة (*) وصف بها أمر معين. وجوهرهما هو الصوت. فالصوت قد يوصف بالحرف أو الحركة، وذلك بناء على معطيات نطقية وأكستيكية. وعلى سبيل المجاز يقول النحاة: الحركة تحل الحرف. معنى ذلك، أنهما وحدة متكاملة. وكما قال ابن جني : «صار كأنه تضمنها تجوزاً لا حقيقة». فالحركة عندهم لا توجد إلا مصاحبة للحرف دلالة على العلاقة المتبادلة بينهما، وأنها متممة له وأنه متمم لها. فقد كانوا على وعي تام بأنهما شيئان مختلفان، ولكنهما متكاملان.

ونسوق دليلا آخر على نظرتهم المقطعية، هو أنهم كانوا ينظرون إلى الحركات وهي مرتبطة بالحروف على أنها وحدة متكاملة الأجزاء. وفي هذا السياق يقول ابن جني : «واعلم أن واضح حروف الهجاء، كما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فقال... لا... ولا تقل كما يقول المعلمون «لام ألف»(3). فإقرار القدماء باستحالة وجود الحركة بمفردها دليل على نظرتهم المقطعية لها.

والدليل الثالث، هو أن حديثهم عن المدة الزمنية للحركات يرتبط بالوحدة الصوتية التي تسبق الحركة، كالهمزة، مثلا، في (إيتاء)، أو التي تليها كالحرف المشدد كما في (دابّة)، فرصدوا التفاعل الموجود بينهما، وذلك في نظرة تزاوجية بين الحرف والحركة. والفصل الرابع يوضح ذلك بتفصيل.

---

(2) سر صناعة الإعراب: 32/1.

(*) راجع الحروف: 95.

(3) سر صناعة الإعراب: 43/1.

والدليل الرابع على نظرتهم المقطعية، طريقة الخليل في تحديد مخارج الحروف، حيث «كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف نحو ابْ- احْ- اعْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق فجعلها أول الكتاب، ثم قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم»(4). فعدم نطق الخليل للحرف بمفرده (بْ-حْ-عْ) وفتح الفم بالألف يدل على نطق الحركة مسبوقة بالهمزة بغية التوصل إلى الحرف المراد نطقه. فكما استحال عليهم نطق الحركة بمفردها، كما أوضح ابن جني ذلك، استحال عليهم نطق الحرف بمفرده. وهذا دليل واضح على أن تفكيرهم هذا كان تفكيرا مقطعيا، وليس هجائيا.

إذا كان تفكير القدماء في الحروف والحركات تفكيراً مقطعياً، فهل كانوا على دراية بالمقطع ؟

نفى المستشرقون أن يكون العرب على دراية به، كما نفوا عنهم أن يكونوا على علم بظواهر صوتية أخرى كالنبر مثلا. فهذا Fleich يقول :«والغريب أن هؤلاء الذين كانوا يفكرون في الحروف والحركات في هذا الإطار المقطعي لم يمكنهم أن يستخرجوا فكرة المقطع الذي لم يكن له اسم في مجموعة مصطلحاتهم»(5). ويعلل قايل غياب المقطع عند العرب «بتأثير الرسم القرآني. فهذا الرسم لم يسجل من هجاء الكلمات سوى الحروف، وقد جاءت الحركة بعد ذلك علامة مساعدة فوق الرسم المقدس أو تحته. فلم يخامر التفكير النحوي العربي أن يوحد بفكره اللغة المنطوقة على حين تريه عيناه أن عنصريها منفصلان في النص الكريم. وهكذا غاب مفهوم المقطع عن تفكيرهم»(6).

---

(4) العين: 47/1.

(5) التفكير الصوتي عند العرب: 88.

(6) راجع التفكير الصوتي عند العرب: 88.

هكذا نفى المستشرقون دراية العرب بالمقطع، إلا أن هذا الحكم، في نظرنا، صادر عن غير علم وبحث في الموضوع. ولا ندعي أن العرب قد عرفوا المقطع، كما هو معروف في الدراسات الفونولوجية الحديثة، ولكن، إنصافا لهم نقول: إنهم كانوا على علم بمفهوم المقطع ومكوناته، وسوف نبرهن على ذلك بنصوص تراثية تشهد لما نذهب إليه.

يقول ابن رشد :«وإذا تقرر أن هاهنا أموراً مركبة لم يجتمع منها شيء واحد بالفعل، كالمركبة من الأشياء التي لا يكون منها واحد إلا بالتماس، مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة. بل يكون المجتمع فيها بحيث يحدث عنه شيء زائد غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها، مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوت وغير المصوت. فإن المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولد منها، بل هو شيء زائد على الحروف»(7). يتضح من كلام ابن رشد أن المقطع حصيلة الالتئام بين الحرف والحركة. وقد شبه ذلك بالعَرَمَةِ من الطعام التي تلتئم فتصير شيئا آخر غير مكوناتها، كذلك المقطع فهو شيء زائد على مكوناته، حيث ينتج عن اجتماع الحرف المصوت وغير المصوت.

ولم يدرك ابن رشد ماهية المقطع فقط، بل أدرك أيضا أنواعه، «وأما حدود المقاطع ففيها كلمة الحروف التي تركب منها المقاطع، وذلك أن الحروف منها مصوت، وغير مصوت(*). والمصوت منه ممدود ومنه مقصور، والمقطع هو الذي يأتلف من حرفين مصوت وغير مصوت. فإن كان المقطع مقصوراً، قيل في حده إنه

(7) تفسير ما بعد الطبيعة: 1016/2.

(*) المصوت : الحركة. غير المصوت: الحرف.

الذي يأتلف من حرفين مصوت وغير مصوت. فكان منحصراً في حده حَدُّ الحرف المصوت وغير المصوت. وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدّه حَدُّ الحرف الغير مصوت والمصوت الممدود»(8). يميز ابن رشد بين نوعين من المقاطع: المقطع المقصور، وهو الذي يتكون من حرف وحركة قصيرة، كالمقاطع الثلاثة الموجودة في (كَتَبَ). والمقطع الممدود، وهوالذي يتكون من حرف وحركة طويلة كالمقطع الأول من (كَاتِبٌ). وهذان النوعان من المقاطع يعرفان في الدراسات الصوتية الحديثة ب Syllabe longue-Syllabe brève(*).

(8) تفسير ما بعد الطبيعة: 2/891-892.

(*) للمزيد راجع التفكير اللساني عند العرب: 260-264.

2.5- علاقة الحرف بالحركة في الرتبة.

يشكل هذا المبحث دليلا آخرعلى نظرة العرب المقطعية للحركات والحروف. فقد اختلفوا في رتبة الحركة بالنسبة للحرف ؛ وهذا يدل على أنهم ينظرون إليها في علاقتها مع ما قبلها وما بعدها، مما يثير إشكالا في الرتبة الزمنية بينهما. فأيهما أسبق : الحرف أم الحركة ؟

ورد عن ابن جني :«قال أبو علي، وسبب هذا الخلاف لطف غموض الأمر وغموض الحال. فإذا كان هذا أمراً يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفا وبالتَّوقيف فيه لبسا»(9). ومن شدة غموض الحال عليهم، اختلفوا في مكانة الحركة بالنسبة للحرف، فانقسموا ثلاث فرق:

الفريق الأول: الحركة تحدث قبل الحرف.

يرى الفريق الأول أن الحرف يأتي في الرتبة بعد الحركة، وأن الحركة سابقة له. يقول صاحب الرعاية : «وقال قوم: الحروف بعد الحركات. والحركات أول. واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت تولدت منها الحروف، نحو الضمة تتولد منها الواو. والكسرة تتولد منها الياء. والفتحة تتولد منها الألف. فعلم بذلك أن الحركات أصل الحروف. والأصل هو الأول. وهذا قول ضعيف. لأن الحركات التي تتولد منها الحروف لا تنفرد بنفسها، ولا بد أن تكون على حروف. فكيف تسبق الحروف، وهي لا تنفرد من الحروف». فاستدلال الفريق الأول نابع من اعتبار الحركات الطوال حروفا (ا-و-ي)، لأن إشباع الحركات القصار يتولد عنها

(9) الخصائص: 321/2.

حروف. فاعتبرت الفتحة (-) حركة، والألف حرفا. فلما رأوا أن الألف تالية للفتحة، اعتقدوا أن الحرف يأتي بعد الحركة، وأن الحركة سابقة له. ومن الأدلة التي ينفي بها ابن جني مذهب هذا الفريق قوله :«ألا تراها لو كانت الكسرة في باب (اطو) قبل الواو لكانت الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضا حاجزة بينها -على ما قدمنا- فإذا بطل هذان ثبت قول صاحب الكتاب، وسقطت عنه فضول المقال»(10). فدليل ابن جني على أن الحركة لا تسبق الحرف، ولا تكون معه، يقوم على الاستدلال الآتي: فلو أمرنا مذكرا من (الطي) وأتبعناه أمرا آخر من (الوجل) لقلنا (اطوايجل) وأصله (اطو اوجل). فقلبت واو (اوجل) ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فلو سلمنا بأن الحركة قبل الحرف، لكانت الكسرة في (اطو) سابقة للواو وكانت مانعة للقلب. ف «دَلّ قلب الواو الثانية -من (اطو اوجل) ياء حتى صارت (اطوا يجل)-، على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها. وإذا كانت أدنى إليها، كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة»(11).

ثم يطرح ابن جني رأيا آخر يعمق به النقاش حول هذه المسألة، فيقول: «ومما يقوي عندي قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحوين على قولهم: إن الواو في يعد ويزن ونحو ذلك، إنما حذفت لو قوعها بن ياء وكسرة. يعنون في يوعد ويوزن ونحوه... فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها. ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو من يوعد بين فتحة وعين، وفي يوزن بين فتحة وزاي. فقولهم: بين ياء وكسرة، يدل على

(10) الرعاية: 78.

(11) الخصائص: 2/325-326.

أن الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها، فتأمل ذلك»(12). فهذا الطرح يدفع إلى الاعتقاد فعلا أن الحركة تسبق الحرف، وأنه دليل يقوي مذهب الفريق الأول. ولكن ماالدافع الذي دفعهم إلى ذكر الياء والكسرة في (يَوْزِن) مثلا ؟ لا يتعدى الأمر في نظرناأن يكون صنيعهم هذا تركيزا على العنصر المهم في الصيغة. فالفعل الذي تكون فاؤه واواً (وزن، وعد، وسم) تحذف واوه في صيغة (يَفْعِلُ) لوقوعها بين الياء والكسرة. فذكرهم الياء والكسرة تركيز على العنصر المهم في الصيغة. فالياء أساسية في الصيغة، ولا تكون إلا مفتوحة، والعين تتغيرمن فعل إلى آخر، فهي سين في (يسم) وزاي في (يزن)... ولكن المهم في ذلك كله أن يكون عين الفعل مكسوراً، فركزوا على الياء والكسرة لثباتهما وعدم تغيرهما.

وعلى رغم ذلك فإن ابن جني يرى أن قولهم (بين ياء وكسرة) لا يقوي مذهبهم بأن الحركة تسبق الحرف، وذلك من جهتين: الجهة الأولى «أنه لا يجب أن تكون فيه دلالة على اعتقاد القوم فيما نسبه هذا السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه. ألا ترى أن من يقول: إن الحركة تحدث بعد الحرف، ومن يقول إنها تحدث مع الحرف، قد أطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم: إن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ماعزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا مناقضين، وموافقين لمخالفهم، وهم لا يعلمون. وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم ولا يظن بهم»(13). فكل الفرق الثلاثة (الحركة قبل الحرف، الحركة مع الحرف

---

(12) الخصائص: 325/2.

(13) نفسه: 327/2.

والحركة بعد الحرف) تقول بين ياء وكسرة، وقولهم هذا، في نظرنا، دليل على أنهم لا يقصدون الرتبة، وإنما يقصدون العنصر المهم في الصيغة الذي يستدعي حذف الواو.

أما الجهة الثانية التي تدفع ابن جني إلى عدم الاعتقاد بقولهم هو أن «هذا الوضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة. ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه، لا يكون حجة. لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع»(14). لو حصل إجماعهم على أن الواو واقعة بين الياء والكسرة، لم يكن ذاك دليل على قبول هذا الأمر، لأنه لم يثبت بالشرع والملة، وإنما مرده إلى التأمل والطبع.

الفريق الثاني: الحركة تحدث مع الحرف.

يذهب هذا الفريق إلى أن الحركة والحرف يحصلان في زمن واحد دون أن يسبق أحدهما الآخر. يقول مكي بن أبي طالب : «وقال جماعة: الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، بل استعملا معا كالجسم والعرض اللذين لم يسبق أحدهما الآخر»(15). ومن أصحاب هذا الرأي أبو علي الفارسي. ورد في الخصائص، «قال أبو علي: يقوي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم. فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من

---

(14) الخصائص: 2/327-328.

(15) الرعاية: 78.

الأنف. كذا قال -رحمة الله- ورأيته معنيا بهذا الدليل»(16). وورد في "سر صناعة الإعراب": «واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف. وهو لعمري استدلال قوي»(17). فاستدلال أبي علي على أن الحركة تحدث مع الحرف يقوم على حرفي النون والألف. فالنون الساكنة مخرجها من الخياشيم، والمتحركة من الفم ؛ إذ لو لم تكن الحركة مصاحبة للحرف، لما زالت النون عن الخياشيم إلى الفم، ولما انقلبت الألف همزة عند تحركها. ولكن الأمر، في نظرنا، ليس كما يراه أبو علي ؛ لأن ما يجري على المستوى الصوتي شيء آخر. فالنون حالة كونها ساكنة أو متحركة مخرجها عبر المجرى الأنفي، حيث يبتعد الحنك اللين عن جدار الحلق، فيفسح المجال للهواء للمرور عبر الأنف. أما اعتقاده بأن النون المتحركة خرجت من الفم فتوهم فقط. لأن الحنك اللين فور الانتهاء من نطق النون يرجع للالتصاق بجدار الحلق مانعا الهواء من المرور عبر التجويف الأنفي، فاسحا المجال للهواء للمرور عبر التجويف الفموي، وذلك لنطق الحركة. فالحركة هي التي تخرج من الفم وليست النون. ولكن هذا لا يمنع من تأثير النون على الحركة، فتشمها شيئا من الأنفية، وهذا ما يعرف في علم الأصوات ب Nasalisation.

هذا عن النون، وقبل أن نبين ما يجري على المستوى الصوتي في الألف، نريد إعادة صياغة قولهم:إن الألف إذا تحركت انقلبت همزة. فكيف يصح أن

---

(16) الخصائص: 26/2.

(17) سر صناعة الإعراب: 1/ 32-33.

نتحدث عن تحريك الحركة؟ فالحركة لا تحرك، بل يحرك الحرف الذي لا حركة له. ثم نتساءل أيضا: بأي شيء تحركت الألف حتى صارت همزة ؟ يوحي ظاهر كلامهم أن الألف قد تحركت بالهمزة فانقلبت همزة. وكأن الهمزة حركة تحرك الحرف. والصواب في نظرنا أن نقول: إن الألف انقلبت همزة مع حذف كلمة (إذا تحركت)، لأن الحركة لا تحرك. فكيف تنقلب الألف همزة ؟ يتم ذلك بفعل تغير في المجرى الصوتي ؛ ففي الألف تنفرج الحبال وتتذبذب في آن واحد، مع استمرار صعود الهواء، وذلك لعدم وجود عائق في المجرى الهوائي، فيمتد الصوت بالألف مع امتداد النفس. وعند انقطاع النفس تنطبق الحبال الصوتية، ويتلو الانطباقَ انفراجٌ فيولد صوت الهمزة. وهكذا تنقلب الألف همزة. وعندما ننطق (أ) فإننا ننطق الهمزة أولا ثم الحركة ثانيا. وهذا لايدل على أن الحركة تحدث مع الحرف.

ويضـــيف ابن جني دليـــلا آخـــر من منظور مـــرفـــوفـــونولوجي Morphophonologique مفاده أن «الذي يفسد كونها حادثة مع الحرف البتة، هو أنا لو أمرنا مذكرا من الطي، ثم أتبعناه أمراً آخر من الوجل من غير عطف، لا بل بمجيء الثاني تابعا للأول البتة لقلنا: اطوِ ايجَلّ، والأصل فيه اطوِ اوّجَلّ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها، لما قلبت ياءً واو (اوجل)... وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضا الواو، وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا. وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى، لأنه يروم أن يثبتها جميعا في زمان واحد... فإذا كان كذلك لزم ألا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها، لأنها بإزاء الكسرة المخالفة للواو الأولى الموافقة للفظ الثانية. فإذا تأدى الأمر في المعادلة إلى هنا، ترافعت الواو والكسرة أحكامها، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو. وإذا كان

كذلك، لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء. فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلة، لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما وتكافؤهما فيما ذكرنا.

لا، بل دلَّ قلب الواو الثانية من (اطواِوّجَلّ) ياء حتى صارت (اطوِ ايجَلّ) على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها. وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة. فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث مع الحرف»(18).

وملخص دليل ابن جني أنه لو تبنينا أن الحركة تحدث مع الحرف، ففي قولنا (اطواوجل) سوف تكون واو (اوجل) غير مسبوقة لا بواو ولا بكسرة، بل مسبوقة بهما معا، لأنهما حدثا في زمن واحد، فيكون ذلك مانعا من تحول الواو إلى ياء في (اوجل). ولكن لما قلبت الواو ياء، فقلنا: (اطو ا يجل) كان ذلك دليلا على أن الكسرة أدنى من الواو الثانية، وأن الواو الأولى سابقة للكسرة، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

ثم إن أصحاب هذا الفريق تأثروا بالمستوى الكتابي؛ فلما كانت الحركة تكتب فوق الحرف، اعتقدوا أنها حدثت معه في زمن واحد. ويبدو ذلك واضحا من كلام القسطلاني «فلا بد ضرورة من كون الحركة مع الحرف، لا يتقدم أحدهما الاخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف»(19).

---

(18) الخصائص: 2/324-325.

(19) لطائف الإشارات: 1/187.

الفريق الثالث: الحركة تحدث بعد الحرف.

يرى هذا الفريق أن الحركة تحدث بعد الحرف وأنها تأتي في الزمن بعده. ومن أصحاب هذا الفريق سيبويه وابن جني وغيرهما. يقول ابن جني: «أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف»(20). ويعقب على ذلك بقوله : «فمما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو المَلَلّ، والضَفَفّ، والمشَشّ»(21). فعدم إدغام المثلين في الملل دليل على أن الحركة فاصلة بين اللامين، وأنها واقعة بعد اللام الأولى وقبل الثانية، فحالت دون إدغامهما. ويضيف مكي بن أبي طالب أدلة أخرى يثبت بها أن الحركة تالية في الرتبة للحرف، منها «أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة، ثم يتحرك بعد ذلك. فالحركة ثانية أبدا. والأول قبل الثاني بلا اختلاف. ومنها: أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة. والحركة لا تقوم بنفسها، ولابد أن تكون على حرف. فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول. ومنها: أن من الحروف ما لا يدخله حركة نحو الألف، وليس ثمة حركة تنفرد بغير حرف. فدل ذلك عندهم على أن الحروف في القوة متقدمة على الحركات»(22). فإمكانية وجود الحرف بمفرده دون الحركة، وعدم إمكانية وجود حركة بمفردها بغير حرف مصاحب لها، كلها أدلة تؤكد أن الحركة تابعة للحرف.

ويؤكد الفخر الرازي من جهته أن «الصامت سابق على المصوت الذي يسمى بالحركة، بدليل أن المتكلم بهذه الحركات موقوف على التكلم بالصامت»(23). وذلك لأن طبيعة المقطع في العربية لا تسمح بنطق الحركة بمفردها. فلزم من ذلك نطق

---

(20) الخصائص: 321/2.

(21) نفسه: 322/3.

(22) الرعاية: 78-77.

(23) التفسير الكبير: 36/1.

الحرف أولا ثم الحركة ثانيا. ويورد ابن جني تحليلا منطقيا يثبت من خلاله أن الحركة بعد الحرف في الرتبة، وذلك أن كل وحدة صوتية تستقل عن الوحدة الصوتية الأخرى، وأنه لا يمكن إنتاجهما في آن واحد ؛ «الحركة قد ثبت أنها بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد، لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل، ولا يجوز أن يتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضاما لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين. فهذا يفسد قول من قال: إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضا ، ألا ترى أن الحرف الناشىء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو ضارب وقائم ونحو ذلك. وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو إذا تبعتاهما، وهذا تناه في البيان»(24).

ينطلق ابن جني من كون الحركة بعض الحرف، فالفتحة مثلا بعض الألف، فكما أنه لم يثبت اجتماع حرفين في آن واحد فكذلك بعض الحرف لا ينشأ مع حرف آخر في آن واحد ؛ لأن ما يجري على الكل يجري على الجزء . ثم إن الحركة عندما تشبع يتولد عنها مثل ضَرَبَ – ضَاربَ . فلو كانت الحركة قبل الحرف، لكانت الضاد فاصلة بين الفتحة والألف فيصير معنا عوض (ضارب) (– ضارب)، ولا يخفى أن هذا يتنافى مع الحس والطبع.وقد أصاب ابن جني بقوله: «وهذا تناه في البيان».

(24) الخصائص: 329/2.

3.5- تطور كتابة الحركات.

بعد أن تعرفنا في الفصول السابقة على الطبيعة الصوتية للحركات عند القدماء، ارتأينا أن نضيف هذا المبحث لنعرض فيه المراحل التاريخية التي مرت بها كتابة حركات اللغة العربية. وقبل أن نتعرض لهذه المراحل، نشير إلى أنه، في بداية الخط العربي، لم يكن يرمز للحركات الطويلة في الكتابة، بل كانت الألف دلالة على الهمزة، والواو دلالة على الواو الساكنة، والياء دلالة على الياء الساكنة. والدليل على ذلك الخط العثماني الذي كتب به القرآن الكريم على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه. ففي كلمات مثل (الأموال) و (كلالة) وغيرهما، كتبت (أمول) و (كللة) بدون الألف. وعلى رغم استعمال هذه الرموز - فيما بعد- في الكتابة العربية، فإنها لازالت تحتفظ ببعض البقايا من النظام القديم للخط، ولا زلنا نكتب (هذا) و(ذلك)و (لكن) بدون ألف(25).

مرت كتابة حركات العربية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة النقط ومرحلة الشكل.

* **النقط:** ويقال له النقط المدور. وسمي نقطا لكونه على صورة الإعجام الذي يرسم نقطا مدورة، وهذا النوع هو الذي استعمله النقاط وأصحاب القراءات لضبط المصاحف، وهو من وضع أبي الأسود الدؤلي على القول الأشهر.

* **الشكل:** ويقال له شكل الشعر أيضا. واستعمله النحويون وعلماء اللغة لضبط الشعر وألفاظ اللغة، وهو من وضع الخليل بن أحمد، وقد أخذه من أشكال الحروف(26).

---

(25) راجع: الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين العرب إلى أصوات العلة : 53.

(26) راجع المحكم: 2.

وتعتبر محاولة أبي الأسود الدؤلي أول محاولة صوتية لضبط الكتابة العربية وإزالة اللبس عنها ؛ وذلك في القصة المعروفة التي بعث فيها زياد إلى أبي الأسود الدؤلي يطلبه أن يضع شيئا لحفظ القرآن من اللحن، اختار رجلا من عبد قيس «فقال : خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت شيئا من هذه الحركات عنه فانقط نقطتين»(27).

وكانت الحركات تكتب بلون مغاير للون الحروف، يبدو ذلك جليا من قول أبي الأسود لرجل من عبد قيس : «خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد». وكانوا يستعملون المداد الأحمر والأصفر. يقول الداني: «والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر من الألوان في نقط مصاحفهم، الحمرة والصفرة لا غير. فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصفرة فللهمزات خاصة»(28).

ويوضح الداني كيفية كتابة الحركات قائلا:«اعلم أن الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضمة، فموضع الفتحة من الحرف أعلاه، لأن الفتح مستعل. وموضع الكسرة منه أسفله، لأن الكسر مستفل. وموضع الضمة منه وسطه أو أمامه، لأن

---

(27) المحكم : 4.

(28) نفسه: 19.

الفتحة لما حصلت في أعلاه، والكسرة في أسفله لأجل استعلاء الفتح، وتسفل الكسرة بقي وسطه فصار موضعا للضمة. فإذا نقط قوله : (الحمد لله) جعلت الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء وجعلت الضمة نقطة بالحمراء في الدال أو أمامها إن شاء الناقط، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام والهاء» (29).

أما الحركات الطوال فكانت تكتب مطّة (مَدّة) بالحمراء «دلالة على زيادة تمكينهن. ولا يجوز أن تجعل هذه المطة على الحرف المتحرك قبل حرف المد... لأن الصوت لا يمتد بالمتحرك وإنما يمتد بالحروف الثلاثة »(30).

وكان الهدف من نقط المصاحف هو«تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتى يُتَلَقَّى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتُلُقِي من رسول الله (ص)، ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم، وأداه الأئمة رحمهم الله تعالى. فسبيل كل حرف أن يوفى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون والشد والمد والهمزة وغير ذلك» (31).

أما الشكل، فهو من وضع الخليل، «وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف»(32). وأضاف إلى علامات حركات العربية رمزاً للدلالة على الحرف المضعف. «وزاد الخليل في ذلك، فجعل على الحرف المشدد ثلاث شبهات [سنينات] (ّ) وأخذه من أول شديد، فإذا كان خفيفاً جعل

---

(29) المحكم: 42.
(30) نفسه: 54.
(31) نفسه: 56.
(32) نفسه: 7.
(33) نفسه: 7.

عليه خاء (خ) وأخذه من أول خفيف»(33).

ونلخص مجموع العلامات التي وضعها الخليل لضبط الكتابة العربية في «ثماني علامات الفتحة والضمة والكسرة والسكون والشدة والمدة والصلة والهمزة»

ويبدو مما سبق عرضه أن الجهود قد تظافرت بين الدؤلي والخليل، لوضع نظام محكم تقرأ به الكتابة العربية. فقد مرت كتابة الحركات من مرحلتين: مرحلة النقط ومرحلة الشكل، حيث استبدل الخليل العلامات بالنقط، «قال أبو عمرو: يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطاها للناس بالبصرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود، إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير... ثم جعل الخليل بن أحمد الهمزة والتشديد والروم والاشمام. وقفا الناس في ذلك أثرهما واتبعوا فيه سنتهما، وانتشر ذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كل عصر وأوان» (34).

وأشار حفني ناصف إلى أن الأندلسيين اختصوا بالنقط، والمشارقة بالشكل، وذلك لاعتبارات سياسية: «وقد شاعت هذه الطريقة بين المشارقة، وأبى الأندلسيون اتباعها من أول الأمر محافظة على الإصلاح الأموي، وكراهية للإصلاح العباسي، وهو إدخال السياسة في العلم. ولا شيء يفسد العلم أكثر من السياسة. فظل المشارقة يشكلون بالحروف الصغيرة على طريقة الخليل، والمغاربة يشكلون بالنقط على طريقة أبي الأسود، حتى إذا ذهب الأمل من بني أمية اتفقوا مع الشرقيين على اتباع إصلاح الخليل»(35).

---

(34) المحكم: 6.

(35) تاريخ الأدب: 77.

4.5- هل السكون حركة ؟

اتسمت نظرة بعض القدماء إلى السكون بشيء من الغموض، كما اتسمت نظرة البعض الآخر بالوضوح الذي يدل على الوعي التام به صوتيا وفونولوجيا.

عرف التهانوي السكون بأنه «أمر وجودي مضاد للحركة»(36). فهو «بضم السين والكاف ... يطلق على... ماهو من صفات الحروف. يقال: الحروف إما متحرك أو ساكن»(37). والمقصود بالساكن «أن يكون بحيث لا يمكن أن يوجد عقيبه شيء من تلك المصوتات»(38). وعرفه ابن الجزري بأنه «تفريغ الحرف من الحركات الثلاثة. وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة، وكثير من القراء»(39). وعرفه السيوطي بأنه «عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف. ولا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك أي ينقطع. فلذلك سمي جزما، اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكونا، اعتبارا بالعضو الساكن. فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو، وإذا سميت ذلك رفعاً ونصبا وجرا وجزما فهي صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين،وينتصب عندفتحها،وينخفض عندكسرهماوينجزم عند سكونهما»(40).

---

(36) الكشاف: 700/2.

(37) نفسه: 700/2.

(38) نفسه: 700/2.

(39) النشر: 121/2.

(40) الأشباه والنظائر: 270/1.

تدل كل التعاريف السابقة بوضوح على أن السكون مقابل الحركة ونقيضها، وأنه سمة من سمات الحروف. فالحرف الساكن هو الذي لا تتبعه حركة، أوهو الحرف المفرغ من الحركة فيصير حرفا بمفرده فيسمى آنذاك بالحرف الساكن. ويتسم السكون على المستوى النطقي بخلو الأعضاء المنتجة من شفتين ولسان من أي حركة. ولذلك سمي السكون سكونا وذلك لسكون هذه الأعضاء. نستنتج مما سبق، أن السكون شيء نعبر به عن لاشيء، وأن الحركة شيء نعبر بها عن شيء. فابتكروا علامة للتعبير عن اللاشيء (السكون)، وذلك بجرة فوق الحرف المسكن، أو دائرة صغيرة فوقه، أو حرف (خاء) يريدون بذلك (خفيف). ومن أهل العربية من يجعل علامة هاء(41).

ويتجلى الغموض في نظرة القدماء في وصفهم السكون بالخفة، والحركة بالثقل. ففي حاشية الخضري: «والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة»(42). وفي شرح الأشموني: (... السكون لخفته وثقل الحركة»(43). وفي شرح التصريح: «وأنواع البناء أربعة لا زائد عليها أحدهما السكون وهو الأصل ...وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة»(44). فاختص البناء بالسكون لخفته وثقل الحركة. لكن، كيف يمكن أن نصف اللاشيء (السكون) بالخفة؟ علما أنه، على المستوى الصوتي، عدم لا وجود له.

---

(41) راجع المحكم: 51-52.

(42) حاشية الخضري: 33/1.

(43) شرح الأشموني: 25/1.

(44) شرح التصريح على التوضيح: 58/1.

نعتقد أن وصفهم السكون بالخفة والحركة بالثقل وصف لا يحالفه الصواب على المستوى الصوتي، وذلك لمقارنتهم بين الحركة التي لها حيز في الوجود و السكون الذي هو عدم. ولو قالوا إن الحرف الساكن أخف من الحرف المتحرك لكان كلاما سليما، لأن الحرف الساكن يعد شيئا واحدا وأما المتحرك فشيئان. والواحد أخف من اثنين.

ويتجلى الغموض أيضا في عدهم الفتحة أقرب إلى السكون. ففي شرح الأشموني: «...الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون»(45). وفي الأشباه والنظائر:«الضمة والكسرة مستثقلتان مبائنتان للسكون، والفتحة قريبة من السكون، بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة»(46).

فكيف يُمكن أن تكون الفتحة أقرب إلى السكون؟ ثم إن الخفة التي تتسم بها الفتحة يمكن إدراكها وذلك من طريقة نطقها، فكيف يمكن أن نلمس خفة السكون وهو اللاشيء الذي نجهل ماهيته؟ فجازت إمكانية مقارنة الفتحة والضمة والكسرة، ولم تجز مقارنة السكون والفتحة. هذا بالإضافة إلى أن مقارنة الفتحة بالسكون يوحي ضمنيا بأن السكون حركة، الشيء الذي ينفيه البعض الآخر بقولهم إن السكون هو تفريغ الحرف من الحركة.

وتستوقفنا مقالة لكمال بشر لخص فيها خصائص السكون في ما يلي:

---

(45) شرح الأشموني: 25/1.

(46) الأشباه والنظائر: 195/1.

1- الحرف قد يتبع بفتحة أو ضمة أو كسرة أو سكون (لا شيء). فالسكون في هذه الحالة يميز الحرف المتحرك عن الحرف اللامتحرك.

2- للسكون وظيفة في التركيب المقطعي في اللغة العربية، فهو يميز بين المقطع المغلوق CVC والمقطع المفتوح CV.

3- له وظيفة موسيقية عبر عنها في باب الوقف»(47).

دفعت هذه الخصائص كلها بكمال بشر إلى عد السكون عنصراً من العناصر المكونة للنظام الصائتي للغة العربية، حيث سماه بـ(الحركة الصفر). والأمر في نظرنا ليس كذلك، فالمصطلح لا معنى له على المستوى الصوتي، لأنه يفترض في السكون أن يكون حركة ولا حركة في نفس الوقت. فهو حركة ليس من نوع الفتحة والضمة والكسرة، بل من نوع صفر. وقد نعده حركة من المنظور الفونولوجي لأنه يميز لنا الحرف المتبوع بالحركة من غير المتبوع بها، فبناء على هذا التقابل (كَ-كْ) نعتبره حركة الصفر.

أما قوله إن السكون له وظيفة في التركيب المقطعي وذلك لتمييزه بين المقطع المغلوق والمفتوح، فأمر مردرد في اعتقادنا، لأن الذي يميز بينهما هو الحرف أو الحركة وليس السكون. فإن كان حرفا فهو مقطع مغلوق، وإن كانت حركة فهو مقطع مفتوح.

كما نعترض أيضا على كمال بشر في عده السكون فونيما فوق مقطعي (supraségmental) في مقابل الحركات باعتبارها فونيمات تركيبة

(47) راجع : السكون في اللغة العربية: 160.

(segmental). فالظواهر فوق مقطعية عند كمال بشر لا يمكن عزلها، «وهذا الوصف ينطبق على السكون في العربية، لا يمكن عزله أو حتى تصور هذا، لأنه لا يتحقق وجوده إلا بوجود التركيب نفسه. فسكون الباء في لم يضربْ مثلا، لا يعدو أن يكون ظاهرة تنتمي إلى التركيب كله، وليس جزءاً من مكونات هذا التركيب الأساسية»(48). فالسكون عنده ظاهرة خارج التركيب، وذلك لعدم إمكانية عزلها كما تعزل الفتحة عن الكاف في كَ مثلا. والذي دفعه إلى هذا الرأي اعتباره «الفونيم خارج التركيب مجرد ظاهرة خارجية ترتبط بالتركيب وتميزه، ولكنها ليست جزءا من بنائه، ومن ثم لا يمكن إفرادها وعزلها»(49).

ولا نسايره في هذا الرأي، لأن الظواهر فوق-مقطعية، من المنظور الصوتي، يمكن الحديث عنها باعتبارها ظواهر مستقلة، لأن لها وجودا وكيانا صوتيا؛ فهي ظواهر مصاحبة لنطق الفونيمات. فالمقطع الأول في كَتَبَ، إن قورن بالمقطع الثاني، نجدهما متساويين من حيث عدد الفونيمات، لكن الأول يفوق الثاني بفونيم فوق مقطعي وهو النبر. وهذه الظواهر يمكن عزلها عن الظواهر المقطعية ودراستها دراسة مختبرية وتبيان خصائصها. وأما السكون الذي عده من جملتها، فهو عدم ولا شيء ولا وجود له من الناحية المادية. فكيف يمكن عزله ودراسته صوتيا ؟ وأما عده فونيما فوق مقطعي فرأي غير سليم ، لأن السكون لا وجود له على المستوى النطقي. أما باقي الظواهر الأخرى من نبر وتنغيم ونغمة وإيقاع فلها وجود، ويمكن عزلها ودراستها. فكيف يمكن أن نعد العدم(السكون) شيئا مصاحبا للنطق من المنظور الصوتي ؟

---

(48) السكون في اللغة العربية: 167.

(49) نفسه : 167.

يخلص مما سبق أن السكون عدم ولا شيء ؛ فعلى المستوى النطقي، لا يمكن نطقه. وعلى المستوى الأكستيكي لا يمكن تحليله. وعلى المستوى الإدراكي لا يمكن سماعه ؛ لأنه لا يتمتع بوجود ذاتي. أما على المستوى الوظيفي فيمكن أن نعده نظريا شيئا في مقابل الحركة.

وعلى رغم الغموض الذي يلف تصور بعض القدماء للسكون، فإنهم كانوا على وعي به على المستوى الصوتي والفونولوجي ؛ فعلى المستوى الصوتي أدركوا أن السكون لا شيء، وأنه «تفريغ الحرف من الحركة»، وأنه «خلو العضو من النطق». أما على المستوى الوظيفي ، فعدوه علامة إعرابية له وظيفة على مستوى المعرب والمبني . ففي حالة الإعراب يقال مجزوم بالسكون. وفي حالة البناء مبني على السكون. فمجزوم في مقابل مرفوع ومنصوب ومجرور. ومبني على السكون في مقابل مبني على الفتح والضم و الكسر.

5.5- تقويم نظرة القدماء للحركات.

انطلاقا من المعطيات الصوتية، سنعيد صياغة بعض الأفكار الواردة عند القدماء حول الحركات، ومن ذلك اعتبارهم الألف والواو والياء حروفا. والسبب في ذلك راجع إلى الخط العربي الذي يكتب الحركات الطوال على شكل حروف، في حين يكتب القصار على شكل علامات. «وهذا العيب في الخط العربي يرجع إلى أصوله التي أخذ منها وهو الخط النبطي الذي كان منتشرا في شمال الجزيرة العربية في الحيرة والأنبار قبل مجيء الإسلام. والنبط قوم من الساميين كانوا يتكلمون لهجة آرامية من تلك اللهجات الآرامية التي كانت شائعة في سوريا والعراق في ذلك الوقت. وقد اشتقوا أبجديتهم من الخط الفينيقي»(50). ولم يكن عامل الخط هو المؤثر الوحيد في نظرتهم، بل إن تأثرهم بفكرة الحرف ساهم في ذلك أيضا، الشيء الذي دفعهم إلى اعتبار الحركات (َ ُ ِ) حروفا صغيرة. فالحرف عندهم إما صحيح أو معتل، والمعتل هو حروف المد، لأنها لا تثبت على حال واحدة. ولا نوافق على ما ذهب إليه ڤايل(51) من أن اعتمادهم على الرسم القرآني، جعل من النحوي العربي بصريا (أي يعتمد على بصره)، لا رجلا يسمع ويحلل ما يسمع. ويكفينا للرد على هذا الزعم دليل واحد وهو أنهم تعرضوا لتحليل الحركات وتحققاتها الصوتية. ويبدو من ذلك جليا أنهم لم يقتصروا على المرئي فقط، بل على المسموع والمنطوق أيضا(52).

---

(50) الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين العرب إلى أصوات العلة : 57.

(51) راجع التفكير الصوتي عند العرب: 88.

(52) الفصل الثالث من هذا الكتاب دليل على ماقلناه.

ومن الأمور التي لا تتماشى والمنظور الصوتي، اعتبارهم الألف والواو والياء سواكن. ولقد أبرز مبارك حنون أن مذهب القدماء هذا له ما يبرره، «وقد نضيف إلى ذلك بعض المعطيات الفونولوجية، وهي معطيات غير شاملة إلا أنها تؤكد أن حروف المد تعد في الأصل عبارة عن حركات يليها الألف والواو والياء»(53). ويتضح ذلك من الأمثلة التالية :

استيعاب	استوعاب
إيلام	إولام.
يوقن	ييْقِنُ.
ميزان	موزان.

فإذا كانت البنية العميقة تؤكد أن أصل هذه الحروف سواكن، فإن البنية السطحية تؤكد بدورها أن الألف والواو والياء حركات، لأنها تتسم بالمواصفات النطقية والأكستيكية للحركة. فكيف يمكن اعتبارها على مستوى الإنجاز سواكن ؟ علما أن وظيفتها هي تحريك الساكن من السكون إلى الحركة.

ومن نتائج تأثرهم بالخط بحثهم في علاقة الحرف بالحركة في الرتبة، وهل الحركة سابقة للحرف أم تابعة له أم معه؟ وكقولهم مثلا إن الحركة لو كانت سابقة للحرف لكان الضاد في (ضَا) فاصلا بين الفتحة والألف. وليس الأمر كذلك لأن الضاد شيء واحد، وأن الفتحة والألف يشكلان حركة واحدة، ولا يمكن اعتبارهما حركتين متتابعتين لأن البنية المقطعية في اللغة العربية لا تسمح بذلك .

---

(53) المد والسكون : 47.

ومن نتائج تأثرهم بالخط، أيضا، قولهم في جزم المضارع المعتل الآخر إنه مجزوم بحذف حرف العلة (لم يدع - لم يخش - لم يرم). فحذف الواو من (يدعو) والألف من (يخشى) والياء من (يرمي)، جعلهم يعتقدون أن هذه الأفعال مجزومة بحذف هذه الحروف، في حين أن ما يجري على المستوى الصوتي ليس حذفا بل اختزالا. فالمقاطع (عو - شى - مي) المكونة من صامت وحركة طويلة CVV تختزل في حالة الجزم من حركة طويلة إلى حركة قصيرة، فيتحول المقطع من CVV إلى CV.

ومن ذلك أيضا قولهم في إعراب الافعال الخمسة: إنها تجزم بحذف النون، فعلامة جزم (يضربون) هي حذف النون، والواقع أنه يجزم بحذف المقطع الأخير المكون من النون والحركة القصيرة.

أما الفعل الأجوف (مات) فيقولون عنه، في حالة جزمه، (لم يمت)، حيث تحذف واوه لسكونها وسكون ما بعدها. فالواو الواقعة بعد الميم في (يموت) علامة على الحركة الطويلة، والحركة لا توصف بالسكون، لأن ماهيتها تتنافى مع ماهيته. أما ما يحدث صوتيا، هو أن يموت CVCVVCV تصبح بالجزم يمت CVCVC، فيتحول المقطع الثاني CVV من مقطع طويل إلى مقطع قصيرCV، فتزول الواو علامة على اختزال الحركة من طويلة إلى قصيرة.

هكذا يبدو جليا، مما سبق عرضه، أن القدماء في تحليلهم للحركات كانوا يفكرون في إطار خطي، الشيء الذي أدى بهم إلى التوصل إلى نتائج أقرب إلى الخط منها إلى المنجز الصوتي. ولكن هذا لا يقلل من جهودهم في علم الأصوات عموما، وعلى مستوى الحركات خاصة. فالكثير مما توصلوا إليه في هذا المضمار يتبناه علم الأصوات الحديث.

خلاصة:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن نظرة القدماء إلى الحركات كانت نظرة مقطعية وليست نظرة هجائية، فالحرف عندهم متضمن للحركة؛ فقد يوجد الحرف ولاحركة معه. أما الحركة فلا توجد إلا بوجود الحرف. كما رصدوا تفاعلات الحركة مع الحرف وأن كل واحد منهما يؤثر على الآخر، بل ذهبوا أبعد من ذلك وعدوا الحركة مكونا أساسا من مكونات المقطع، فميزوا بين المقطع القصير والطويل. ويعد بحثهم في علاقة الرتبة بين الحرف والحركة دليلا على نظرتهم المقطعية.

كما تعرضنا في هذا الفصل أيضا لتطور كتابة النظام الصائتي للعربية، حيث مرت بمرحلتي النقط والشكل؛ وارتبطت مرحلة النقط بأبي الأسود الدؤلي، ومرحلة الشكل بالخليل بن أحمد.

وكانت الغاية من المرحلتين معا ضبط الكتابة العربية وتأمينها من اللَّبس. كما ناقشنا في هذا الفصل أيضا إشكال السكون والآراء المتضاربة حوله، وأظهرنا عدم إمكانية عده حركة من المنظور الصوتي، وذلك لكونه عدما، وليس له تشكل نطقي وأكستيكي وإدراكي. وعلى المستوى الوظيفي يمكن اعتباره علامة تؤدي وظيفة تقابلية مع الفتحة والضمة والكسرة.

وكتقويم عام لنظرة القدماء حول الحركات، وجدنا أن الخط كان عاملا حاسما في هذه النظرة، فاقتضت الضرورة الملحة إعادة صياغة مجموعة من القضايا على أساس صوتي مادي يتماشى والمعطيات الحديثة.

خاتمة

فقد تبين من خلال فصول هذا الكتاب أن علم الاصوات عند القدماء علم مستقل بذاته له موضوعه ومنهجه وأن مادته هي الصوت. فقد تتبعوا رحلته من الرئتين إلى الشفتين مرورا بالهواء وسطا ينتشر فيه وصولا إلى صماخ الاذن فالعصب السمعي فالدماغ.

ولم يقتصر القدماء في حديثهم عن الاصوات على مستواها النطقي، الفيزيائي والادراكي فحسب، بل تحاوزوا إلى أبعد من ذلك ليربطوها بأبعاد دلالية، وتسميات مجازية تصلح أن تكون نواة لبناء معرفة أسلوبية صوتية، تساعد الناقد الأدبي على سبر أغوار النص الابداعي.

كما أدرك القدماء أن استئناف المقطع في العربية لايكون حركة وأن اجتماع حركتين داخل المقطع الواحد أو الكلمة الواحدة أمر غير ممكن، كما جاء وصفهم للأعضاء المنتجة للحركات أمرا في غاية السبق. فقد كان الخليل أول من لاحظ دور الشفتين في إنجاز الضمة، وكان سيبويه أول من لاحظ دور اللسان في الكسرة.

من بين النتائج الصوتية المهمة التي توصل إليها الدرس الصوتي القديم مايعرف حديثا بالوضوح السمعي وهو مقياس اعتمدته الفونولوجيا الحديثة لترتيب جهارة الأصوات. فقد لاحظ القدماء أن الحركات تحتل الصدارة في هذا السلم وذلك راجع إلى الخصائص الصوتية التي تميزها عن باقي الاصوات، بل ذهب

القدماء أبعد من ذلك – وهو نفس التوجه لدى الفونولوجيين حين ألحقوا اللام والميم والنون بالنظام الصائتي العربي– لما بين الحركات وهذه الاصوات من تشابه.

وفي السياق نفسه، أتت نظرية الأصول والفروع لتعكس عمق نظرة القدماء إلى الظاهرة الصوتية. ولا أغالي إذا قلت إن جوهر هذه النظرية هي عينها نظرية الفونيم والألفون في اللسانيات الحديثة. فقد رصد القدماء أحوال الحركة الواحدة في سياقات متعددة عند حديثهم عن الإمالة والتفخيم.

كما أدرك القدماء عدم إمكانية الحديث عن مدة مطلقة للحركة، فللحركة مدة ذاتية قد تطول وقد تقصر وذلك راجع إلى عوامل لغوية وغير لغوية. إلا أن هذه النظرة الثاقبة لم تسلم من هفوات في نظرنا، فقد كان لعامل الخط يد في حجب بعض الحقائق الصوتية عنهم، مما دعى إلى إعادة النظر فيها وفقا لمعطيات الدرس الصوتي الحديث. ويبقى السكون محطة تجاذب بين وظيفته الخطية التي تعني تفريغ الحرف من الحركة، وبين وظيفته التركيبية والصرفية ؛ كما يبقى دليلا على تقاطع مستويات الدرس اللغوي في التحليل اللغوي القديم.

المصادر والمراجع

1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : أحمد بن محمد الدمياطي المعروف بابن البناء (1117 هـ). تح : علي محمد الضباع، مطبعة دار الندوة الجديدة.

2- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (911 هـ). دار الندوة الجديدة، لبنان.

3- إحصاء العلوم : أبو نصر الفارابي (339 هـ) مركز الإنماء القومي، 1991.

4- أسباب حدوث الحروف : ابن سينا (428 هـ). تح : محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ، 1932.

5- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي (911 هـ). دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 1984.

6- الإسلام والكتابة العربية : النعيمي حسام سعيد . الضاد : الجزء الثالث، العراق ، 1989.

7- أصوات اللين في لهجات العرب : عبد الجواب الطيب، الثقافة العربية، عدد 6 سنة 9، 1982.

8- الألف في اللغة العربية : كمال بشر. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثاني والعشرون، 1967.

9- الأصوات اللغوية : دراسة في أصوات المد العربية . غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1984.

10- الإيضـاح في علل النحـو : أبو القـاسم الزجـاجي (337 هـ). تح : مـازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، 1979.

11- البنية المقطعيـة العربيـة : حليلي عبـد العزيز، مجلة مجـمع اللغة العربيـة الأردني، عدد 33، 1987.

12- البنية المقطعيـة في اللغـة العربيـة : عصـام أبو سليم. مجلة مجـمع اللغـة العربية الأردني، عدد 33، 1987.

13- تاريخ الأدب : حفني ناصف. جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 1958.

14- التبصرة في القراءات السبع : مكي بن أبي طالب (437 هـ). تح : المقرئ محـمـد غـوث الندوي، سلسلة مطبوعـات الدار السلفيـة، الطبـعـة الثـانيـة، 1982.

15- التـصـور اللغـوي عند الإسـمـاعيلية : دراسـة في كتـاب الزينة لأبي القـاسم الرازي، محمد رياض العشيري، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985.

16- تفسير ما بعد الطبيعة : ابن رشد. تح : موريس بوجاس، بيروت، 1967.

17- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي (604 هـ). دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1990.

18- التـفكيـر الصـوتي عند العـرب : هـنري فليش. مـجلة مـجـمـع اللـغـة العـربيـة، الجزء الثالث والعشرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1968.

19- التـفكيـر اللسـاني في الحـضـارة العـربيـة : عـبـد السـلام المسـدي، الدار العربية للكتاب، 1981.

20- التـمـهـيد في علم التـجـويد : شـمس الدين أبي الخيـر مـحـمـد بن الجـزري (833 هـ). تح: غـانم قدوري حـمـد : مـؤسـسـة الرسـالة، الطبـعـة الثـالثـة، 1989.

21- تهذيب اللغة : محمد بن أحمد الأزهري (370 هـ). تح: عبد السلام هارون/ محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، 1964.

22- التيسير في القراءات السبع : الإمام أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (444 هـ). دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1985.

23- ثلاثة كتب في الحروف : الخليل بن أحمد، وابن السكيت والرازي. تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1982.

24- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : محمد بن جرير الطبري (310 هـ). تح: محمود محمد شاكر / أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

25- جمهرة اللغة : ابن دريد (321 هـ). سلسلة مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

26- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

27 - الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (377 هـ). تح : على النجدي ناصف عبد الحليم النجار / عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

28- الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جني (392 هـ). تح : محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1956.

29- الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين العرب إلى أصوات العلة : رمضان عبد التواب، مجلة المجلة، عدد 139، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.

30- دراسة في الجرس والألفاظ والمخارج : جعفر مرغني أحمد. رسالة لنيل درجة الدكتراه، كلية الاداب ، جامعة الخرطوم، سنة 1977.

31- دروس في علم أصوات العربية : جان كانتينو. ترجمة صالح القرمدي، الجامعة التونسية، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966.

32- رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء : دار صادر بيروت.

33- رسائل الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا (428 هـ). ط انتشارات بيدار.

34- رصف المباني في شرح حروف المعاني : للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (702 هـ). تح : أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1985.

35- الرعاية : مكي بن بي طالب (437 هـ). تح : أحمد حسن فرحات. دار الكتب العربية بدمشق، الطبعة الأولى، 1393 هـ.

36- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني (392 هـ). دار القلم، الطبعة الأولى، 1985.

37- السكون في اللغة العربية : كمال بشر. مجلة مجمع اللغة العربية، 1969.

38- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز. دار الفكر، الطبعة الأولى، 1983.

39- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : نور الدين الأشموني (929 هـ). تح : محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

40- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (900 هـ)، دار الفكر.

41- شرح شافية ابن الحاجب : رضى الدين محمد بن الحسين الأستراباذي النحوي (686 هـ). تح : محمد نور الحسن / محمد الزفزاف / محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.

42- شرح المفصل : ابن يعيش (643 هـ). طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

43- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : القاسم بن الحسين الخوارزمي (617 هـ). تح : عبد الرحمان بن سليمان العثيمين. دار العرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.

44- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش. تح : فخر الدين قباوة. دار الأوزاعي، الطبعة الثانية، 1988.

45- الشفاء : الطبيعيات.ا. السماع الطبيعي، ابن سينا (428 هـ). تح : سعيد زايد، 1983.

46- الشفاء : الطبيعيات .ا. النفس : ابن سينا. (428 هـ). تح : جورج قنواني وسعد زايد. الهيئة العصرية العامة للكتاب، 1975.

47- الشفاء : المنطق : ٣ - العبارة. ابن سينا (428). تح : محمود الخضري. مراجعة ابراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

48- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : نشوان بن سعيد الحميري. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1983.

49- الصوت في علم الموسيقى العربية. دار وليلي، مراكش، المغرب 1999(أ).

50- الصوائت في العربية الفصحى: محمد أمنزوي. حوليات كلية اللغة العربية، عدد6، 1995.

51- علاقة الدال بالمدلول عند النحاة العرب : عبد الحميد زاهيد. حوليات كلية اللغة العربية مراكش، العدد الخامس، 1995.

52- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ). تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت لبنان، 1988.

53- عن مشكل الصوائت المركبة في اللغة العربية. أحمد اعليوة . مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 97-96، مركز الإنماء القومي، 1992.

54- القانون في الطب : ابن سينا (428 هـ). دار صادر بيروت .

55- قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين : أحمد علي توفيق. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1984.

56- الكتاب : عمرو بن عثمان (سيبويه) (180 هـ). تح : عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة، دار الجبل للطباعة مصر، 1982.

57- كتاب الحروف : أبو نصر الفارابي (339 هـ). تح : محسن مهدي. الطبعة الثانية، دار المشرق، 1990.

58- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (322 هـ). مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1957.

59- كتاب كمال أدب الغناء : الحسن بن أحمد بن علي الكاتب (625 هـ). تح : عطاس عبد الملك خشبة. مراجعة محمد أحمد الحفني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

60- الكتابة عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام : كوشي أحمد. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1986.

61- كشاف اصطلاحات الفنون : محمد علي بن علي التهانوي. دار صادر، بيروت.

62- لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (711هـ). دار بيروت للطباعة والنشر، 1955.

63- لطائف الإشارات لفنون القراءات : للإمام شهاب الدين القسطلاني (223 هـ). تح : الشيخ عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين. مطابع الأهرام التجارية، 1972.

64- اللمع في العربية : ابن جني (492 هـ). تح : حامد المؤمن. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985.

65- مبحث في قضية الرمزية الصوتية : البدراوي زهران. الطبعة الآولى، دار المعارف، 1987.

66- المحكم في نقط المصاحق: أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (444 هـ). تح: عزة حسن، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1986.

67- المد والسكون : مبارك حنون. التواصل اللساني، المجلد السادس، العددان 1-2. 1994.

68- المستوفى في النحو : علي بن مسعود الفرخان، تح: محمد بدوي المفتون. دار الثقافة العربية، 1987.

69- معاني القرآن : يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ). تح: محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، 1980.

70- مفهوم الجهر والهمس عند سيبويه. ضمن "اللسان العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب. عدد 52، دجنبر 2001.

71- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285 هـ). تح : محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت.

72- الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي. (669 هـ). تح : فخر الدين قباوة. نشر وتوزيع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1970.

73- المنصف : ابن جني. تح: ابراهيم مصطفى عبد الله أمين. إدارة إحياء التراث القديم، شركة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي ط1، 1954.

74- الموسيقي الكبير : أبو نصر الفارابي (339 هـ). دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

75- نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية. دار وليلي، مراكش، المغرب 1999(ب).

76- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (833 هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

77- النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية: رباع محمد علي . حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد السابع عشر، 1994.

المحتويات

كتب صدرت للمؤلف

المنشورات :

باللغة العربية :

سلسلة الصوت :

- الصوت في علم الموسيقى العربية. دراسة صوتية. دار وليلي، مراكش، المغرب 1999 (أ).
- نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية. دراسة صوتية. دار وليلي، مراكش، المغرب 1999 (ب).
- الصوت في الدراسات النقدية والبلاغية التراثية والحديثة. دراسة صوتية. مطبعة الوطنية، مراكش ، المغرب 2000.
- حركات العربية. دراسة في التراث الصوتي الإسلامي العربي. دراسة صوتية. وراقة الوطنية، مراكش ، المغرب 2005.

باللغة الأنجليزية :

A Model of Metaphor Translation from English Literature into Arabic. Alwataniya, Marrakech, Morocco, 2004.

الدراسات الجاهزة للنشر:

- الشيخ والبحر : ارنست هيمنغواي، رواية مترجمة من الإنجليزية إلى العربية.
- نظرية التزاوج النطقي في اللغة العربية : CV نموذجا .


المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 044 / 91 25 30 044
الفاكس: 23 49 30 044

وحدثني أبو علي رحمه الله قال :
دخلت "هيتا" وأنا أريد الانحدار منها إلى
بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة
لم أسمعها قبل فعجبت منها، وأقمنا هناك
أياما إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا
أنني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه
قال لي إنني لما بعدت عنهم أنسيتها.

الخصائص 1/92.